

الْقَوَاعِدُ وَالضَّوَابِطُ السَّلَفِيَّةُ

فِي

اِسْمَاءٍ وَصِفَاتٍ

رَبِّ الْبَرِيَّةِ

فَقِيه

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

د/ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَيِّدُ الشُّرَكَاءِ الرَّحْمَنِيُّ

الْمُتَأَمِّلُ الشَّارِكُ بِقَسَمِ أَسْمَاءِ الْفَقْه  
بِالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

د/ د. هَمْدُ بْنُ حَمَّادٍ الرَّحْمَنِيُّ

الْمُتَأَمِّلُ بِقَسَمِ الْعَقِيدَةِ بِالْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

نَائِبُ

اَلْمَدِينَةِ مُحَمَّدُ بْنُ اَلْهَادِثِ الرَّحْمَنِيُّ

مَكْتَبَةُ

بَيْتِ الْوُضُوءِ

الْقَوَاعِدُ وَالضَّوَابِطُ السَّلَفِيَّةُ

فِي اسْمَاءِ وَصِفَاتِ

رَبِّ الْبَرِيَّةِ

مَقَرَّبٌ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

د/ سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ (سَمْعَانَ الرَّحْمَلِي)

د/ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الرَّحْمَلِي

الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

بالجامعة الإسلامية

تَأَلَّفَ

لِلْمُحَرَّرِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَادِ وَالدُّرِّ الْخَمَّارِ

خَاتَمُ النَّصِيحَةِ



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

القَوَائِدُ وَالضَّوَابِطُ السَّلَفِيَّةُ

فِي أَسْمَاءٍ وَصِفَاتٍ

رَبِّ الْبَرِّيَّةِ

ح) أحمد محمد النجار ، ١٤٣١ هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.  
النجار. أحمد محمد.

القواعد والضوابط السلفية في أسماء الله وصفات رب البرية. /  
أحمد محمد النجار - المدينة المنورة، ١٤٣١ هـ  
٣٦٥ ص؛ .. سم

ردمك: ٠-٥٤٧٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨  
١-الأسماء والصفات. ٢-الألوهية. أ.العنوان  
ديوي ٢٤١ ٥٩٧٢ / ١٤٣١  
رقم الإيداع: ٥٩٧٢ / ١٤٣١  
ردمك: ٠-٥٤٧٧-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

دار النسيحة

المملكة العربية السعودية - المدينة النبوية - أمام الباب الجنوبي للجامعة الإسلامية

تلفاكس: ٠٠٩٦٦٤٨٤٧٠٧٠٨

جوال: ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦

البريد الإلكتروني: daralnasihaa@gmail.com

## تقديم فضيلة الشيخ أ.د/ إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد،  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ العلم بالأسماء والصفات هو أشرف أنواع العلوم، وأجلها قدرًا،  
وأعظمها نفعًا، وهو أعظم ما اشتمل عليه القرآن الكريم وسائر الكتب  
الإلهية من أنواع العلوم، وتنوع دالاتها على ثبوته أعظم من تنوع دالاتها على  
غيره من العلوم.

يقول الإمام ابن القيم في سياق حديثه عن باب الأسماء والصفات:  
«وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الخبر، والإيمان به أصل الإيمان بما  
عده، واشتمال القرآن والكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على ما عده،  
وتنوع الدلالة بها على ثبوت مخبره، أعظم من تنوعها في غيره؛ وذلك  
لشرف متعلقه وعظمته وشدة الحاجة إلى معرفته، وكانت إلى تحصيل

معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره» [الصواعق المرسلّة (١/٣٦٥)].

ولذا؛ عظمت عناية السلف به، وتنوعت جهودهم في تحريره وتأصيله؛ فصنفوا في تقرير مسأله وتوضيحها الكتب المفردة في بابه، فمنها ما هو مشتمل على الاستدلال له، ومنها ما هو مشتمل على ذكر قواعده، ومنها ما هو مشتمل على الردود على المخالفين فيه.

ولقد قام الشيخ / أحمد محمد النجار - الطالب في مرحلة الدكتوراه بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية - بالعناية بأحد الجوانب العلمية للسلف في خدمة هذا الباب، وهو ما يتعلق بجهود السلف في تحرير القواعد والضوابط في باب الأسماء والصفات، والمستقرأة من النصوص الشرعية، فجَمَعَ شتات ما تفرق منها في طيات كتب السلف، وشوارد ما عَزَّ الوصول إليه منها في خبايا كتب التراجم والسير والأخبار.

فتحصَّل له من ذلك جملة من أجَلِّ القواعد والضوابط الماثورة عن السلف في باب الأسماء والصفات، ثم قام بتوثيقها من مصادرها الأصلية، وتوضيح ما قد يُشكل منها، مع حُسن العرض والترتيب.

وسمى كتابه بـ:

**«القواعد والضوابط السلفية**

**في أسماء وصفات رب البرية»**

وقد أجاد في ذلك وأفاد، وأسهم في هذا الجهد المبارك في تقريب مسائل هذا الباب الجليل من العلم، من خلال جمع تلك القواعد والضوابط؛ التي أحكمت أصوله، وجمعت فروع مسائله، وأوضحت دقائق مباحثه، في عبارات مختصرة، وألفاظ محررة منقحة، سليمة من شبهات المشبهة، وأوهام المعطلة، فأصبحت في متناول طلبة العلم الحريصين على التأصيل العلمي المتين الموروث عن سلف الأمة المهديين.

فنسأل الله الكريم أن يجزل للشيخ أحمد الأجر والثواب على هذا الجهد المتميز، وأن يبارك في عمره وعلمه، وأن ينفع بكتابه هذا من يطلع عليه من طلبة العلم والباحثين.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

**إبراهيم بن عامر الرحيلي**

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

حرر بتاريخ ١٤٣١/٦/٢١ هـ

## صورة خطية من تقديم الشيخ إبراهيم الرحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين.

وبعد.....

فلان العلم بالأسماء والصفات هو أشرف أنواع العلوم ، وأجلها قراءاً وأعظمها نفعا  
وهو أعظم ما اشتمل عليه القرآن الكريم وسائر الكتب الإلهية من أنواع العلوم وتنوع  
دلائها على ثبوته أعظم من تنوع دلائها على نبوه من العلوم .

يقول الإمام ابن القيم في سياق حديثه عن باب الأسماء والصفات : "وهذا القسم من  
الأخبار أشرف أنواع الحق والإيمان به أصل الإيمان بما عده واشتمل القرآن والكتب الإلهية  
عليه أكثر من اشتملها على ما عده ، وتنوع للدلالة لها على ثبوت عبده أعظم من تنوعها  
في غيره وذلك لشرف متعلقه وعظمته وشدة الحاجة إلى معرفته وكانت إلى تحصيل معرفته  
أكثر وأسهل وأبين من غيره [القواعد المرسله (١/٣٦٥)] .

ولذا عظمت غاية السلف به ، وتنوعت جهودهم في تربيته وتأصيله اغتنوا في تقرير  
مسائله وتوضيحها الكتب المفرقة في بابها فمنها ما هو مشتمل على الاستدلال له ومنها ما  
هو مشتمل على ذكر قواعده ، ومنها ما هو مشتمل على الرموز على المعاني فيه .

ولقد قام الشيخ /أحمد محمد النجار-الطالب في مرحلة الدكتوراة بنفس العقيدة  
بالجامعة الإسلامية- بالعناية بأحد الجوانب الفنية للسلف في خدمة هذا الباب وهو ما  
يتعلق بجهود السلف في تحرير القواعد والضوابط في باب الأسماء والصفات والمستقررة من  
النصوص الشرعية ، فجمع شتات ما تفرق منها في طيات كتب السلف وشوارده ما عز  
الوصول إليه منها في كتابا كتب التزامهم ونسبوا والأخبار .

فحصل له من ذلك حيلة من أجل القواعد والضوابط الماثورة عن السلف في باب  
الأسماء والصفات ثم قام بتوثيقها من مصادرها الأصلية وتوضيح ما قد يشكل منها مع حسن

العرض والترتيب .

وسمى كتابه بسلا القواعد والضوابط السلطانية في أسماء وصفات رب البرية .  
وقد أجاد في ذلك وأفاد وأسهم بهذا الجهد المبارك في تقريب مسائل هذا الباب الجليل  
من العلم إلى سلال جمع تلك القواعد والضوابط ، التي أسكنت أموره ، وجمعت فروع  
مسائله ، وأوضحت دقائق مباحثه ، في عبارات مختصرة ، وبكلمات مبرورة متقنة ، سليمة من  
شبهات المشبهة ، وأوهام المغطلة ، فأصبحت في متناول طلبة العلم الخريجين على التاصيل  
العلمي المثمن الموروث عن سلف الأمة المهديين .  
فسأل الله الكريم أن يرحل للشيوخ أحمد الأسير والثواب على هذا الجهد المتميز ، وأن  
يبارك في عمره وعمله وأن ينفع بكتابه هذا من يطلع عليه من طلبة العلم والمباحثين .  
هذا والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

وكتبه :

إبراهيم بن علي الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

حرر بتاريخ ١٤٣١/٦/٢١ هـ

## تقديم فضيلة الشيخ

د/ سليمان بن سليم الله الرحيلي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على  
المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان  
إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن التوحيد عظيم جليل؛ لأنه حق العظيم الجليل سبحانه على العبيد،  
وهو أعظم ما دعت إليه الرسل ﷺ، وبدأ خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن  
عبد الله ﷺ دعوته به، واستمر يدعو إليه ويحذر من ضده إلى أن مات ﷺ.

وقد دلت الأدلة دلالة بينة على أن التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد  
الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وقد فهم سلف الأمة

التوحيد فهما سليما، مبنيا على الأدلة التي لا رشد إلا في الأخذ بها، ومن ذلك توحيد الأسماء والصفات.

فكان لهم في ذلك منهج عظيم، لا أقول: إنه الأسلم والأحكم، بل أقول: إنه المنهج السليم المحكم، وما خالفه خرج عن حد السلامة والإحكام.

وقد كان لسلف الأمة في بيان توحيد الأسماء والصفات قواعد متينة محكمة، تجمع الشوارد، وتقرب المتباعد، وتجمع المثل إلى المثل إلا أنها متفرقة في كتب أهل العلم الذين وفقهم الله للعناية بما جاء عن السلف في هذا الباب.

وقد وفق الله الباحث الشيخ أحمد محمد النجار إلى التنبه إلى هذا الأمر، ففكر في جمع القواعد والضوابط الماثورة عن السلف في توحيد الأسماء والصفات، واستشارني في هذا فشجعت عليه؛ لعلمي بقدرته عليه، فبذل جهده في تحقيق مراده، وعرض علي ما جمعه وسطره، فألفيته قد أجاد فيه وأفاد مع حسن الترتيب والخدمة العلمية لتلك القواعد والضوابط بما زادها بهاء، وقربها إلى الأفهام.

وأراد وفقه الله أن يخرج فوائد عمله في كتاب سماه:

**«القواعد والضوابط السلفية»**

**في أسماء وصفات رب البرية»**

أَسْأَلُ اللَّهَ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ كَاتِبَهُ وَكُلَّ مَنْ يَقْرُوهُ، وَأَنْ يَوْفِقَ  
الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَى التَّمَسُّكِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَصْلَحَ  
آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِمَا أَصْلَحَ بِهِ أَوَّلُهَا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

كتبه

**سليمان بن سليم الله الرحيلي**

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة

بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

١٤٣١/٦/٢٦ هـ

## صورة خطية من تقديم الشيخ سليمان الرحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين  
فإن التوحيد عظيم جليل لأنه حق العظيم الجليل سبحانه على العبيد ، وهو أعظم ما دعت إليه الرسل عليهم السلام ، وبدأ خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم دعوته به واستمر يدعو إليه ويحذر من ضده إلى أن مات صلى الله عليه وسلم ، وقد دلت الأدلة دلالة بينة على أن التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات ، وقد فهم سلف الأمة التوحيد فهما سليما مبنيا على الأدلة التي لا ريب إلا في الأخذ بها ، ومن ذلك توحيد الأسماء والصفات فكان لهم في ذلك منهج عظيم لا أقول إنه الأسلم والأحكم بل أقول إنه المنهج السليم المحكم وما خالفه خرج عن حد السلامة والإحكام ، وقد كان لسلف الأمة في بيان توحيد الأسماء والصفات قواعد متينة محكمة تجمع الشوارد وتقرب المتباعد وتجمع المتبيل إلى المتبيل إلا أنها متفرقة في كتب أهل العلم الذين وفقهم الله للتحليل بما جاء عن السلف في هذا الباب ، وقد وفق الله الباحث الشيخ أحمد محمد النجار إلى التنبيه إلى هذا الأمر ففكر في جمع القواعد والضوابط المأثورة عن السلف في توحيد الأسماء والصفات واستشارني في هذا فشجعت عليه لعلمي بقدرته عليه فبذل جهده في تحقيق مراده وعرض علي ما جمعه وسطره فألقيته قد أجاد فيه وأفاد مع حسن الترتيب والخدمة العلمية لتلك القواعد والضوابط بما زادها بهاء وقربها إلى الأفهام ، وأراد وفقه الله أن يخرج فوائد عمله في كتاب أسماء :

" القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية "

أسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وكل من يقرؤه وأن يوفق المسلمين في كل مكان إلى التمسك بما كان عليه سلف الأمة وأن يصلح آخر هذه الأمة بما أصلح به أولها .

وصلى الله على نبيينا محمد وسلم تسليما كثيرا

كتبه

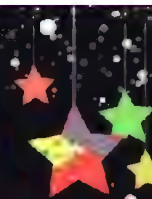
سليمان بن سليم الله الرحيلي  
الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه  
بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية  
بالمدينة المنورة

بالتصديق  
١٤٣١/٧/٢٧ هـ



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة

الإشعارات

معطلة



## المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا  
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.  
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

إِنَّ الْعِلْمَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا مَقْصِدٌ جَلِيلٌ وَغَايَةٌ عَظِيمَةٌ،  
بَلْ هُوَ الْغَايَةُ الَّتِي تَسَابَقَ إِلَيْهَا الْمُتَسَابِقُونَ، وَالنَّهْيَةُ الَّتِي تَنَافَسَ فِيهَا  
الْمُتَنَافِسُونَ؛ إِذِنَّهُ لَا سَعَادَةَ وَلَا فَلَاحَ وَلَا نَعِيمَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ ﷻ، وَمَا لَهُ  
مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنُعُوتِ الْجَلَالِ.

وَلَمَّا كَانَتْ حَاجَةً الْعَبْدِ مُلِحَّةً إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ -بَلْ هُوَ  
أَرْفَعُ الْحَاجَاتِ وَأَعْلَاهَا- كَانَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِ أَسْهَلَ الطَّرِيقِ.

وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَلَا تَكَادُ تَخْلُو آيَةٌ مِنَ الْكِتَابِ  
الْعَزِيزِ إِلَّا وَتَكُونُ مُبْتَدَأَةً بِالصِّفَاتِ أَوْ مَخْتَتَمَةً بِهَا، كَمَا أَنَّ اللَّهَ بَعَثَ رَسُولَهُ ﷺ

بها مُنَادِيًا، وَإِلَيْهَا هَادِيًا، فَبَيَّنَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَتَمَّ بَيَانٍ، وَأَوْضَحَ قَوَاعِدَهَا وَأَصُولَهَا، فَلَمْ يَدَعْ بَعْدَهُ ﷺ لِقَائِلٍ مَقَالًا، وَلَا لِمَتَأَوِّلٍ تَأْوِيلًا.

وهكذا أَصْحَابُهُ وَمَنْ أَتَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ فَفَقُّهُوا هَذَا الْبَابَ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَيَلْغَوْهُ لِمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، فَأَتْنِي اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَأَمَرَ بِاتِّبَاعِهِمْ، وَحَذَرَ مَنْ مَخَالَفَتِهِمْ، وَسُلُوكِ غَيْرِ طَرِيقِهِمْ، فَهُمْ أَمَنَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَبِهِمْ حَفِظَ اللَّهُ الدِّينَ.

ثم إِنَّ دِرَاسَةَ بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ تَكُونُ بِدِرَاسَةِ جَانِبَيْنِ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ: جَانِبٍ إِيْمَانِيٍّ، وَجَانِبٍ عِلْمِيٍّ:

أَمَّا الْجَانِبُ الْإِيْمَانِيُّ: فَيَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الصِّفَةِ لِلَّهِ، وَتَيَقُّنَ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ، وَهَذَا الْإِثْبَاتُ وَالْيَقِينُ يُثْمِرُ عَمَلًا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الصِّفَةُ، فَمَثَلًا مَنْ آمَنَ أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ، وَتَيَقَّنَ قَلْبُهُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا يُثْمِرُ مُرَاقَبَةَ اللَّهِ وَالْخَوْفَ مِنْهُ، وَحِثِّدُ لَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ تُغَضِبُ اللَّهَ؛ لِأَنَّهُ مُوقِنٌ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُهَا، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ صِفَاتِ اللَّهِ.

وَأَمَّا الْجَانِبُ الْعِلْمِيُّ: فَيَتَضَمَّنُ مَعْرِفَةَ مَذَهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَدِلَّتِهِمْ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَمَعْرِفَةَ مَذَاهِبِ الْمُخَالِفِينَ، وَالرَّدَّ عَلَيْهِمْ.

وفي هذا الجانب -وهو الجانب العلمي- جَاءَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى قَوَاعِدَ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، مَعَ بَيَانٍ مَعَانِيَهَا وَأَدِلَّتِهَا، وَتَقْرِيرِ أَثْمَةِ السَّلَفِ لَهَا، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِيْجَازِ<sup>(١)</sup>؛ لَيْسَهُلَ حِفْظُهَا،

(١) وقد بسطت هذه المسائل في رسالتي الماجستير «موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بـ: باب: (الأسماء والصفات)».

وَفَهْمُهَا، وَيَسْتَعِينَ بِهَا الْمَبْتَدِي، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا الْمُنْتَهَى.  
وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهَا خَالِصَةً لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَا الْمُسْلِمِينَ،  
وَيُلْقِيَ لَهَا الْقَبُولَ.

كتبه

**أحمد محمد النجار**

في حرم المدينة النبوية - حرسها الله -

٤ / ذي القعدة / ١٤٣٠ هـ

البريد الإلكتروني:

abuasmaa12@gmail.com

---

وقد أشرف عليها أ.د إبراهيم بن عامر الرحيلي، وناقشها د. محمد بن عبد الوهاب العقيل،  
ود. سليمان السحيمي، وأجيزت بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع.  
ولله الحمد والمنة.



## الفصل الأول:

### قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات

وفيه عشر قواعد:

قاعدة: «وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ».

قاعدة: «لَا يُتَجَاوَزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْآحَادِ».

قاعدة: «وَجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا».

قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ الْمَعْنَى وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ».

قاعدة: «الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ».

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لَا تَقْصُ فِيهَا فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهَا، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لَا كَمَالٍ فِيهَا فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنْزُّهِ عَنْهَا».

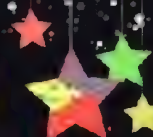
قاعدة: «دَلَالَةُ الْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لَا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ».



تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

**قاعدة: «وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ  
وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ»**

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أَنَّ تَرْتَبَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ عَلَى اعتقاد شيءٍ لا يَثْبُتُ إلا بالكتاب والسنة، فالله سبحانه لا يُعاقَبُ إلا بعد إرسال الرُّسُلِ؛ وذلك أَنَّ الخلق لا يَعْلَمُونَ ما يُحِبُّهُ اللهُ ويرضاه، ولا يَعْرِفُونَ ما يَسْتَحِقُّهُ اللهُ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا التي تَعَجَزُ الْعُقُولُ عَنْ مَعْرِفَتِهَا إلا بِالرُّسُلِ الَّذِينَ أَرْسَلَهُمُ اللهُ إِلَى عِبَادِهِ.

وأما الْعَقْلُ فَإِنَّهُ لا يوجبُ شيئاً وإن عَرَفَهُ، وَمَعْرِفَةُ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ مُمَكِّنَةٌ غَيْرُ واجِبَةٍ، وإنما الْوُجُوبُ عَنْ طَرِيقِ السَّمْعِ.

فَمَا جَاءَ بِهِ كِتَابُ اللهِ أَوْ مَا أَخْبَرَ بِهِ نَبِيُّهُ ﷺ فَإِنَّهُ لا يَسَعُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللهِ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهِ، وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْقَوْلُ بِهِ، فَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَأما قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَمَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لا يَجِبُ إلا بِالْشَّرْعِ.

فأصلُ هذه القاعدة: هل حُكْمُ الشرعِ يثبتُ في حقِّ المكلفِ قبل أن يبلغه، أو لا؟

والأظهر: أنه لا يثبتُ الخطابُ في حقِّ المكلفِ إلا بعد بلوغِ الحجّةِ الرساليّة، سواء كان ذلك في المسائلِ الخبريّة العلميّة أو المسائلِ الطلّبيّة العمليّة.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر في هذه الآية الكريمة أن استحقاق العذاب إنما يكون بعد بلوغ الحجّة الرساليّة، فإذا كان العذاب مُرتفعاً عن الخلق قبل بلوغ الحجّة الرساليّة مع وجود العقل، دلّ ذلك على أن الحجّة مُتعلّقة بالسمع لا بالعقل، وهذا شامل لباب الأسماء والصفات وغيره.

وعن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «كان رجلٌ يُسْرِفُ على نفسه فلما حَضَرَهُ الموتُ قال لبيته: إذا أنا ميتٌ فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قَدَرَ عليّ ربي ليعذبني عذاباً ما عَذَّبُهُ أحداً، فلما مات فُعِلَ به ذلك، فأَمَرَ اللهُ الأرضَ فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت؛ فإذا

هو قائم فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا ربّ خَشِيتُكَ حملتني، فَغَفَرَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ عَذَرَ هَذَا الرَّجُلَ لَمَّا جَهِلَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ﷻ، فإنه قد أَنْكَرَ قُدْرَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى جَمْعِهِ وَإِعَادَتِهِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ بِبَعْضِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا؛ لِأَنَّ وُجُوبَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ يَكُونُ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)]

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَمَا يُؤْمَنُ بِهِ فَقَالَ: «اللَّهُ تَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ، وَأَخْبَرَ بِهَا نَبِيُّهُ ﷺ أُمَّتُهُ لَا يَسْعُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهَا، وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَوْلُ بِهَا فِيمَا رَوَى عَنْهُ الْعُدُولُ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ».

فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَمَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ بِالْعَقْلِ، وَلَا بِالرُّوْيَةِ وَالْفِكْرِ، وَلَا نُكْفَرُ بِالْجَهْلِ بِهَا أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ انْتِهَاءِ الْخَبَرِ

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: (ص ٥٨٧) (ح ٣٤٨١)، ومسلم في كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص ١١٩٤) (ح ٦٩٨١).

إليه بها»<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ مَنْ جَهَلَ شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْذُورًا، وَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَعْذُورًا لَجَهْلِهِ، فَطَرِيقَةُ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ الشَّرْعُ، وَبِهِ يَتَبَيَّنُ الْوُجُوبُ عَلَى الْمَكْلَفِ.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمام اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ: «وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ»<sup>(٢)</sup>.

فقد صرّح الإمام اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللهِ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ وَوُجُوبُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ كِتَابَ اللهِ لَا يَجُوزُ رَدُّهُ بِالْعَقْلِ، بَلِ الْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى وَجُوبِ قَبُولِهِ وَالِاتِّمَامِ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُ لَا يَجُوزُ رَدُّهُ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ رَدُّ كُلِّ مَا خَالَفَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا».

(١) ذكره ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٦٥) من طريق ابن أبي حاتم، عن يونس بن عبد الأعلى به. وسنده صحيح.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢١٦).

واتفق السلف على أن معرفة الله من طريق العقل ممكنة غير واجبة، وأن الوجوب من طريق السمع؛ لأن الوعيد مقتَرَنُ بذلك قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فلما عَلِمْنَا بوجودِ العقلِ قَبْلَ الإرسالِ، وأنَّ العَذَابَ مُرْتَفِعٌ عَنْ أَهْلِهِ، وَوَجَدْنَا مَنْ خَالَفَ الرُّسُلَ والنصوصَ مُسْتَحِقًّا للعَذَابِ بَيَّنَّا أَنَّ الحِجَّةَ هِيَ مَا وَرَدَ بِهِ السَّمْعُ لَا غَيْرُ<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ -بكلامِ نفيسٍ- أن معرفة الله ﷻ بالعقل ممكنة لكن بين أن الوجوب مُتَعَلِّقٌ بالشرع لا بالعقل، كما بين الحجج على هذه القاعدة فذكر منها أن العقل موجودٌ قبل إرسال الرسل ومع ذلك فالعَذَابُ مُرْتَفِعٌ عَنْ أَهْلِهِ أَصْحَابِ الْعُقُولِ.



(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٣٥-١٣٧).

**قاعدة: «لا يتجاوز القرآن والحديث  
في باب الأسماء والصفات»**

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة قد سبقت لبيان مأخذ باب الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً،  
فما ورد إثباته لله تعالى من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب إثباته،  
وما ورد نفيه عن الله من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب نفيه، فلا يُثبت  
له إلا ما أثبتته الله لنفسه، أو أثبتته له رسوله ﷺ، ولا يُنفي عنه إلا ما نفاه الله عن  
نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ.

والسلف يشهدون شهادة لا يخالطها أدنى ريب ولا يداخلها شك أن  
الرسول ﷺ عرف أمته باب الأسماء والصفات أتم تعريف، ولم يتركهم  
لمجرد عقولهم، ومحض آرائهم؛ لأن أسماء الله وصفاته من الأمور الغيبية  
التي لا تدرك إلا من جهة الخبر، والعقل لا مجال له في الأمور الغيبية على  
وجه التفصيل، فنحن مثلاً لا ندرك ما وصف الله به نعيم الجنة على سبيل  
التفصيل والحقيقة، مع أنه مخلوق، فإذا كان هذا في المخلوق، فكيف  
بالأمور الغيبية المتعلقة بالله من أسمائه وصفاته؟!

فلا يتجاوز القرآن والحديث في باب الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً.  
والكلام كله في هذه القاعدة يتنزل على الاسم والصفة؛ يعني: ما يصح  
أن يكون اسماً لله، وما يصح أن يكون صفة، وليس كلامنا عما يصح أن يكون  
خبراً عن الله؛ لأنَّ باب الخبر لا يشترط فيه التوقيف.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إليك بعض الأدلة الدالة على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ  
وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أنه حَرَّمَ التَّقَوُّلَ عليه بلا علم، ووصف  
الله تعالى بما لم يصف به نفسه، أو بما لم يصفه به رسوله ﷺ، من التقوُّل  
عليه بلا علم، وهو محَرَّمٌ بنص القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ نهى عن قَفْوِ ما ليس لنا به علم، ومن ذلك  
وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، أو يصفه به رسوله ﷺ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابن عباس ؓ: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ؟ قال

تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، فكأنه كان ثم مضى؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سَمَّى نَفْسَهُ بِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه أن الله هو الذي سَمَّى نفسه، ولم يُسمَّه بذلك أحدٌ من خلقه، فدلَّ على أنه يُقرَّر أن أسماء الله وصفاته لا تُعرف إلا من جهة خبر الله ورَسُولِهِ ﷺ؛ لأنَّ الله غيبٌ والغيب لا يتجاوز فيه الخبر؛ فلا يتجاوز القرآن والحديث في باب الأسماء والصفات.

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

وقال الإمام الأوزاعي رحمته الله: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله ﷻ فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»<sup>(٢)</sup>.

ذكر الإمام الأوزاعي رحمته الله أن التابعين متفقون على الإيمان بما وردت به السنة من الصفات، فكل ما وردت به الأحاديث الصحيحة من الصفات يؤمنون به؛ وذلك أن الله غيبٌ، فلا يتجاوزون الكتاب والسنة في وصفه.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «نعبُد الله بصفاته كما وصَفَ به نفسه، قد أجمَلَ الصفة لنفسه، ولا نتعدَّى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص ٨٤٩).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٥)، وجوّد إسناده ابن حجر في فتح الباري

كما وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فقد بَيَّنَّ الإمامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّا نَصِفُ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلِهَذَا قَالَ: لَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «وَنَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ الرُّسُلُ ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّرَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ اللهَ لَا يَوْصَفُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «نَحْنُ نُنَبِّئُ لَخَالِقِنَا - جَلَّ وَعَلَا - صِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ ﷻ بِهَا نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْمَصْطَفَى ﷺ، مِمَّا ثَبَتَ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «لَا نَصِفُ مَعْبُودَنَا إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، إِمَّا فِي كِتَابِ اللهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَيْهِ، لَا نَحْتَجُّ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٣٢٦) وسند ابن بطة صحيح.

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٨).

(٣) التوحيد (١/٦٩).

بالمراسيل<sup>(١)</sup>، ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضًا في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ ما بينَهُ الإمامان أحمد والدارمي من أنه لا يصح أن نصف معبودنا إلا بما وصف به نفسه، إما في كتاب الله، أو على لسان نبيه ﷺ، كما بين أنه يُشترط في السنة أن تكون صحيحة، وذلك بنقل العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ، فلا يُحتج بالمراسيل، ولا بالأخبار الواهية الضعيفة والموضوعة في إثبات أسماء الله وصفاته، ونفى رَحِمَهُ اللهُ أن يكون هذا الباب مما يجوز أخذه من الآراء والأقيسة العقلية التي تقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

[أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)]

وقال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم -رحمك الله-: أن الكلام في الرب تعالى محدث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرب، إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بين رسول الله ﷺ لأصحابه، وهو -جل ثناؤه- واحد: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»<sup>(٣)</sup>.

بين الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ أن وصف الله بما لم يرد في الكتاب

(١) المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره. انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني (٥٤٦/٢).

(٢) التوحيد (١/١٤٣).

(٣) شرح السنة (ص ٦٣).

والسنة محدثٌ وهو بدعةٌ وضلالةٌ، كما بينَ أنه لا يُتكلَّمُ في الربِّ، إلا بما جاء في الكتاب والسنة.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «وقد اتَّفقت الأئمةُ على أن الصفات لا تُؤخذُ إلا توقيفاً»<sup>(١)</sup>.

نقل الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ اتفاقَ الأئمةِ على أن بابَ الأسماءِ والصفاتِ لا يتجاوزُ فيه القرآنُ والحديثُ، فالصفاتُ لا تؤخذُ إلا توقيفاً.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يصفهُ ذوو العقولِ إلا بخبرٍ، ولا خبرٌ في صفاتِ اللهِ إلا ما وُصفَ نفسهُ به في كتابه، أو على لسانِ رُسولِهِ ﷺ، فلا نَتَعَدَّى ذلكَ إلى تشبيهِ أو قياسِ»<sup>(٢)</sup> أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ، فإنه ليسَ كمثلهِ شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ»<sup>(٣)</sup>.

ذكر الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أنَّ طريقةَ ذوي العقولِ السليمةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ الخبرُ الصحيحُ فلا يتجاوزُونَهُ؛ لأنَّ اللهَ غيبٌ، ولا سبيلَ لمعرفةِ الغيبِ إلا بالخبرِ، فلا نَتَعَدَّى ذلكَ إلى تشبيهِ أو قياسِ أو تمثيلٍ.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٧٨).

(٢) والمراد بنفي القياس هنا هو: القياس الذي يقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤٦٣/٧).

## قاعدة:

«أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْآحَادِ»

المعنى الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: إثبات الأسماء والصفات بحديث الآحاد، وحديث الآحاد قد عرّفه الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله هو: «كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ»<sup>(١)</sup>.

فأسماء الله وصفاته تثبت بالسنة الصحيحة سواء كانت السنة متواترة أو من قبيل الآحاد، والتفريق بينهما في الاحتجاج قول مبتدع مخالف لطريقة السلف، فإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ؛ فإنه لا يكون إلا حقاً، وإن كان من طريق الآحاد.

وسر المسألة: أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة، وتعرّف به إليهم على لسان رسول الله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذباً وباطلاً في نفس الأمر، فإنه من حُجَجِ الله على عباده، وحُجَجِ الله لا تكون كذباً

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص ٤٣-٤٧).

وباطلاً، بل لَا تَكُونُ إِلَّا حَقًّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ<sup>(١)</sup>.

ولهذا؛ تجدُ أئمةَ السلف ~~هههه~~ يُنَزِّلُونَ أَخْبَارَ الْآحَادِ الصَّحِيحَةَ مَنَزَلَةَ المتواترِ في الاستدلالِ بها على إثباتِ مسائلِ الاعتقادِ، وعلى حَدِّ سواءٍ من غيرِ تفريقٍ بينهما في ذلك، فيجعلون كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُجَّةً فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دَلَّتْ الأدلة على هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ بِالْإِسْتِسْلَامِ لِأَمْرِهِ وَأَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ، وَحَذَرَ مِنْ عَصْيَانِهِ وَعَصْيَانِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُتَوَاتِرٍ وَآحَادٍ.

وقوله: ﴿أَمْرًا﴾ نكرةٌ في سياق الشرط، والنكرة في سياق الشرط تعمُّ كما هو مُقَرَّرٌ عند الأصوليين، فقوله: ﴿أَمْرًا﴾ يَعُمُّ كُلَّ أَمْرٍ سِوَا أَكَّانٍ فِي الْعَقِيدَةِ أَمْ فِي الْأَحْكَامِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وجه الدلالة: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ الْأَخْذِ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ،

(١) انظر: «مختصر الصواعق» للموصلية (١٤٨٨/٤).

والانتهاء عما نهى عنه، وهو شامل لما ثبت عن النبي ﷺ عن طريق التواتر، أو عن طريق الآحاد؛ إذ قوله: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ﴾ عام شامل لأخبار الآحاد، والتواتر؛ فإن «ما» من ألفاظ العموم.

وعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ...»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ كان يبعث الآحاد من أصحابه رضي الله عنهم إلى أطراف البلاد ليُعلموا الناس أمور العقائد والأحكام، ويُقيموا عليهم الحجة، كما أرسل معاذًا في هذا الحديث.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إِنَّ اللَّهَ وَرَدَّ عَنْ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

بين الإمام الأوزاعي رحمه الله أن التابعين متفقون على الإيمان بما وردت به السنة من الصفات، فلم يفرقوا بين المتواتر والآحاد، بل كل ما وردت به

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص ٣١) ح (١٢١).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٥)، وجوّد إسناده ابن حجر في فتح الباري (٥٠٠/١٣).

الأحاديث الصحيحة من الصفات يؤمنون به.

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «ولو جازَ لأحدٍ من الناس أن يقولَ في علمِ الخاصّة: أجمعَ المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيتِ خبرِ الواحدِ والانتهاؤِ إليه، بأنه لم يعلمَ من فقهاء المسلمين أحدٌ إلا وقد ثبتَّه، جازَ لي، ولكن أقول: لم أحفظَ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيتِ خبرِ الواحدِ»<sup>(١)</sup>.

فقد ذَكَرَ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لم يحفظَ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في حُجِّيَةِ خبرِ الآحادِ، سواء كان ذلك في بابِ الاعتقادِ أو في غيره من الأبوابِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

سُئِلَ أحمدُ بن حنبل عن الأحاديث التي تُروى عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>.

فقال رَحِمَهُ اللهُ: «نُؤْمِنُ بِهَا، وَنُصَدِّقُ بِهَا، وَلَا نَرُدُّ شَيْئاً مِنْهَا، إِذَا كَانَتْ أَسَانِيدُ صَحَاحٍ، وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ

(١) الرسالة (ص ٤٥٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل (ص ١٨٣)

(ح ١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء

والذكر في آخر الليل (ص ٣٠٧) (ح ١٧٧٢).

حَقُّ»<sup>(١)</sup>.

فقد ذَكَرَ الإمامُ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الأحاديثَ إِذَا كانتَ أُسَانِيدُهَا صحيحةً، فإننا نُؤْمِنُ بها، ونُصدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئاً منها، ولو كانتَ خَبَرُ آحادٍ، فالعبرةُ في الاحتجاجِ عندَ الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ من أئمةِ السلفِ بصحَّةِ السندِ، لا لكونِهِ مُتَوَاتِرًا أو آحادًا.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمامُ إسحاقُ بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ: «دَخَلْتُ على ابنِ طاهر فقال: ما هذه الأحاديثُ تَرَوُونَ «أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السماءِ الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقاتُ الذين يَرَوُونَ الأحكامَ، فقال: يَنْزِلُ وَيَدْعُ عَرْشَهُ؟ فقلت: يَقْدِرُ أَنْ يَنْزِلَ مِنْ غيرِ أَنْ يَخْلُوَ مِنْهُ العرشُ؟ قال: نعم، قلتُ: فَلِمَ تَتَكَلَّمُ في هذا؟!»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّرَ الإمامُ إسحاقُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أحاديثَ الثقاتِ يُحتجُّ بها في بابِ الاعتقادِ، وأشارَ إلى نُكْتَةٍ لطيفةٍ وهي: أَنَّ الرواةَ الذين اعْتَمَدَ عليهم، وَقُبِلَتْ أحاديثُهُمْ في بابِ الأحكامِ هم الذين رَوَوْا أحاديثَ الصفاتِ، وبالتالي يجبُ أَنْ تُقْبَلَ أحاديثُهُمْ في بابِ الاعتقادِ؛ إذ لا دليلَ على التفريقِ بينَ البابينِ.

[شريك بن عبد الله القاضي (٢٧٧هـ)]

عن عباد بن العوام قال: «قَدِمَ علينا شريكٌ فسألناه عن الحديثِ «إِنَّ اللهَ

(١) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢) عن حنبل به.

(٢) ذكره ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص ١٥٢)، والذهبي في العلو (٢/١١٢٥).

يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ» قلنا: إِنَّ قَوْمًا يُنْكِرُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ؟ قَالَ: فَمَا يَقُولُونَ؟ قلنا: يَطْعَنُونَ فِيهَا، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هُمُ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْقُرْآنِ، وَبِأَنَّ الصَّلَاةَ خَمْسٌ، وَبِحُجِّ الْبَيْتِ، وَبِصَوْمِ رَمَضَانَ، فَمَا نَعْرِفُ اللَّهَ إِلَّا بِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ أَنْكَرَ الْإِمَامُ شَرِيكَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يُنْكِرُ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ وَيَطْعَنُ فِيهَا، وَبَيَّنَّ أَنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هُمُ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْقُرْآنِ، وَبِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، فَيَجِبُ قَبُولُ حَدِيثِهِمْ مُتَوَاتِرًا كَانَ أَوْ آحَادًا.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الْآجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذِهِ السُّنَنُ كُلُّهَا نُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نَقُولُ فِيهَا: كَيْفَ؟ وَالَّذِينَ نَقَلُوا هَذِهِ السُّنَنَ: هُمُ الَّذِينَ نَقَلُوا إِلَيْنَا السُّنَنَ فِي الطَّهَارَةِ، وَفِي الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَالْحُجِّ، وَالْجِهَادِ، وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَقَبِلَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ أَحْسَنَ قَبُولٍ، وَلَا يَرُدُّ هَذِهِ السُّنَنَ إِلَّا مَنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ، فَمَنْ عَارَضَ فِيهَا أَوْ رَدَّهَا، أَوْ قَالَ: كَيْفَ؟ فَاتَّهَمُوهُ وَاحْذَرُوهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ الْآجَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا صَحَّتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا وَلَوْ كَانَتْ خَبَرًا أَحَادٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الرِّوَاةَ الَّذِينَ اعْتَمِدَ عَلَيْهِمْ، وَقُبِلَتْ أَحَادِيثُهُمْ فِي بَابِ الْأَحْكَامِ هُمُ الَّذِينَ رَوَوْا أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ

(١) أخرجه عبد الله في السنة (٢٧٣ / ١) من طريق أبي معمر، عن عباد به. وسنده صحيح.

(٢) كتاب الشريعة (٢ / ١٠٦٨).

أحاديثهم في الأحكام دون الصفات، وإذا أبطلنا قولهم في الصفات وجب ردُّ قولهم في الأحكام، فتبطل الشريعة، ويذهب الدين، كما قرَّر أنه لا يردُّ هذه السنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة الذين يردُّون خبر الآحاد.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «ليس في الاعتقاد في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصاً في كتاب الله، أو صحَّ عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يُسلم له، ولا يُناظر فيه»<sup>(١)</sup>.

فقد صرح الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أن ما جاءت به أخبار الآحاد من أسماء الله وصفاته فإنه يجب قبولها، ولا يُناظر فيها.



(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٣).

قاعدة: «جُوبُ إِبَاتِ  
نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَانِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

المعنى الإجمالي:

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ من القواعدِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعةٍ منهجهم في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وهي من أهمِّ القواعدِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

ومضمونها: «جُوبُ إِبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ الْمَعَانِي، مِنْ غَيْرِ تَمَثُّلٍ، وَلَا صَرْفٍ لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

فالواجبُ أَنْ تُجَرَى النُّصُوصُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، كَمَا يَجِبُ حَمْلُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ، وَمَفْهُومِهَا فِي الْخَطَابِ، فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْ مَعْنَى الْعَرَبِ فِي خُطَابِهَا إِلَى شَوَادِّ اللُّغَةِ، وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ، بَلِ الْوَاجِبُ إِجْرَاءُ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا.

ثم إنَّ الظاهرَ لو كان غير مُرَادٍ - كما يدَّعيه أهلُ الكلام - لجاء البيانُ

مِنَ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مَمْتَنَعٌ، خُصُوصًا مَعَ كَثْرَةِ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَتَنَوُّعِهَا، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَصْرِفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا.

بَلْ كَانَ الْأَعْرَابِيُّ يَأْتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُخْبِرُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِنُّصُوصِ الصِّفَاتِ مُعْتَمِدًا فِي بَيَانِ مَعَانِي تِلْكَ النُّصُوصِ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ إِلَى ذِهْنِ ذَلِكَ السَّامِعِ مِنْ لِسَانِهِ الْعَرَبِيِّ، وَلَا يَصْرِفُهَا لَهُ عَنْ ظَاهِرِهَا.

وَبَعْدَ أَنْ ظَهَرَ مَعْنَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَاتَّضَحَ، يَجْدُرُ التَّنْبِيهِ إِلَى: أَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا عِنْدَ أُمَّةِ السَّلَفِ قَدْ صَارَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ وَاشْتِبَاهٌ.

فَإِنَّ الظَّاهِرَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ: الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ مِنْ خُصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ حَتَّى يُشَبَّهَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ، فَهَذَا ضَلَالٌ، بَلْ يَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَعْمَالِهِ.

وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِإِجْرَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ: الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ فِي عُرْفِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، بِحَيْثُ لَا يُحَرِّفُ الْكَلِمُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا يُلْحَدُّ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ بِمَا يَخَالِفُ تَفْسِيرَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ، بَلْ يُجَرِّئُ ذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ النُّصُوصُ، وَتَطَابَقَ عَلَيْهِ دَلَائِلُ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَهَذَا مُصِيبٌ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الْحَقُّ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: التسعينية (٢/٥٤٦).

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إن النصوص الشرعية متضافرة في الدلالة على هذه القاعدة من قواعد الاستدلال، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٨٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٨٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر في هذه الآية الكريمة أن القرآن نزل بلغه العرب ولسانهم، فوجب فهمه على ما يقتضيه الظاهر من هذا اللسان العربي، وإلا لما كان هناك فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها، ومن الآيات القرآنية التي يجب إجراؤها على ما تقتضيه اللغة العربية آيات الأسماء والصفات.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصف القرآن بالبيان والهدى، وأن الرسول ﷺ مبين للناس هذا الكتاب، وهذا يفيد أن النصوص مبينة مفهومة على ما يقتضيه ظاهرها من اللسان العربي، فلو كان الظاهر غير مراد لجاء البيان من عند النبي ﷺ بذلك؛ إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز.

وقال تعالى: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ بِتَدْبِيرِ الْقُرْآنِ، وَحَضَّنَا عَلَى تَعْقِلِهِ وَتَفْهَمِهِ،  
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِفَهْمِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ شَامِلٌ  
لآيَاتِ الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عمر (هـ ٨٤)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ:  
أَدَمُ، وَالْعَرْشُ، وَالْقَلَمُ، وَجَنَاتُ عَدْنٍ. ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: (كُنْ) فَكَانَ»<sup>(١)</sup>.  
فَقَدْ أَثْبَتَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ الْيَدَ لِلَّهِ حَقِيقَةً عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ،  
وَأَجْرَاهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَلَمْ يَحْمِلْهَا عَلَى الْمَجَازِ فَيَوَلُّهَا عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهَا.

[أبو العالية الرياحي (هـ ٩٣)]

وقال الإمام أبو العالية رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْتَوَى﴾ [البقرة: ٢٩]:  
«ارْتَفَعَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (ص ٩٨)، والأجري في الشريعة (٣/ ١١٨٢).

والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/ ٦٣٨).  
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى  
الْمَاءِ﴾ (ص ١٢٧٦).

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد رَحِمَهُ اللهُ «﴿أَسْتَوَى﴾: علا»<sup>(١)</sup>.

أثبت الإمامان أبو العالية ومجاهد نصوص الصفات وأجرياها على ظاهرها، من غير تكييف ولا تمثيل، ففسّرا الاستواء على ظاهره بالارتفاع والعلو، وهو مقتضى اللسان العربي.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رَحِمَهُ اللهُ: «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ يعني: اليدين»<sup>(٢)</sup>.

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: «بل اثنتان»<sup>(٣)</sup>.  
فقد قرّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أن اليد تثبت لله حقيقة، وتجرى على ظاهرها، ولهذا لما سئل ابن أبي مليكة عن اليد أهى واحدة أم اثنتان قال: اثنتان.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ (ص ١٢٧٦).

(٢) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢-١٢٣) وسنده صحيح.

[ الوليد بن مسلم (١٩٤هـ) ]

وعن الوليد بن مسلم رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: «سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، وَالثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ ابْنَ أَنَسٍ، وَاللَيْثَ بْنَ سَعْدٍ: عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصِّفَاتُ؟ فَكُلُّهُمْ قَالَ: أَمَرُوا بِهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفٌ»<sup>(١)</sup>.

نَقَلَ الْإِمَامُ الْوَلِيدُ رَحِمَهُ اللهُ نَقْلَ الْمُقَرَّرِ عَنْ أَثَمَةَ الدُّنْيَا فِي زَمَانِهِمُ الْأَوْزَاعِيَّ، وَالثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَاللَيْثَ بْنَ سَعْدٍ أَنَّ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ تُجَرَّى عَلَى ظَاهِرِهَا بِهَا كَيْفٌ.

[ أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) ]

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ: «نُمِرُّهَا كَمَا جَاءَتْ»<sup>(٢)</sup>.

صَرَّحَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِأَنَّ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ؛ وَذَلِكَ بِإِثْبَاتِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا بِهَا كَيْفٌ وَلَا مِثْلَ.

[ محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ) ]

وَقَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا

(١) أَخْرَجَهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ (٣/ ٥٨٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الْإِعْتِقَادِ

(ص ١١٤)، وَالصَّابُونِيُّ فِي عَقِيدَةِ السَّلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ (ص ٧٠-٧١) وَهُوَ حَسَنٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ بَطَّةٍ فِي الْإِبَانَةِ (٣/ ٣٢٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الصِّدْلَانِيِّ عَنِ الْمَرْوُذِيِّ

بِهِ، وَسَنَدُ ابْنِ بَطَّةٍ صَحِيحٌ.

الحديث -أي: حديث: «إن الله يقبل الصدقة ويأخذها يمينه فيربها...»<sup>(١)</sup> - وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، و«نزل الرب -تبارك وتعالى- كل ليلة إلى السماء الدنيا»، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها ولا يتوهم، ولا يقال كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمرؤها بلا كيف.

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله ﷻ في غير موضع من كتابه: اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده. وقالوا: إن معنى اليد هاهنا القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيها، وهو كما قال الله تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في فضل الصدقة

(ص ١٦٦) (ح ٦٦٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) جامع الترمذي (ص ١٦٧).

نقل الإمام الترمذي عن غير واحد من أهل العلم أن أحاديث الصفات تُمرُّ كما جاءت على ما يقتضيه اللسان العربي بلا مثل ولا كيف، وهذا هو حقيقة إثبات النصوص وإجرائها على ظاهرها، كما بين أن الجهمية لم يُسلّموا لأحاديث الصفات، ولم يُجرّوها على ظاهرها، وزعموا أن إثبات النصوص على ظاهرها تشبيه.

فالجهمية هم سلف كل من صرّف النص عن ظاهره بلا دليل شرعيّ مدّعياً أن ظاهره التشبيه.

وبين الإمام الترمذي أن حقيقة التشبيه المذموم ما ذكره الإمام إسحاق ابن راهويه من أن التشبيه يكون إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يد.

كما ذكر الإمام الترمذي أن القول بما قال الله ورسوله ﷺ بلا كيف لا يُعدُّ ذلك تشبيهاً.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «الواجب أن يُعلم أن الله تعالى إذا وصّف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يُبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لما أداها بتفسير يخالف الظاهر، فهي على ما يعقلونه ويتعارفونه»<sup>(١)</sup>.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢٢٧-٢٢٨).

أشار الإمام السجزي إلى نكتة لطيفة وهي أنَّ الله خاطبنا بما نعقل ونفهم، ومما أخبرنا الله به ما وصّف به نفسه، فوجب فهمها على ما يقتضيه اللسان العربي، كما بين أنَّ الله لو لم يُرد منا أن نفهمها على ظاهرها لبيّن أنها بخلاف ما نعقل ونفهم، أو فسرها النبي ﷺ بتفسير يخالف ظاهرها، وعلى هذا فيجب إجراء النصوص على ظاهرها، فتُمَرُّ كما جاءت بلا كيف.

ومعنى قولهم: «أمرؤها كما جاءت»: إبقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني، ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: أمرؤها لفظها ولا تتعرّضوا لمعانيها.

وأما قولهم: «بلا كيف» ففيه إثبات حقيقة المعنى؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقدون لها معنى ما احتاجوا إلى نفي الكيفية عنها، ولكان نفي الكيفية من لغو الكلام<sup>(١)</sup>.

ثم إنَّ ما جاء عن بعضهم أنه قال: «ولا تُفسَّر» أو «قراءتها تفسيرها» فمرادهم بنفي التفسير: هو التفسير الذي يخالف ظاهرها، وهو تفسير الجهمية والمشبّهة ومن وافقهم؛ حيث إن تفسيرهم مبني على التمثيل والتكييف فقد قالوا: يد الله كيد المخلوق، وسمع الله كسمع المخلوق.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤١-٤٢) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين (ص ٣٥-٣٦).

قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ  
مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ الْمَعَانِي  
وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدةُ مُكَمَّلَةٌ للقاعدة التي قبلها، ومَوْضُحَةٌ لها؛ إذ إنَّ الظاهرَ الذي يجبُ إجراءُ النُّصُوصِ عليه يُعرَفُ تَارَةً مِنْ جِهَةٍ أَفْرَادِ الْكَلَامِ، وَتَارَةً مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيبِ.

والمرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار أفراد الكلام: أن يُفْهَمَ الكلامُ بِفَهْمِ أَفْرَادِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، وَلَا نَظَرٍ فِي التَّرْكِيبِ وَالسِّيَاقِ.

وأما المرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار التركيب: أن يُفْهَمَ الكلامُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَتَعَلُّقِ الْكَلَامِ بِمَا قَبْلَهُ وَبِمَا بَعْدَهُ.

فإنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ قَدْ يَكُونُ لَهَا مَعْنَى مُعَيَّنٌ فِي سِيَاقٍ مُعَيَّنٍ، وَمَعْنَى أُخْرَى فِي سِيَاقٍ أُخْرَى، وَالنَّظَرُ فِي تَرْكِيبِ الْكَلَامِ هُوَ الَّذِي يُعَيِّنُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ.

كَمَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ: أَنَّ الْإِضَافَةَ تَتَنَوَّعُ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَإِذَا أُضِيفَتِ الصِّفَةُ إِلَى الْمَخْلُوقِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مُنَاسِبَةً لَهُ، وَإِذَا أُضِيفَتْ

إلى الخالق فإنها تكون لائقة به.

فاليّد مثلاً إذا أُضيفت إلى المخلوق فإنها تكون مناسبة له، وإذا أُضيفت إلى الخالق فإنها تكون لائقة بجلاله سبحانه، وبالتالي لا يُعتقد أنّ يد الخالق كيّد المخلوق أو العكس.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت على هذه القاعدة أدلة منها:

قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وأخبر أنه أنزله لنعقله ونفهمه، ولا يكون التدبر والتعقل إلا لكلام بين المتكلم مراده به، فأما من تكلم بلفظ يحتمل معاني كثيرة، ولم يبين مراده منها، فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا أن يعقل.

وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١].

وجه الدلالة: أن القرية في الآية الأولى يُراد بها أهلها، لدلالة السياق على ذلك، فأهل القرية هم الذين يُسألون لا المساكين والأبينة، وأما الآية

الثانية فالمراد بالقرية فيها المساكن؛ لتقديم الأهل على القرية.

وقال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَضَافَ الْيَدَ تَارَةً إِلَى نَفْسِهِ وَتَارَةً إِلَى الْمَخْلُوقِينَ، فَالْيَدُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْمَخْلُوقِ تَكُونُ مُنَاسِبَةً لَهُ، وَالْيَدُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْخَالِقِ تَكُونُ لَاقِئَةً بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَتَنَوَّعُ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (هـ) ٦٨]

قال ابن عباس ؓ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]: «عَالِمٌ بِكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ»<sup>(١)</sup>.

[مالك بن أنس (هـ) ١٧٩]

وقال الإمام مالك: «اللَّهُ ﷻ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ. وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَائِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]»<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٤٩)، والشوكاني في فتح القدير (٥/ ٢٢١).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٠٧)، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦٢).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد لما سُئِلَ عن رجلٍ أنه قال: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، وتلا هذه الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]: «قد تجهّم هذا؛ يأخذون بآخِرِ الآية ويدعون أولَهَا» ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾؛ العلم معهم<sup>(١)</sup>.

فسر الأئمة المعية في هذه الآية بحسب ما دلّ عليه سياق الآية، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، ولا يُقال إنهم أولوا النص؛ لأن ما دلّ عليه السياق هو ظاهرُ الخطاب، المعية في هذه الآية مقتضاها العلم؛ لدلالة السياق، فإن الله ابتدأ الآية بالعلم وَخَتَمَهَا بالعلم، وهذا تقريرٌ منه أن ظاهر النص يُفهم بحسب سياقه، وما احتفت به من قرائن.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يجوزُ الكلامُ في آياتِ الصفاتِ وأحاديثِ الإثباتِ لها، ونفيِ المثليةِ عنها، والإيمان بها إلا بما يُعرفُ مِنَ اللغةِ العربيةِ على سياقِ الكلامِ وملازمته»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ١٦٠)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٩٠).

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص ١٢٥).

فقد قرّر الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْكَلَامُ فِي آيَاتِ وَأَحَادِيثِ  
الْصِّفَاتِ إِلَّا بِمَا يُعْرَفُ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى سِيَاقِ الْكَلَامِ وَتَرْكِيبِهِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة: «فَالنُّورُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا لِلَّهِ، فَقَدْ يَقَعُ اسْمُ النُّورِ  
عَلَى بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ، فَلَيْسَ مَعْنَى النُّورِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ لِلَّهِ فِي الْمَعْنَى مِثْلَ  
النُّورِ الَّذِي هُوَ خَلْقُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن الإمام ابنُ خزيمة أَنَّ الصِّفَةَ تَتَنَوَّعُ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمَضَافِ  
إِلَيْهِ، فَالنُّورُ إِذَا أُضِيفَ لِلَّهِ فَإِنَّهُ يَلِيقُ بِهِ، وَإِذَا أُضِيفَ لِلْمَخْلُوقِ فَإِنَّهُ يُنَاسِبُهُ.



(١) كتاب التوحيد (١/ ٩٠).

## قاعدة:

«الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات»

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أنَّ الإجماع يُحتجُّ به في باب الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا، فثبت لله ﷻ صفات الكمال عن طريق الإجماع، كما يُنفى عن الله ﷻ صفات النقص عن طريق الإجماع.

وهذه القاعدة المهمة فرعٌ عن القاعدة الثانية وهي: «لا يتجاوز القرآن والحديث في باب الأسماء والصفات»، ومندرجة تحتها؛ وذلك لأنَّ الإجماع لا بُدَّ أن يكون مُستندًا إلى دليلٍ من الكتاب والسنة، وإلا كان قولاً في الدين من غير دليل.

وأفردت هذه القاعدة عن القاعدة الثانية مع كونها مُندرجة تحتها؛ لأنَّ الإجماع قد يُعقَد مع عَدَمِ عِلْمِنَا بالدليل الذي استند عليه الإجماع، أو ضعفه، وبالتالي يكون الإجماع حجةً بنفسه.

وكذلك أفردتها: من باب تنوع طُرُق الاستدلال التي أثبت بها أهل السنة باب الأسماء والصفات.

ثم إنَّ مما يُنبَّه عليه: أنَّ الانحرافاتِ الواقعةَ مِنَ الطوائفِ المخالفةِ لأهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ -بابِ الأسماءِ والصفاتِ- لا تقدحُ في ثبوتِ الإجماعِ؛ إذ إنَّ إجماعَ السلفِ واقعٌ قبلَ ظهورِ المخالفِ، وعليه فهم محجَّوجون بالإجماعِ، فإنَّ النزاعَ الحادثَ بعدَ إجماعِ السلفِ خطأً قطعاً، كما أنَّ غايةَ ما يستدلُّ به المخالفُ: العقلُ، وعقلُ فرقةٍ مِنَ الفرقِ لا يقدحُ في الإجماعِ، ولا حجةَ فيه.

وليسَ المرادُ بإجماعِ السلفِ أن يُنصَّ كُلُّ واحدٍ مِنَ السلفِ على قوله في المسألةِ التي استدلَّ بالإجماعِ عليها، بل المقصودُ من ذلك: أنَّهم نقلوا إلينا آياتٍ وأحاديثَ الصفاتِ نقلَ مُصدِّقٍ لها مؤمنٍ بها؛ غيرِ شاكٍّ فيها؛ ولم يفسروها على خلافِ ظاهرِها، ولا تأوَّلوها، وهذا دالٌّ على إجماعِهِم في إجراءِ النصوصِ على ظاهرِها.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

لقد دلَّت على هذه القاعدةِ أدلَّةٌ كثيرةٌ مِنَ الكتابِ والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾

[البقرة: ١٤٣].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وَصَفَ هذه الأمةَ بأنها وَسْطٌ، وَجَعَلَهُم شُهَدَاءَ، وَالْوَسْطُ هم: العُدُولُ الخيارُ، وفي هذا ثناءٌ عليهم ومدحٌ لهم، والعُدُولُ الخيارُ

لَا يَتَّفِقُونَ عَلَى بَاطِلٍ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُمْ شُهُودًا يَقْتَضِي أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى جَمِيعَ وُجُوهِ الضَّلَالَةِ عَنِ مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ، فَيَكُونُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ حُجَّةً فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَقَوْلُهُ: «ضَلَالَةٌ» نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتُعْمَمُ مَسَائِلُ الْإِعْتِقَادِ وَغَيْرِهَا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد لما سُئِلَ عَمَّنْ يَقُولُ: أَنَا أَفُفُ فِي الْقُرْآنِ تَوَرُّعًا: «ذَاكَ شَاكٌ فِي الدِّينِ. إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ وَالْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، هَذَا الدِّينُ الَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ الشُّيُوخُ، وَأَدْرَكَ الشُّيُوخُ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ عَلَى هَذَا»<sup>(٢)</sup>.

فقد استدلَّ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في لزوم الجماعة (ص ٤٩٠) (ح ٢١٦٧).

والحديث بمجموع طرقه حسن، وقد صححه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي (ح ٢١٦٧).

(٢) أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٤٦٠).

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿١﴾، إجماعُ أهل العلم أَنَّهُ فوقَ العرشِ استَوَى، وَيَعْلَمُ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَسْفَلِ الْأَرْضِ السَّابِغَةَ»<sup>(١)</sup>.

فقد استدَلَّ الإمامُ إسحاق رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فوقَ العرشِ استَوَى، وَيَعْلَمُ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَسْفَلِ الْأَرْضِ السَّابِغَةَ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي رَدِّهِ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ: «لَقَدْ شَوَّهْتُمْ مَعْبُودَكُمْ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ صِفَتُهُ، فَلَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَأْتُوا بِبُرْهَانٍ بَيِّنٍ عَلَى دَعْوَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ نَاطِقٍ، أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَنْ تَأْتُوا بِشَيْءٍ مِنْهُ أَبَدًا»<sup>(٢)</sup>.

فقد احتَجَّ أَيْضًا الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ وافَقَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ إِجْمَاعٌ يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَى دَعْوَاهُمْ، هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ عِنْدَهُ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦٠)، والذهبي في العلو (١١٢٨/٢).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٤٢).

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي المالكي رَحِمَهُ اللهُ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ: أَنَّهُ عِلْمُهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَوَاتِ بِذَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَيْفَ شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ احْتَجَّ الْإِمَامُ الطَّلْمَنْكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا احْتَجَّ الْأُئِمَّةُ قَبْلَهُ بِالْإِجْمَاعِ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «لَيْسَ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَّا مَا جَاءَ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ صَحَّحَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَجْمَعَتِ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ، وَمَا جَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ نَحْوِهِ يُسَلَّمُ لَهُ، وَلَا يُنَازَرُ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

يَبَيِّنُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ اللَّهَ يُوصَفُ بِمَا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ، وَبِمَا ثَبَتَ فِي السَّنَةِ، وَيُوصَفُ بِمَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُئِمَّةِ.



(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٠)، وابن القيم في الصواعق

المرسلة (٤/ ١٢٨٤)، والذهبي في كتابه العلل للعللي العظيم (٢/ ١٣١٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٤).

قاعدة: «الفطرُ السَّليمةُ مُوافقةٌ لما جاءَتْ  
به الشَّريعةُ مِنْ إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاته»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدةُ تتضمَّنُ أصلاً عظيماً ومسألةً مهمَّةً وهي: أنَّ الفِطْرَةَ التي فطرَ الله عليها عبادهُ مُوافقةٌ لما جاءَتْ به الشَّريعةُ، فإنَّ مَثَلَ الفِطْرَةِ مع الشَّريعةِ مَثَلُ ضوءِ العينِ مع الشمسِ، والرُّسُلُ بُعثوا بتكميلِ الفِطْرَةِ لا بتحويلِها وتغييرِها. فمثلاً: الفِطْرَةُ تُدرِكُ علوَّ الله، أما تعيينُ استواءِ الله على عرشِهِ، فهذا مما لا يُدرِكُ إلا بالشرع، فهنا تأتي الشَّريعةُ لتكميلِ وتتميمِ الفِطْرَةِ، لا لتحويلِها وتغييرِها.

ومعنى الفِطْرَةِ هو: ما جبَّلَ الله عليه العبادَ مِنَ الإقرارِ به، وبأسمائِهِ وصفاته، وأنَّه العليُّ الأعلى.

فعلِمَ مِنْ ذلك: أنَّ الفِطْرَةَ السَّليمةَ إذا لم يَحْصُلْ لها ما يُفسدُها كانتْ مُقرَّةً بالصَّانعِ عابِدةً له، خلافاً لمن زَعَمَ مِنَ الفِرَقِ المنحرفةِ أنَّ المولودَ يُولَدُ ساذجاً لا يَعْرِفُ توحيداً ولا شركاً.

وقد كَذَّبَهُمُ اللهُ بقوله: ﴿فَطَرَتِ اللهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ [الروم: ٣٠].

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت على هذه القاعدة أدلة من الكتاب والسنة، ومنها:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا يُولَدُ على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟».

ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «واقراء وإن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ﴾ [الروم: ٣٠]»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن المراد بالفطرة في هذا الحديث هي فطرة الإسلام، وهذه الفطرة مقتضية وموجبة لدين الإسلام، ولمعرفة الخالق، ومعرفة أسمائه وصفاته، والإقرار به<sup>(٢)</sup>، فكل مولود مجبول على إدراك صفات الله على وجه الإجمال، والشريعة جاءت مكملة لهذه الفطرة.

وعن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: كانت لي جارية ترعى غنماً لي

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟ وهل يعرض

على الصبي الإسلام (ص ٢١٦) (ح ١٣٥٩)، ومسلم في كتاب القدر، باب: معنى كل مولود

يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين (ص ١١٥٧) (ح ٦٧٥٥).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٣٧٣).

قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَائِزِ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَيَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَفَلَا أُعْتِقُهَا، قَالَ: «اِئْتِنِي بِهَا»، فَاتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «اعْتِقِهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْجَارِيَةَ، وَشَهِدَ لَهَا بِالْإِيمَانِ، لَمَّا أَخْبَرَتْهُ بِالْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا عِبَادَهُ، عِنْدَ سُؤَالِهِ ﷺ لَهَا بِقَوْلِهِ: «أَيْنَ اللَّهُ» فَأُجَابَتْ: فِي السَّمَاءِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[يزيد بن هارون الواسطي (٢٠٦هـ)]

قال الإمام يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] عَلَى خِلَافٍ مَا يَقَرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّر الإمام يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ عُلُوَّ اللَّهِ ﷻ عَلَى عَرْشِهِ مِمَّا تُقَرُّ بِهِ الْفِطْرُ السَّالِمَةُ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، فَالْقُلُوبُ السَّالِمَةُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (ص ٢١٨) (ح ١١٩٩).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٢٣)، وذكره الذهبي في العرش (٢/ ٢٠٥-٢٠٦)، والأثر بمجموع طرقه صحيح.

لَا تُنْكِرُ عُلُوَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ هِيَ مَفْطُورَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَمُدْرَكَةٌ لَهُ عَلَى سَبِيلِ  
الْإِجْمَالِ، ثُمَّ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ لِتُبَيِّنَ وَتُفَصِّلَ مَا أَدْرَكَتُهُ الْفِطْرَةُ، فَبَيَّنَتْ أَنَّ اللَّهَ  
عُلُوًّا خَاصًّا وَهُوَ اسْتَوَاؤُهُ عَلَى الْعَرْشِ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ  
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَكَيْفَ يَصْعَدُ إِلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ مَعَهُ؟ أَوْ يَرْفَعُ  
إِلَيْهِ عَمَلٌ هُوَ عِنْدَهُ؟ وَكَيْفَ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ ...

وَلَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ رَجَعُوا إِلَى فِطْرِهِمْ، وَمَا رُكِّبَتْ عَلَيْهِ خَلْقَتُهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ  
الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ، لَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ، وَهُوَ الْأَعْلَى، وَهُوَ بِالْمَكَانِ الرَّفِيعِ،  
وَأَنَّ الْقُلُوبَ عِنْدَ الذِّكْرِ تَسْمُو نَحْوَهُ، وَالْأَيْدِي تَرْفَعُ بِالِدَعَاءِ إِلَيْهِ، ...

وَالْأَمَمُ كُلُّهَا -عَرَبِيَّهَا وَعَجَمِيَّهَا- تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ مَا تَرَكْتَ  
عَلَى فِطْرِهَا وَلَمْ تَنْقُلْ عَنْ ذَلِكَ بِالتَّعْلِيمِ»<sup>(١)</sup>.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ الْحُجَّةِ أَيْضًا فِي أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْعَرْشِ  
فَوْقَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ: أَنَّ الْمَوْحِدِينَ أَجْمَعِينَ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ إِذَا كَرَبَهُمْ أَمْرٌ، أَوْ  
نَزَلَتْ بِهِمْ شِدَّةٌ، رَفَعُوا وَجُوهَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، يَسْتَغِيثُونَ رَبَّهُمْ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-،

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٣٩٤-٣٩٥).

وهذا أشهرُ وأعرفُ عند الخاصّةِ والعامّةِ من أن يُحتَاجَ فيه إلى أكثرَ من حكايتِهِ؛  
لأنّه اضطرارٌ لم يُؤنّبهُم عليه أحدٌ، ولا أنكرَهُ عليهم مُسلمٌ<sup>(١)</sup>.

فقد احتجَّ الإمامان ابنُ قتيبة وابنُ عبد البر بالفطرةِ السليمةِ على علوّ  
الله ﷻ، فقد بيّنّا أن الخلقَ لو رَجَعُوا إلى فِطْرِهِمْ، ولم يُنقلَوْا عنها بالتعليمِ  
الفاسد، لعلمُوا أن الله هو العليُّ الأعلى.

كما بيّنّا أن العربَ والعجمَ إذا كَرَبَهُم أمرٌ رَفَعُوا وُجُوهَهُمْ إلى السماءِ،  
يَسْتَغِيثُونَ رَبَّهُمْ -تبارك وتعالى-؛ لأنّه اضطرارٌ يجدونه في قُلُوبِهِمْ.




---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٤).

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ  
لَا نَقْصَ فِيهَا فَالْخَالِقُ أَوْلَىٰ بِهَا، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ  
الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لَا كَمَالٍ فِيهَا  
فَالْخَالِقُ أَوْلَىٰ بِالتَّنْزِهِ عَنْهَا»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة لها تعلق بالقاعدة الثانية؛ لأنه يشترط في الكمال أن يكون قد دُلَّ عليه النقل.

وإفراد هذه القاعدة من باب التنوع في الاستدلال في باب الأسماء والصفات تعصيذاً وتعزيزاً.

ومضمون هذه القاعدة: أن المخلوق إذا اتَّصَفَ بصفات الكمال التي لا نقص فيها فالخالق أولى أن يتَّصَفَ بها؛ لأنَّ الخالق الواجب الوجود أكمل من المخلوق المحدث الممكن الوجود، فلو لم يتَّصَفَ الخالق بصفات الكمال لكانت مخلوقاته أكمل منه، وكذلك لو لم يتَّصَفَ بصفات الكمال لاتَّصَفَ بصفات النقص، ولهذا صار الكمال الجائز في حق المخلوق واجباً في حقه -جل وعلا-.

والمراد بالكمال الذي لا نقص فيه هو: الكمال المطلق؛ أعني: الكمال للموجود من حيث هو موجودٌ، لا أن يكون كمالاً لنوعٍ من الموجودات دون نوعٍ.

ثم إنَّ القول في تنزيه الله عن النقائص كالقول في إثبات الكمال، فكلُّ ما تنزَّه عنه المخلوق من صفات النقص التي لا كمال فيها فالخالق أولى بالتنزُّه عنها.

وفي قولنا: «لا كمال فيها» صفةٌ كاشفةٌ، تُبينُ أنَّ المراد بالنقص هو النقص المطلق، بخلاف ما يكون كمالاً في حقِّ الخالق، نقصاً في حقِّ المخلوق كالتكبر والتعالي وغيرها.

وهذا النوع من القياس هو وحده المستعمل في حقِّ الله أعني: قياس الأولى، فالعلم الإلهي لا يجوز أن يُستدلَّ فيه بقياس تمثيل؛ لأنَّ قياس التمثيل يقتضي استواء الأصل والفرع، ولا بقياس شمول؛ لأنَّ قياس الشمول يقتضي أن يستوي هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلَّت على هذه القاعدة أدلةٌ منها:

قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾

[النحل: ٦٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله أخبر أنَّ له المثل الأعلى، والمراد بالمثل الأعلى

هو: الوَصْفُ الأعلى؛ أي: الكمالُ مِنْ تلك الصِّفَةِ؛ فَكُلُّ كَمَالٍ جازَ اتِّصافُ المخلوقِ به فَلِلَّهِ مِنْهُ الوَصْفُ الأعلى.

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قام النبي ﷺ في الناسِ فَأَثْنَى على الله بما هو أهلهُ ثم ذَكَرَ الدَّجَالَ فقال: «إني أَنْذِرُكُمْوهُ، وما من نبيٍّ إلا قد أَنْذَرَ قومَهُ، لقد أَنْذَرَهُ نوحٌ قومَهُ، ولكن سأقولُ لكم فيه قولاً لم يَقُلْهُ نبيٌّ لقومِهِ: تعلمُونَ أَنَّهُ أَعْوَرُ، وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بأَعْوَرَ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النبي ﷺ لما أَنْذَرَ قومَهُ الدَّجَالَ ذَكَرَ فيه صِفَةً نقصٍ وَعَيْبٍ وهي العَوْرُ، وهذه الصِّفَةُ لما كانت صِفَةً نقصٍ في حقِّ المخلوقِ يَتَنَزَّه عنها، كان الخالقُ أولى بالتَّنَزُّه عنها، ولهذا نَزَّهَهُ النبي ﷺ عنها فقال: «وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بأَعْوَرَ».

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: قَدِمَ على رسول الله ﷺ سَبِيٌّ، فإذا امرأَةً مِنَ السَّبْيِ تحلبُ ثَدْيَها تَسْقِي، إذا وَجَدَتْ صَبِيًّا في السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِها وَأَرْضَعَتْهُ، فقال لنا رسول الله ﷺ: «أَتَرُونَ هذه المرأةَ طارِحَةً وَلَدَها في النارِ؟» قلنا: لا والله، وهي تقْدِرُ على أن تَطْرَحَهُ، فقال رسول الله ﷺ: «لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعبادِهِ مِنْ هَذِهِ بَوْلَدَها»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام على الصبي (ص ٥٠٥ - ٥٠٦) (ح ٣٠٥٧)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد (ص ١٢٦٧) (ح ٧٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (ص ١٠٥٠) (ح ٥٩٩٩) =

وجه الدلالة: أن هذا الحديث دلَّ على إثبات الرحمة لله ﷻ، وذلك إذا كانت المرأة ترحم ابنها فلا تطرحه في النار، فالله ﷻ أحق بالرحمة منها، فكلُّ كمالٍ جازٍ اتصافُ المخلوق به فالله أحقُّ بالاتصاف به منه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (هـ ٦٨)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ؓ: «ما السَّمَوَاتُ السَّبْعُ، والأَرْضُونَ السَّبْعُ في يَدِ اللَّهِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابن عباس ؓ أن السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، والأَرْضِينَ السَّبْعَ في يَدِ اللَّهِ كَخَرْدَلَةٍ في يَدِ الْإِنْسَانِ، وهذا منه بيانٌ لِعَظَمَةِ اللَّهِ -جل وعلا-، وأنه يجبُ أن يكونَ أعظمَ بِكُلِّ وَجْهِ من مخلوقاته، فهذه السَّمَوَاتُ وهذه الأَرْضُ مع عَظَمَتِهَا فهي في عَظَمَةِ اللَّهِ لا تُساوي شيئاً، كما أن الخردلةَ بالنسبةَ لِلْإِنْسَانِ لا تُساوي شيئاً، فهو سبحانه بيَّن لنا من عَظَمَتِهِ بقدر ما نعقله.

[أحمد بن محمد بن حنبل (هـ ٢٤١)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا فِي اسْمٍ يَجْمَعُهُمَا

واللفظ له، ومسلم في كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص ١١٩٣) (ح ٦٩٧٨).

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٣/١٢)، وعبد الله في السنة (٤٧٦/٢)، وقد احتج بهذا الأثر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٦١/٦).

فَكَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَى مِنَ الْآخَرِ، ثُمَّ جَرَىٰ عَلَيْهِمَا اسْمٌ مَدَحٍ فَكَانَ أَعْلَاهُمَا  
أُولَىٰ بِالْمَدَحِ وَأَغْلَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَرَىٰ عَلَيْهِ اسْمٌ ذَمٌّ، أَوْ اسْمٌ دَنِيٌّ فَأَدْنَاهُمَا  
أُولَىٰ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ اجْتَمَعَا فِي اسْمٍ  
يَجْمَعُهُمَا، إِذَا وُصِفَ أَحَدُهُمَا بِصِفَةٍ مَدَحٍ وَكَمَالٍ كَانَ أَعْلَاهُمَا أُولَىٰ بِالْمَدَحِ  
وَالْكَمَالِ مِنْ أَدْنَاهُمَا، وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِنْهُ لِقَاعِدَةٍ: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ  
كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهِ فَالْخَالِقُ أُولَىٰ بِهِ».

كَمَا قَرَّرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ صِفَةٌ أَوْ اسْمٌ ذَمٌّ فَالْأَدْنَىٰ أَحَقُّ بِهَا، فَإِذَا تَنَزَّهَ  
عَنْهَا الْأَدْنَىٰ فَالْأَعْلَىٰ مِنْ بَابِ أُولَىٰ، وَهَذَا مِنْهُ إِشَارَةٌ إِلَىٰ قَاعِدَةٍ: «وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ  
عَنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ نَقْصٍ لَا كَمَالٍ فِيهِ فَالْخَالِقُ أُولَىٰ بِالتَّنَزُّهِ عَنْهُ».

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَنَحْنُ نَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ  
نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا  
أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]؛ إِنَّهُ مَعَهُمْ بِالْعِلْمِ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، كَمَا  
تَقُولُ لِلرَّجُلِ وَجْهَتُهُ إِلَىٰ بَلَدٍ شَاسِعٍ، وَوَكَّلْتُهُ بِأَمْرِ مِنْ أُمُورِكَ: احْذَرِ التَّقْصِيرَ  
وَالْإِغْفَالَ لَشَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَتْ فِيهِ إِلَيْكَ فَإِنِّي مَعَكَ، تَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَخْفَىٰ عَلَيَّ  
تَقْصِيرُكَ أَوْ جِدْكَ لِلْإِشْرَافِ عَلَيْكَ، وَابْحَثْ عَنْ أُمُورِكَ.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٤٣).

وإذا جازَ هذا في المخلوق الذي لا يعلمُ الغيبَ، فهو في الخالق الذي يعلمُ الغيبَ أجوزُ<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ هذه القاعدةُ أيضًا؛ فإنه ذكّرَ أنَّ الرجلَ قد يكونُ مع غيره بعلمه ولا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ مختلطًا به، فإذا جازَ هذا في المخلوق فالخالقُ من باب أولى.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ: «وإنَّكَ لتجدُ في الصغيرِ من خلقِ الله إنَّه ليرى الشيءَ، وليس هو فيه، وبينه وبينه حائلٌ؛ فاللهُ تعالى بعظمته وقدرته على خلقه أعظمُ.

ألا ترى أنَّه يأخذُ الرجلُ القدحَ بيده وفيه الشرابُ، أو الطعامُ، فينظرُ إليه الناظرُ، فيعلمُ ما في القدحِ، واللهُ على عرشِهِ وهو محيطٌ بخلقِهِ بعلمِهِ فيهم، ورؤيته إياهم، وقدرته عليهم، وإنما دَلَّ ربنا تعالى على فضلِ عظمته وقدرته: أنه في أعلى عليينَ، وهو يعلمُ الصغيرَ التافهَ الحقيقِ الذي هو في أسفل السافلينَ؛ أي: فليسَ علمُهُ كعلمِهِم؛ لأنَّ الخلقَ لا يعلمونَ إلا ما يُشاهدونَ، واللهُ وَجَّهٌ يتعالى عن ذلك.

وقد بيّن ذلك في كتابه فقال: ﴿لَيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٣٩٣-٣٩٤).

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿[الطلاق: ١٢]﴾<sup>(١)</sup>.

فقد ذَكَرَ الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ اللهُ عِظَمَةَ اللهِ وَقَدْرَتَهُ عَلَى الْخَلْقِ، فَإِنَّكَ لَتَجِدُ فِي الصَّغِيرِ مِنْ خَلْقِ اللهِ أَنَّهُ يَرَى الشَّيْءَ وَيَبْصُرُهُ، وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَائِلٌ؛ فَاللهُ تَعَالَى بِعِظَمَتِهِ وَقَدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ أَعْظَمُ وَأَوْلَى. وهو بهذا يشير إلى قاعدة: «كُلُّ كَمَالٍ اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ لَا نَقْصَ فِيهِ فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهِ».



(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٤٧).

**قاعدة: «دلالة الأثر على المؤثر حجة»**  
**في باب الأسماء والصفات**

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة من القواعد العقلية التي دلَّ عليها الكتاب العزيز والسنة الصحيحة.

ومعناها: الاستدلال بما وهبهُ وأعطاهُ الله -جل وعلا- لمخلوقاتِهِ من صفاتِ الكَمالِ على ما يجبُ له سبحانه من صفاتِ الكَمالِ؛ إذ إنَّ مُعطي الكَمالِ أَحَقُّ به، فالذي جَعَلَ غيرَهُ كامِلاً هو أَحَقُّ بالكَمالِ منه، بل إنَّ كُلَّ كَمالٍ في المخلوقِ فَمِنْ أثرِ كَمالِهِ سبحانه.

والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها: أن في هذه القاعدة استدلالاً بما في المخلوقِ من كمالٍ على أنَّ الخالقَ أَحَقُّ به، وأنه يمتنعُ أن يكونَ مُضاهياً للناقصِ.

وهذه طريقةٌ يُقرُّ بها عامَّةُ العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كُلُّ كَمالٍ في المعلولِ فهو مِنَ العِلَّةِ.

وأما الاستدلالُ بطريقِ الأولَى، وهي القاعدةُ السابقة، فإنه يدلُّ على أنَّ

الله مُسْتَحَقُّ لصفات الكمال من حيث هي مع قطع النظر عن كونها ثابتة في المخلوقات؛ لامتناع النقص عليه بوجه من الوجوه.

وكونه أولى هو من جهة أنه أحق بالكمال لأنه أفضل، وأما هذه القاعدة فهي من جهة أنه هو الذي جعله كاملاً وأعطاه تلك الصفات<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

دلّت على هذه القاعدة أدلة من الكتاب والسنة، وسأقتصر هنا على ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة عليها، فأقول مستعيناً بالله:

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت: ١٥].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أَخْبَرَ عَنْ قَوْمِ عَادٍ أَنَّهُمْ أَعْجَبَتْهُمْ قُوَّتُهُمْ، فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ، وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الَّذِي خَلَقَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ هَذِهِ الْقُوَّةَ أَحَقُّ بِكَمَالِ الْقُوَّةِ مِنْهُمْ، فَمُعْطَى الْكَمَالِ أَحَقُّ بِهِ.

وعن أبي مسعود الأنصاري ﷺ قال: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودَ اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ». فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ حُرٌّ لِرُجُوعِهِ إِلَيَّ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٥٧-٣٥٨)، وشرح الأصبهانية (ص ٤٤٥).

تَفَعَّلَ لِلْفَحْتِكَ النَّارُ - أَوْ: لَمَسَّتْكَ النَّارُ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النبي ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَعْطَى الْقُدْرَةَ لِأَبِي مَسْعُودٍ، وَعَلَيْهِ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِهَا، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ دَلَّ عَلَى إِبْثَابِ الْقُدْرَةِ لِلَّهِ ﷻ عَنْ طَرِيقِ الِاسْتِدْلَالِ بِالْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُعْطِيَ الْكَمَالِ أَحَقُّ بِهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

عن المزماني، قال: «قلت: إِنْ كَانَ أَحَدٌ يُخْرِجُ مَا فِي ضَمِيرِي، وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ خَاطِرِي مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ فَالشَّافِعِيُّ، فَصِرْتُ إِلَيْهِ، وَهُوَ فِي مَسْجِدِ مِصْرَ، فَلَمَّا جَثَوْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قُلْتُ: هَجَسَ فِي ضَمِيرِي مَسْأَلَةٌ فِي التَّوْحِيدِ، فَعَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَعْلَمُ عِلْمَكَ، فَمَا الَّذِي عِنْدَكَ؟ فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: أَتَدْرِي أَيْنَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: هَذَا الْمَوْضِعُ الَّذِي أَغْرَقَ اللَّهُ فِيهِ فِرْعَوْنَ.

أَبْلَغَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالسُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هَلْ تَكَلَّمْتُ فِيهِ الصَّحَابَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: تَدْرِي كَمْ نَجْمًا فِي السَّمَاءِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَكَوَكَبٌ مِنْهَا: تَعْرِفُ جَنْسَهُ، طُلُوعَهُ، أَفْوَلَهُ، مِمَّ خُلِقَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَشَيْءٌ تَرَاهُ بِعَيْنِكَ مِنَ الْخَلْقِ لَسْتَ تَعْرِفُهُ، تَتَكَلَّمُ فِي عِلْمِ خَالِقِهِ؟!

ثُمَّ سَأَلَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي الْوُضُوءِ، فَأَخْطَأْتُ فِيهَا، فَفَرَّعَهَا عَلَيَّ أَرْبَعَةً.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب: صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده (ص ٧٣١)

أَوْجِهْ، فَلَمْ أَصِبْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَالَ: شَيْءٌ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ خَمْسَ  
مَرَّاتٍ، تَدْعُ عِلْمَهُ، وَتَتَكَلَّفُ عِلْمَ الْخَالِقِ، إِذَا هَجَسَ فِي ضَمِيرِكَ ذَلِكَ فَارْجِعْ  
إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ كَرِيمٌ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (١٦٣) إِنَّ  
فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿[البقرة: ١٦٣-١٦٤]﴾ فَاسْتَدِلَّ بِالْمَخْلُوقِ عَلَى  
الْخَالِقِ، وَلَا تَتَكَلَّفُ عِلْمَ مَا لَمْ يَبْلُغْهُ عَقْلُكَ.

قال: قُتِبْتُ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ أُرْشِدَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَلْمِيزُهُ الْمَزْنِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنْ يَسْتَدِلَّ  
بِالْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِالْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثَّرِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللَّهُ الْمَتَكَلَّمُ أَوَّلًا وَآخِرًا، لَمْ يَزَلْ لَهُ  
الْكَلَامُ؛ إِذْ لَا مُتَكَلِّمَ غَيْرُهُ، وَلَا يَزَالُ لَهُ الْكَلَامُ إِذْ لَا يَبْقَى مُتَكَلِّمٌ غَيْرُهُ فَيَقُولُ  
تَعَالَى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلْكُ الْأَرْضِ؟ فَلَا يُنْكِرُ  
كَلَامَ اللَّهِ ﷻ إِلَّا مَنْ يَرِيدُ إِطْطَالَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ، وَكَيْفَ يَعِجْزُ عَنِ الْكَلَامِ مَنْ  
عَلَّمَ الْعِبَادَ الْكَلَامَ، وَأَنْطَقَ الْأَنَامَ؟!»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَّمَ الْعِبَادَ الْكَلَامَ، وَأَنْطَقَ

(١) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣١-٣٢)، وفي تاريخ الإسلام (١ / ١٥٦٤).

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: «مدارها على أبي علي بن حمكان، وهو ضعيف».

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٥٥).

الأنام، فكيف يكونُ سبحانه عاجزًا عن الكلام؟؟!! فإنَّ مُعْطِي غيرِه الكَمالَ  
أحقُّ به، فيتضحُ من ذلك أنَّ الإمامَ الدارميَّ جَعَلَ مِنْ أَوْجِهِ الاستدلالِ على  
صفةِ الكلامِ أَنَّ اللهَ أعطاهَا ووَهَبَهَا لغيرِه، وما كان كذلك مِنْ صفاتِ الكمالِ  
فهو أحقُّ به.



قاعدة: «الْمَقُولُ الصَّحِيحُ  
لَا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ»

المعنى الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: نفْيَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ.

والمراد بالعقل الذي لَا يُعَارِضُ النِّقْلَ الصَّحِيحَ هو: العقلُ الصَّرِيحُ، وهو: ما كَانَتْ مُقَدِّمَاتُهُ صَحِيحَةً، وَعِلَامَتُهُ: مُتَابَعَةُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ التَّعَارُضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّقْلِ الصَّحِيحِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ لَا يَخَالِفُ النِّقْلَ الصَّحِيحَ قَطُّ.

وَأَمَّا النِّقْلُ الصَّحِيحُ فَالمرادُ بِهِ: هُوَ الْقَوْلُ الصَّادِرُ مِنَ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي خَبَرِهِ كَذِبٌ لَا عَمْدًا وَلَا خَطَأً.

فَالْمَعْقُولُ الصَّرِيحُ هُوَ: مَا كَانَ ثَابِتًا أَوْ مُتَنَفِّيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا بِحَسَبِ إدْرَاكِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَمَا كَانَ ثَابِتًا أَوْ مُتَنَفِّيًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ الصَّادِقُ بِنَقِيضِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠).

وبالتالي لا يمكنُ التعارضُ بينهما بوجهٍ من الوجوه، وإنما يحصلُ التعارضُ في غيرِ النقلِ الصحيحِ والعقلِ الصحيحِ.

فاعتقادُ التعارضِ بينِ النقلِ والعقلِ مبنيٌّ على مقدمات:

المقدمة الأولى: أن يكونَ المعقولُ غيرَ صحيحٍ، أو يكونَ صحيحًا لكنه ليس بصريحٍ.

المقدمة الثانية: أن يكونَ العقلُ صحيحًا صريحًا، لكن يكونَ النقلُ مكذوبًا.

المقدمة الثالثة: أن يكونَ النقلُ صحيحًا، لكن الخطأ من جهة الاستدلال.  
الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ بابِ الأسماء والصفات، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج: ٤٦].

وقال تعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سبا: ٦].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبرَ في هذه الآياتِ الكريماتِ أنَّ كلاً من العقلِ والنقلِ يوجبُ النجاةَ، فقد جمعَ الله بينهما، وأقام بهما حُجَّتَهُ على

عبادِهِ، وبالتالي فَيَمْتَنِعُ التعارضُ بينهما.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا عَنْكَ آيَاتِنَا فَذَبْهُوا قَدْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ فَكَذَّبُوا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ (٩) وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿٨-١٠﴾ [الملك: ٨-١٠].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ أَخْبَرَ فِي هذه الآياتِ عن أهلِ النارِ أَنَّهُمْ لما قيل لهم: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا عَنْكَ آيَاتِنَا﴾، قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾، فدلَّ على أَنَّ سَبَبَ تَكْذِيبِهِم للرسْلِ كونهُمْ لا يعقلون، وذلك لِأَنَّ الأدلَّةَ العقليةَ لا يكونُ الناظِرُ قد أعطاهَا حَقَّهَا حتَّى تَدُلَّهُ على صدقِ الرسولِ، فالأدلةُ العقليةُ والسمعيةُ متلازمةٌ ليس بينها تنازُعٌ ولا تعارضٌ.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أَنْزَلَ الكتابَ والميزانَ لِيُقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ، والمرادُ بالميزانِ هو: القياسُ العقليُّ الصحيحُ، وعليه فَيَمْتَنِعُ التعارضُ بينَ الميزانِ العقليِّ والكتابِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُما مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ ﷻ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قالوا: إنما أَجَزْنَا ما أَجَزْنَا مِنْ بقاءِ الحياةِ في الجسمِ الذي تَحَرِّقُهُ النارُ في حالِ إحراقِهِ النَّارَ تَصْديقًا منا بخبرِ الله -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-.

قيل لهم: فَصَدَقْتُمْ بِخَبَرِ اللَّهِ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - بما هو مُمَكِّنٌ في العقولِ كونه، أو بما هو غيرُ مُمَكِّنٍ فيها كونه؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَجَازُوا ما هو غيرُ مُمَكِّنٍ في العقولِ كونه، زَعَمُوا أَنَّ خَبَرَ اللَّهِ ﷻ بذلك تُكذِّبُ به العقولُ، وترفع صحَّته، وذلك باللهِ كُفْرٌ عندنا وعندهم، ولا إخالهم يقولون ذلك»<sup>(١)</sup>.

فقد ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْعُقُولَ لَا تُكذِّبُ ما أَخْبَرَ اللَّهُ - جل وعلا - به؛ لأنه لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، بل كُلُّ مِنْهُمَا مُؤَيِّدٌ لِلْآخَرِ مَصْدُقٌ لَهُ، كما ذَكَرَ أَنَّ زَعَمَهُمْ أَنَّ خَبَرَ اللَّهِ ﷻ تُكذِّبُهُ الْعُقُولُ كُفْرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

[أبو بكر محمد بن الحسين الأجري (٣٢٠هـ)]

وقال الإمام الأجري رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ الَّتِي دَلَّتِ الْعُقُلَاءُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ﷻ عَلَى عَرْشِهِ، فوق سبع سمواته، وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّرَ الإمامُ الأجري رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ عُلُوَّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَإِحَاطَةَ عِلْمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يُنْكَرُهُ الْعُقُلَاءُ؛ لِأَنَّ الْعُقُلَاءَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعَقْلِ الصَّرِيحِ السَّلِيمِ، وما كانَ هَذَا سَبِيلُهُ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعَارِضَ النَّقْلَ الصَّحِيحَ؛ فَإِنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ وَالنَّقْلِ الصَّحِيحِ.

(١) التبصير في معالم الدين (ص ٢٠٩).

(٢) كتاب الشريعة (٣/ ١٠٨١).

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «والعقل والسمع معاً يُؤَيِّدَانِ ما نقولُهُ»<sup>(١)</sup>.

فقد صرَّح الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ أنه لا تعارض بين العقل والنقل، بل يُؤَيِّدُ كُلُّ واحدٍ منها الآخر، وهذا محمولٌ على العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيح.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «ولا نُعارضُ سنَّةَ النبي ﷺ بالمعقول؛ لأنَّ الدينَ إنما هو الانقيادُ والتسليمُ دونَ الرَّدِّ إلى ما يوجبُهُ العقل؛ لأنَّ العقلَ ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنَّةِ، فأما ما يُؤَدِّي إلى إبطالِها فهو جهلٌ لا عقلٌ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الإمام التيمي أنَّ السنَّةَ الصحيحةَ لا تُعارضُ المعقولَ، وذكرَ أنَّ العقلَ الذي لا يُعارضُ السنَّةَ الصحيحةَ هو ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنَّةِ، وهذا هو علامةُ العقلِ الصريحِ، وأمَّا ما يُؤَدِّي إلى إبطالِ السنَّةِ فهو جهلٌ وليس بعقلٍ.



(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢١٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٤٩).



## الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بباب الأسماء

وفيه مبحثان:

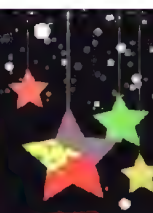
المبحث الأول: القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنی وحصرها.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنی.



# تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

## المبحث الأول:

### القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصريها

وفيه قاعدتان :

قاعدة: «أسماءُ الله توقيفية».

قاعدة: «أسماءُ الله غيرُ محصورة».



## قاعدة: «أسماء الله توقيفية»

المعنى الإجمالي:

هذه قاعدة جليلة من قواعد باب الأسماء، وهي تبين منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

الاسم لغة: الاسم مُشْتَقٌّ من السُّمُو، والسينُّ والميم والواو أصل يدلُّ على العُلُو، يقال: سموتَ، إذا علوت. وسما بصره: علا.

وأما تعريف الاسم اصطلاحاً: فهو اللفظُ الدالُّ على المسمَّى.

وبعد هذا التقرير فإن مضمون هذه القاعدة: أن أسماء الله ﷻ مبنية على التوقيف، ومعنى التوقيف: الحبس على الكتاب والسنة.

فلا يُسمَّى الله إلا بما سمَّى به نفسه، أو سمَّاه به رُسُله ﷺ؛ لأنها من الأمور الغيبيَّة التي يجب الوقوفُ فيها على ما جاء في الكتاب والسنة، والعقل لا يمكنه إدراك ما يستحقُّه الله من الأسماء، فتسميةُ الله بما لم يُسمَّ به نفسه إلحادٌ، وتجاوزٌ في حقِّ الله ﷻ.

وكذلك نفى أسماء الله ﷻ يحتاج إلى توقيف، فإن تسمية الله بما لم يُسمَّ به نفسه، أو نفى ما سمَّى به نفسه تقول على الله بلا علم، وهو محرم لا يجوز.

فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ بَابَ الْأَسْمَاءِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ ﷻ، فَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوْقِيفُ؛ إِذْ إِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ بَابَ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِمَا هُوَ اسْمٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِمَا هُوَ صِفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ اللَّهِ بِمَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا صِفَةٍ.

وَشَرَطُ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ بِمَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا صِفَةٍ: أَلَّا يَكُونَ مَعْنَاهُ سَيِّئًا، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ التَّوْقِيفُ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحَاجَةُ؛ فَإِذَا احْتِيَاجٌ فِي تَفْهِيمِ الْغَيْرِ الْمُرَادِ إِلَى أَنْ تُرْجَمَ أَسْمَاؤُهُ أَبْغِيرَ الْعَرَبِيَّةِ، أَوْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِاسْمٍ لَهُ مَعْنَى صَحِيحٍ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحَرَّمًا<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ الْأَدْلَةَ الَّتِي مِنْهَا اسْتَنْبَطُ أَئِمَّةُ السَّلَفِ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ كَثِيرَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَاقِطَةٌ هُنَا عَلَى ذِكْرِ بَعْضِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٧).

وجه الدلالة: أَنَّ هذه الآية الكريمة قد دَلَّت على أَنَّ أسماء الله توقيفيةٌ

من وجوه منها:

١- قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ﴾ ذ (أل) هنا في «الأسماء» للعهد، بمعنى:

أنها معهودة، ولا معهود في ذلك إلا ما جاء في الكتاب والسنة.

٢- مَرَّ اللهُ سبحانه باجتناِبِ الإِلْحَادِ في أسمائه، وَمِنْ الإِلْحَادِ فيها

تسميةُ اللهِ بما لم يسمَّ به نفسه، أو بما لم يُسمَّ به رسوله ﷺ .

٣- قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾؛ دَلَّ على أَنَّ الأسماءَ مختصةٌ به، ولا سبيلَ لمعرفة

ذلك إلا بخبرِ اللهِ ﷻ عن نفسه، أو بخبرِ رسوله ﷺ عنه.

وعن عبدِ اللهِ بن مسعود ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أَصَابَ أَحَدًا

قَطُّ هُمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنِ أُمْتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ،

مَاضٍ فِيَّ حَكْمُكَ، عَدْلٌ فِي قَضَاؤِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمِيَتْ بِهِ

نَفْسُكَ، أَوْ عَلِمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ

الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي وَجِلَاءَ حَزَنِي، وَذَهَابَ

هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحَزَنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا». قال: فقيل: يا رسول الله

أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فقال: «بلى يُنبغي لمن سمعها أن يتعلمها»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في المسند (ص ٢٩٦) (ح ٣٧١٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٥٣)

(ح ٩٧٢)، وصححه ابن القيم كما في جلاء الأفهام (ص ٢٤٨)، والألباني في السلسلة

الصحيحة (١/ ٣٨٣-٣٨٧) (ح ١٩٩).

وجه الدلالة: قوله: «سميت به نفسك»؛ فالحديث صريح في أن الله هو الذي سمى نفسه، وأنها ليست من تسميات المخلوقين، فدل على أن أسماء الله توقيفية.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ؟

قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. فكأنه كان ثم مضى؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ سَمَى نَفْسَهُ بِذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر ابن عباس رضي الله عنه أن الله هو الذي سمى نفسه، فدل على أنه يُقرّر أن أسماء الله توقيفية.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده رحمه الله: «ذكر معرفة أسماء الله تعالى الحسنة التي تسمى بها، وأظهرها لعباده للمعرفة، والدعاء، والذكر»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص ٨٤٩).

(٢) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله تعالى وصفاته على الاتفاق والتفرد (٢/ ١٤).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «لا نُسَمِّيهِ، ولا نَصِفُهُ، ولا نُطَلِّقُ عليه إلا ما سَمَّى به نفسه»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمامان ابن منده وابن عبد البر ما بيَّنه الصحابي الجليل ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أنَّ الله هو الذي سَمَّى نفسه، فلم يجعل الله ذلك لخلقه؛ وذلك لعجزِ العقلِ عَنِ إدراكِ ما يَسْتَحِقُّهُ اللهُ مِنَ الأَسْمَاءِ.

[أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٧٩هـ)]

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «الأصلُ في أَسامي الربِّ تعالى هو التوقيفُ»<sup>(٢)</sup>.



(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣٧/٧).

(٢) قواطع الأدلة في أصول الفقه (٢٩/١).

## قاعدة: «أسماء الله غير محصورة»

### المعنى الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: أَنَّ أسماء الله لا تدخل تحت الحصرِ بِعَدَدٍ مَعِيْنٍ؛ لأنَّ لله أسماء استأثرت بها في علم الغيبِ عنده، لم يطلع عليها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، وما استأثرت الله به في علم الغيبِ عنده لا يُمكنُ أحدًا حصره ولا الإحاطة به؛ إذ إنَّ عقل الإنسانِ قاصرٌ لا يمكنه إدراك ما يستحقُّه الله تعالى من الأسماء، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وأما حديث «إِنَّ لله تسعةً وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة»<sup>(١)</sup>، فليس فيه ما يدلُّ على الحصرِ بِعَدَدٍ مَعِيْنٍ، وإنما المقصودُ بالحديث أنَّ هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمرادُ الإخبارُ عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط، والثنا في الإقرار (ص

٤٥١) (ح ٢٧٣٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في أسماء

الله تعالى وفضل من أحصاها (ص ١١٦٦) (ح ٦٨١٠).

(٢) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٧).

كما يقول القائل: إِنَّ لِي مائَةَ غلامٍ أعددتُهُم للعتقِ، وألفَ درهمٍ أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعددِ هو في الموصوفِ بهذه الصفةِ لا في أصلِ استحقاقِهِ لذلك العددِ<sup>(١)</sup>.

### الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هذه القاعدةَ قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة التي دَلَّتْ على هذه القاعدة:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصابَ أحداً قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجاً». قال: فقل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: قوله: «استأثرتَ به في علم الغيب عندك»؛ فهذا بيانٌ من النبي ﷺ أَنَّ مِنْ أسماءِ الله ما استأثَرَ اللهُ به، وهذا دليلٌ على أَنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعةٍ وتسعين اسماً.

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٣٨١).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٨٧).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفَراشِ، فالتَمَسْتُه، فوقعت يدي على بطنِ قدميه، وهو في المسجدِ، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم إني أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبِمَعَاْفَاتِكَ مِنْ عِقَابَيْكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يُحْصَى ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ؛ إِذْ لَوْ أَحْصَى أَسْمَاءَهُ لَأَحْصَى الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُ مُحْصَوْرَةٍ بَعْدَهِ. وقال ﷺ في حديث الشفاعة: «فَيَفْتَحُ عَلَيَّ مِنْ مُحَامِدِهِ بِمَا لَا أَحْسِنُهُ الْآنَ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ تِلْكَ الْمُحَامِدِ الَّتِي لَا يُحْسِنُهَا الْآنَ ﷺ هِيَ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-<sup>(٣)</sup>.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[ كعب الأخبار ]

قال كعبُ الأخبار رحمته الله: «لَوْ لَا كَلِمَاتٌ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي يَهُودَ حَمَارًا،

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (ص ٢٠١) (ح ١٠٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا

شَكُورًا﴾ (ص ٨١٥-٨١٦) (ح ٤٨١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل

الجنة منزلة فيها (ص ١٠٢) (ح ٤٧٩).

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٢٩٤).

فقل له: وما هن، فقال: أعودُ بوجهِ الله العظيم الذي ليس شيءٌ أعظمَ منه، وبكلماتِ الله التَّامَّاتِ التي لا يجاوزُهنَّ برٌّ ولا فاجرٌ، وبأسماءِ الله الحسنَى كُلِّها ما عَلِمْتُ منها وما لم أعلمَ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ وَبَرًّا وَذَرًّا<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّرَ كعبُ الأحبار رَحِمَهُ اللهُ أَنْ هناك أسماءٌ لا تُعلم؛ وذلك لأنَّ الله أسماءٌ استأثَّرَ بها في علم الغيب عنده لم يطلِّعَ عليها أحدٌ من خلقه، ومن هنا ظهَرَ تقريرُهُ لهذه القاعدة.

وممن عُرِفَ عنه ذلك من صنيعه عند إحصائه وعدِّه لأسماءِ الله -جل وعلا- الإمامُ ابنُ منده، حيث عدَّ في «كتاب التوحيد» أكثرَ من تسعة وتسعين اسمًا<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما تقدم نقلُهُ عن أئمةِ السلفِ يظهرُ أنهم يُقررون أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ معين.

وقد حكى النووي رَحِمَهُ اللهُ الاتفاقَ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ حيث قال: «واتفقَ العلماءُ على أنَّ هذا الحديثَ -يعني: حديثُ «إنَّ لله تسعة وتسعين اسمًا...»- ليس فيه حصرٌ لأسمائه رَحِمَهُ اللهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الإمام في الموطأ كتاب الجامع، باب: ما يُؤمر به من التعوذ (٢/ ١٣٠)، والأثر صحيح.

(٢) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنَى للدكتور التميمي (ص ١٢٤).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٧/ ١٧).



## المبحث الثاني:

### القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنی

وفیه سبع قواعد:

قاعدة: «أسماءُ الله كُلُّها حُسْنَى».

قاعدة: «أسماءُ الله أعلامٌ وأوصافٌ».

قاعدة: «كُلُّ ما كانَ مُسمَّاهُ مُنْقَسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخلِ اسمُهُ في الأسماءِ الحُسْنَى».

قاعدة: «لا يُدعى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح».

قاعدة: «أسماءُ الله لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه».

قاعدة: «وُجُوبُ إخراجِ الأسماءِ المُزدَوِجَةِ مَجْرَى الاسمِ الواحِدِ».

قاعدة: «أسماءُ الله غيرُ مخلوقةٍ».



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

قاعدة:  
«أسماءُ الله كُلُّها حُسْنَى»

المعنى الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: أَنَّ أَسْمَاءَ الله حُسْنَى، والحُسْنَى: فُعْلَى، تَأْنِيثُ الْأَحْسَنِ، يُقَالُ: الْأَسْمُ الْأَحْسَنُ، كَالْكَبْرَى تَأْنِيثُ الْأَكْبَرِ، وَالصُّغْرَى تَأْنِيثُ الْأَصْغَرِ<sup>(١)</sup>.

فَأَسْمَاءُ الله لَيْسَ هُنَاكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَحْسَنُ مِنْهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ، بَلْ لَهَا الْحُسْنُ التَّامُّ الْمَطْلُوقُ، لَكُونِهَا دَالَّةٌ عَلَى صِفَاتِ كَمَالٍ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَى صِفَاتِ كَمَالٍ لَمْ تَكُنْ حُسْنَى، فَإِنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، فَالرَّحِيمُ مَثَلًا مُتَضَمِّنٌ لَصِفَةِ الرَّحْمَةِ، وَالْعَلِيمُ مُتَضَمِّنٌ لَصِفَةِ الْعِلْمِ، وَهَكَذَا، فَأَسْمَاءُ الله مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَيْسَتْ جَامِدَةً.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَضَافِرَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَإِلَيْكَ

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٣/ ١٧٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/ ٣٩٣).

بعض هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ وَصَفَ أَسْمَاءَهُ بِأَنهَا حُسْنَى، أي: أَحْسَنُ الْأَسْمَاءِ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى نَقْصٍ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ فِيهَا الْأَحْسَنُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «السيد الذي قد كَمُلَ في سُؤْدَدِهِ، والشريف الذي قد كَمُلَ في شَرْفِهِ، والعظيم الذي قد عَظُمَ في عَظَمَتِهِ، والحليم الذي قد كَمُلَ في حَلَمِهِ، والغني الذي قد كَمُلَ في غِنَاهُ، والجَبَّارُ الذي قد كَمُلَ في جَبَرَوْتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في عِلْمِهِ، والحكيم الذي قد كَمُلَ في حِكْمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنْوَاعِ الشَّرَفِ والسُّؤْدَدِ، وهو الله سبحانه هذه صِفَتُهُ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليل عبدُ الله بن عباس رضي الله عنه أَنَّ اللهَ الحليم

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤/١٥)، والأثر صحيح.

الكامل في حلمه، والعظيم الكامل في عَظَمَتِهِ إلى آخر ما ذكر من أسماء وصفات، وهذا تقريرٌ منه أن أسماء الله دالةٌ على صفات كماله، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظاً لا معاني لها لم تكن حُسنَى، ولا كانت دالةً على مدح ولا كمالٍ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «فهو الله، الرحمن الرحيم، قريبٌ مجيبٌ، متكلمٌ قائلٌ، وشاءٌ مريدٌ، فعالٌ لما يريد، الأولُ قبل كل شيء، والآخرُ بعد كل شيء، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى»<sup>(١)</sup>.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]: «بأيِّ أسمائه حَمْدُهُ تدعون رَبَّكُمْ، فإنما تدعونَ وَاحِدًا، وله الأسماءُ الحُسنى»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨].

يقول -جل ثناؤه-: لمعبودكم أيها الناس الأسماءُ الحسنى، فقال:

(١) الرد على الجهمية (ص ١٨).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/ ٢٢٣).

الحسنى، فَوَحَّدَ، وهو نَعَتْ للأسماء، ولم يَقُلْ الأحاسين؛ لأنَّ الأسماءَ تَقَعُ عليها هذه، فيقال: هذه أسماء، و«هذه» في لَفْظَةٍ واحدة<sup>(١)</sup>.

فقد وَصَفَ الإمامُ الدارمي والطبري أسماءَ الله بأنها حسنى، كما أشار الإمامُ الطبري إلى نكتةٍ لطيفةٍ وهي: أنَّ الله وَحَّدَ الحسنى ولم يقل: الأحاسين؛ لأنَّ الأسماءَ تَقَعُ عليها اسمُ الإشارة «هذه»، وهي لَفْظَةٌ واحدةٌ.



(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/ ١٨١).

## قاعدة:

«أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ»

## المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله لها نوعان من الدلالة: دلالةٌ على الذات، ودلالةٌ على المعاني.

فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها على ذاتِ الله ﷻ فتكونُ مترادفةً بهذا الاعتبار؛ لدالتها على مُسمًى واحدٍ، فالسميعُ هو الله، والبصيرُ هو الله.

وهي أوصافٌ باعتبار دلالةِ كلِّ اسمٍ منها على وصفٍ لله ﷻ يليق به، فتكون متباينةً بهذا الاعتبار؛ لدلالةِ كلِّ اسمٍ على معنى غير المعنى الذي دلَّ عليه الاسمُ الآخر.

ودلالةُ الأسماءِ الحسنى على الصفات تكونُ إما بالمطابقة، أو بالتضمن، أو بالالتزام.

ودلالةُ المطابقة هي: دلالةُ اللفظِ على كاملِ معناه، وسُميت مطابقةً للتطابقِ الحاصلِ بين معنى اللفظ وبين الفهم الذي استُفيد منه.

وأما دلالة التضمن فهي: دلالة اللفظ على بعض معناه، وسميت تضمناً؛ لأنَّ اللفظ قد تضمَّن معنى آخر إضافةً إلى المعنى الذي فهم منه. بقي بيان دلالة الالتزام وهي: دلالة اللفظ على أمر خارج معناه، وسميت دلالة التزام؛ لأنَّ المعنى المستفاد منه لم يدلَّ عليه اللفظ مباشرةً، ولكن معناه يلزم منه هذا المعنى<sup>(١)</sup>.

مثال ذلك: «الخالق» يدلُّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدلُّ على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدلُّ على صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

وإليك بعض الأدلة الدالة على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

[الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر في هذه الآية الكريمة أن الإنسان سواء دعا باسم الله، أو باسم الرحمن، فهو إنما يدعو الله، فإذا قلت الله: فهو الله، وإذا قلت: الرحمن فهو الرحمن، فلا يخالف كل واحد منهما الآخر في دلالته

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/١٢)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/٢٥٤)، و«آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي (ص ٢٠)، و«معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله» للشيخ محمد التميمي (ص ٣٣٧).

على مُسَمًّى واحدٍ، كما أنَّ اسمَ الله من حيث المعنى ليس هو كاسمِ الرحمن.  
وهكذا سائرُ أسمائه الحسنی كلها تدلُّ على مُسَمًّى واحدٍ، وهي من  
حيث المعنى يختلِفُ كلُّ اسمٍ عن الآخرِ، فتكونُ أسماءُ الله مترادفةً باعتبار  
دالتها على الذات، متباينةً باعتبار دلالتها على المعنى.

وقال تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله علَّلَ ﷻ أحكامه وأفعاله بأسمائه، وهذا فيه دلالةٌ  
على أنَّ لها معنى، فلو لم يكن لها معنى لَمَا كَانَ التعليلُ صحيحًا.

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ يستدلُّ بأسمائه على توحيده ونفي الشريك  
عنه، ولو كانت أسماء لا معنى لها لم تدلَّ على ذلك<sup>(١)</sup>.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «السيدُ الذي قد كَمُلَ  
في سُودَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في  
عَظَمَتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حِلْمِهِ، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غِنَاهُ،  
والجَبَّارُ الذي قد كَمُلَ في جَبَرَوْتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ

(١) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ١٨٦-١٨٩).

الذي قد كَمُلَ في حِكْمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسُّودِدِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صِفَتُهُ، لا تنبغي إلا له <sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ عبدُ اللهِ بن عباس رضي الله عنه أَنَّ اللهَ الحليمَ الكاملَ في حليمِهِ، والعظيمَ الكاملَ في عِظَمَتِهِ إلى آخر ما ذَكَرَ من أسماءِ وصفاتٍ، وهذا تقريرٌ منه أَنَّ أسماءَ الله ليست أعلامًا محضةً، وإنما هي أسماءٌ ذَلَّتْ على صفاتٍ، وله من تلك الصفاتِ أكْمَلُها، وكلُّها تدلُّ على مُسَمًّى واحدٍ.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد رحمته الله: في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]. «بشيءٍ من أسمائه» <sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الإمام مجاهد رحمته الله أنك سواءٌ دعوتَ اللهَ باسمه الرحمن أو بغيره من الأسماءِ الحسنَى فإنك تدعو اللهَ تعالى؛ لأنَّ أسماءَ الله كُلُّها دالةٌ على مُسَمًّى واحدٍ وهو اللهُ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني رحمته الله: «فسمي كلامه بأسماء كثيرة، وهي شيءٌ واحدٌ كما سمى نفسه بأسماء كثيرة، وهو واحدٌ أحدٌ صمدٌ» <sup>(٣)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/ ٢٢٤)، والأثر صحيح.

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٣٩-٤٠).

فقد ذكر الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ أَنْ اللهُ قد سَمَّى نفسه بأسماء كثيرة وهو واحدٌ، وهذا تقريرٌ منه لكون أسماء الله أعلامًا باعتبار دلالتها على الذات، وهذه الأسماء كلُّ اسمٍ منها دَلٌّ على معنى لم يدلَّ عليه الاسم الآخر.



**قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنْقَسِمًا إلى كمالٍ  
ونقصٍ لم يدخل اسمه في الأسماءِ الحسنَى»**

المعنى الإجمالي:

هذه قاعدةٌ مهمَّةٌ من القواعد التي قررها أئمة السلف في باب الأسماء؛  
ليبين ما يصلح أن يكون اسمًا لله ﷻ وما لا يصلح أن يكون اسمًا.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفة التي يُشتقُّ منها الاسم إذا كان  
جنسها مُنْقَسِمًا إلى مدح وذمٍّ، لا يكون اسمها داخلًا في أسماءِ الله ﷻ؛ لأنها  
لا تدلُّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويُمدَحُ.

فإنَّ الله ﷻ لم يتسمَّ بالمتكلم ولا بالمريد؛ وذلك لأنَّ جنسَ الكلام  
والإرادة ينقسم إلى محمودٍ ومذموم، فالتكلم قد يتكلَّمُ بصدقٍ وعدلٍ، وقد  
يتكلَّمُ بكذبٍ وظلمٍ، وأما المريدُ فإنَّه قد يريدُ خيرًا، وقد يريدُ شرًّا.

فلما كان الاسمُ يشترك فيه المحمودُ والمذمومُ لم يصحَّ إطلاقُ ما كان  
مُسمَّاهُ مُنْقَسِمًا إلى كمالٍ ونقصٍ اسمًا لله ﷻ.

## الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إن هذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الأسماء، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِهَا وَلَا تُخَافُوا مِنْهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصف أسماءه بأنها حسنى، فإذا كانت الصفة جنسها مُنْقَسِمًا إلى مدح وذم، وتسمى الله باسمها المطلق، لم تكن أسماء الله حسنى.

## أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[مالك بن دينار (١٣٠هـ)]

قال الإمام مالك بن دينار رَحِمَهُ اللهُ: «تباركت يا رب العالمين، يُسَبِّحُكَ الليل والنهار، ويُسَبِّحُكَ الثلج، ويُسَبِّحُكَ الرعد، ويُسَبِّحُكَ المطر، ويُسَبِّحُكَ الندى، وتُسَبِّحُ لك السماء، وتُسَبِّحُ لك الأرض، وتُسَبِّحُكَ النجوم، وتُسَبِّحُكَ جنودك كلهم، تباركت أسماؤك المباركة المقدسة التي لك بهن تُسَبِّحُ ونُقَدِّسُ ونُهَلِّلُ، لا إله إلا أنت»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة (١٧٥٢/٥).

فقد بين الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أَنْ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَبَارَكَةٌ مُقَدَّسَةٌ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يَقَرُّرُ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ وَلَا عَيْبٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهِيَ كُلُّهَا حُسْنِي؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى وَصْفِهِ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ بِأَنَّهَا مُقَدَّسَةٌ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «فَهُوَ اللهُ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَرِيبٌ مُجِيبٌ، مُتَكَلِّمٌ قَائِلٌ، وَشَاءٌ مُرِيدٌ، فِعَالٌ لَمَّا يَرِيدُ، الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَلَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، يَسْبُحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»<sup>(١)</sup>.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «قَوْلُهُ: ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر: ٢٤]. يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: اللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَهِيَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي سَمَّى اللهُ بِهَا نَفْسَهُ»<sup>(٢)</sup>.  
فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامَانِ الدَّارِمِيُّ وَالتَّبْرِيُّ أَنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَلَمْ يُسَمِّ نَفْسَهُ بِمَا مُسَمَّاهُ يَنْقَسِمُ إِلَى كَمَالٍ وَنَقْصٍ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ جَنْسَهَا مُنْقَسِمًا إِلَى مَدْحٍ وَذَمٍّ، وَتَسَمَّى اللهُ بِاسْمِهَا الْمَطْلُوقِ، لَمْ تَكُنْ أَسْمَاءَ اللَّهِ حُسْنَى.

(١) الرد على الجهمية (ص ١٨).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤ / ٧٠).

قاعدة: «لا يُدعى الله بالأسماء  
التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح»

### المعنى الإجمالي:

هذه قاعدة عظيمة من القواعد المتعلقة بأسماء الله ﷻ، فالله سبحانه لا يُدعى إلا بأسمائه الحسنی، وأما الأسماء التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح، كلفظ شيء، وموجود، وذات فإنه لا يجوز دعاء الله بها، فيُفرَّق بين باب الدعاء وبين باب الإخبار، فلا يُدعى إلا بالأسماء الحسنی، وأما الإخبارُ عنه: فيُخبر عن الله بالاسم الحسن أو بما ليس بسیئ وإن لم نحكم بحسنه.

فاتضح بما سبق: أنه يُفرَّق بين اللفظ الذي يُدعى الله به، وبين اللفظ الذي يُخبر به عنه، فإنه لا يُدعى الله إلا بالأسماء الحسنی، وأما الإخبارُ عنه فشرطه: ألا يكون باسم سيئ.

وإذا كنا في العبارة عن النبي ﷺ علينا أن نُفرِّق بين مخاطبته والإخبار عنه، فإذا خاطبناه كان علينا أن نتأدَّب بآداب الله حيث قال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ لِيَتَكَلَّمَ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾<sup>(١)</sup>، فأمرهم الله أن يقولوا:

يا رسول الله، بخلاف الإخبار عنه فيقال: محمد.

فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يدعى الله به من الأسماء الحسنى، وبين ما يُخبر به عنه مما هو حق ثابت<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدة قد دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِهَا وَلَا تُخَافُوا مِنْهَا وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمر أن ندعوه بتلك الأسماء التي وصفها بأنها حسنى، فدلَّ على أنه لا يجوز دعاء الله إلا بالأسماء الحسنى.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)]

قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ: «اعلموا -رحمكم الله- أَنَّ

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٩٧-٢٩٨)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢-١٤٣).

مذاهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة الإقرارُ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، وقبول ما نطقَ به كتابُ الله، وما صحَّتْ به الروايةُ عن رسولِ الله ﷺ، لا مَعْدِلَ عما وَرَدَا به، ويعتقدون أنَّ الله تعالى مدَّعُوُّ بأسمائه الحسنَى، موصوفٌ بصفاته التي وَصَفَ بها نفسه، ووصفهُ بها نبيُّه ﷺ<sup>(١)</sup>.

فقد قرر الإمامُ الإسماعيليُّ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ أَهْلَ الحديثِ أَهْلَ السنة والجماعة يعتقدون أنَّ الله يُدْعَى بأسمائه الحسنَى، فلا يُدْعَى بغيرها، وهذا إشارةٌ منه لإجماعِهِم.



(١) اعتقاد أهل السنة (ص ٣٥).

**قاعدة: «أسماءُ الله لا تتضمنُ  
الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»**

المعنى الإجمالي:

دلت هذه القاعدة على أن الشرَّ لا يدخلُ في شيءٍ من أسماءِ الله ولا صفاته ولا في أفعاله كما لا يلحقُ ذاته -تبارك وتعالى-، فإنَّ ذاته لها الكمالُ المطلقُ الذي لا نقصَ فيه بوجهٍ من الوجوه وكذلك أسماءُه وأوصافُه لها الكمالُ المطلقُ من كُلِّ وجهٍ.

فأسماءُ الله لا عيبَ فيها ولا نقصَ بوجهٍ ما، وكذلك أفعاله كُلُّها خيراتٌ محضَةٌ لا شرَّ فيها أصلاً.

ولو فعلَ الشرَّ سبحانه لاشتقَّ له منه اسمٌ، ولم تكن أسماءُه كُلُّها حسنى، ولعادَ إليه منه حكمٌ تعالى وتقدَّس عن ذلك.

وما يفعله من العدلِ بعبادِهِ وعقوبةٍ من يستحقُّ العقوبةَ منهم هو خيرٌ محضٌ؛ إذ هو محضٌ عدله وحكمته، وإنما يكونُ شراً بالنسبةِ إلى العبادِ، فالشرُّ وقعَ في تعلُّقه بهم، وقيامه بهم لا في فعلِهِ القائمِ به تعالى.

والشرُّ في مفعولاته المنفصلة عنه لا يُنكَرُ؛ لأنَّ الله لا خالقُ الخير والشرِّ<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدة قد دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة التي دلت على هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصف أسماءه بأنها حسنى، وإذا كانت حسنى فإنها لا تتضمَّن الشرَّ بوجه من الوجوه؛ إذ إنَّ أسماء الله ليس فيها اسمٌ ذمٌّ ولا عيبٌ.

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرتُ، وأنا من المسلمين.

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٧١٨-٧١٩).

اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أخبر أن الشر ليس إلى الله ﷻ، وهذا يقتضي امتناع إضافة الشر إلى الله مطلقاً، سواء كان ذلك في أسمائه، أو صفاته، أو أفعاله، فإن ذات الله منزّهة عن كل شرٍّ، وكذلك أسماؤه وصفاته.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[ عبد الله بن عباس (٦٨هـ) ]

قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٦٨]: «تنزيه الله نفسه عن السوء»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الصحابي الجليل رضي الله عنه أن الله نزّه نفسه عن كل سوء وشرٍّ، وهذا شامل لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

(١) أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل (ص ٣١٤-٣١٥) (ح ١٨١٢).

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٦٩).

[ميمون بن مهران (١١٧هـ)]

وعن ميمون بن مهران رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ سَثَلَ عَنْ ﴿سُبْحَنَ اللهِ﴾ فَقَالَ: «اسْمُ يُعْظَمُ اللهُ بِهِ، وَيُحَاشَى عَنِ السُّوءِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ مِيمُونُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ يُعْظَمُ اللهُ بِهَا، وَهِيَ مُنْزَهَةٌ عَنِ السُّوءِ وَالشَّرِّ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «فَهُوَ اللهُ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَرِيبٌ مُجِيبٌ، مُتَكَلِّمٌ قَائِلٌ، وَشَاءٌ مَرِيدٌ، فَعَالٌ لَمَّا يَرِيدُ، الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَلَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»<sup>(٢)</sup>.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup>: «بِأَيِّ أَسْمَاءِهِ تَدْعُونَ

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/٢٦٩).

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٨).

(٣) سورة الإسراء آية: ١١٠.

رَبُّكُمْ، فَإِنَّمَا تَدْعُونَ وَاحِدًا، وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامَانِ الدَّارِمِيُّ وَالطَّبْرِيُّ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ كُلَّهَا حُسْنَى، وَإِذَا  
كَانَتْ حُسْنَى فَإِنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُ الشَّرَّ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.



(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٢٢٣).

قاعدة: «جُوبُ إِجْرَاءِ الْأَسْمَاءِ  
المزدوجة مجرى الاسم الواحد»

المعنى الإجمالي:

الأسماء المزدوجة هي: الأسماء التي لا تُطلق على الله بمفردها، وإنما مقرونة بمقابلها.

ومن أمثلتها: المعطي المانع، الضار النافع، المعز المذل، القابض الباسط، المضل الهادي.

ومضمون هذه القاعدة: أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمزدوجة تُجرى مجرى الاسم الواحد، ويمتنع فصل بعض حروفها عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد؛ لأنَّ كمالها في اقتران كل اسم بالآخر، ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تُطلق على الله إلا مقترنة.

فلو قلت: يا مُذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرت بذلك لم تكن مُثنيًا على الله، ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الأسماء قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨].

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الحشر:

[٢٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصف أسمائه بأنها حسنى، فليس فيها ما يدل على النقص والعيب بوجه من الوجوه، وكَمَالُ الأسماء المزدوجة في اقتران كل اسم منها بالآخر، ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تطلق على الله إلا مقترنة.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعري على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد غلا السعري، فسعر لنا فقال: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعَرُ، الْقَابِضُ الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، إِنِّي لأرجو أن ألقى ربي وليس أحدٌ يطلبُنِي بمظلمةٍ في دمٍ ولا مالٍ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أجرى الأسماء المزدوجة مجرى الاسم الواحد، ولم يفصل بينها؛ لأن كمالها في اقتران كل اسم منها بالآخر، فدلَّ

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع، باب: في التسعير (ص ٥٢٦) (ح ٣٤٥١)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٩٦٢): «إسناده على شرط مسلم».

على أَنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرى مجرى الاسم الواحد.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «فَاللهُ الحيُّ القيومُ، القابِضُ الباسِطُ، يتحرَّكُ إذا شاء، ويفعلُ ما يشاء»<sup>(١)</sup>.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «فَاللهُ الضارُّ النافعُ، المُضِلُّ الهادي، يفعلُ ما يشاء ويحكم ما يريدُ، لا مُعَقَّبَ لحكمِهِ، ولا رادَّ لقضائِهِ، ولا مُنازَعَ له في أمرِهِ، ولا شريكَ له في مُلكِهِ، ولا غالبَ له في سلطانه»<sup>(٢)</sup>.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «ومن أسماءِ الله: القابِضُ الباسِطُ: قال الله تعالى: ﴿وَاللهُ يَقْضِي وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]؛ ومعناه: يُوسِّعُ الرزقَ، ويقتُرُّهُ، ويبسطُهُ بجودِهِ، ويقبضُهُ بعدلِهِ على النظرِ لعبِدِهِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧].

ومن أسمائه: الخافِضُ الرافِعُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١٦٤).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٤٥).

(٣) الحجة في بيان المنحجة (١/ ١٥٢).

ومن هذه النقول يتبين أنَّ أئمة السلف قد أجزوا الأسماء المزدوجة  
 مجرى الاسم الواحد، ولم يفصلوا بينها، فقد ذكر الإمامان الدارمي والتميمي  
 القابض الباسط، ولم يفصلا بينهما، كما ذكر الإمام ابن بطة الضار النافع،  
 المضل الهادي ولم يفصل بينها.



**قاعدة:**  
**«أسماء الله غير مخلوقة»**

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة العظيمة: أن الله لم يزل بأسمائه، فلم يستفد اسم الخالق من الخلق، فإن الله هو الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى، وليست أسماؤه من فعلِ الآدميين وتسمياتهم حتى تكون مخلوقةً. ثم إنه لما كانت أسماؤه مُشتقةً من صفاته، وصفاته أزليّة، كانت أسماؤه أزليّة غير مخلوقة، فالربُّ يُشَقُّ له من صفاته أسماء، ولا يُشَقُّ له من مخلوقاته.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أمر أن يسبح اسمه، فلو كان اسم الله مخلوقاً مستعاراً لم يأمر الله أن يسبح مخلوق، فدلَّ على أن أسماء الله غير مخلوقة.

وعن عبد الله بن مسعود ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصاب أحداً

قَطُّهُمْ وَلَا حَزْنَ، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيعاً قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهب الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجاً». قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: قوله: «سميت به نفسك»؛ دلٌّ على أنَّ أسماء الله غيرُ مخلوقة، فالله هو الذي سمَّى نفسه بأسمائه الحسنی، وليست أسماؤه من فعلِ الآدميين وتسمياتهم، ولهذا لم يقل: أسألك بكل اسم خلقتَه لنفسك، ثم لو كانت مخلوقة لم يسأله بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (هـ ٦٨)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، سمَّى نفسه بذلك»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابن عباس رضي الله عنه أنَّ الله هو الذي سمَّى نفسه، وعليه فلا تكونُ أسماءُ الله مخلوقةً.

(١) تقدم تخريجه (ص ٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص ٨٣٩).

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ حَلَفَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَحَنَثَ فعلية الكفارة؛ لأنَّ اسمَ الله غيرُ مخلوق، وَمَنْ حَلَفَ بالكعبة، أو بالصفاء والمروة، فليس عليه الكفارة؛ لأنَّه مخلوق، وذلك غيرُ مخلوق»<sup>(١)</sup>.

فقد قرر الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وجوبَ الكفارة على مَنْ حَلَفَ باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ، وعلَّل ذلك بكونِ أسماءِ الله غيرِ مخلوقة.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لما سُئِلَ: ما تقول فيمن قال أسماءُ الله مخلوقة؟ قال: «كافر». ثم قال: (الله) من أسمائه فَمَنْ قال إنها مُحدثةٌ فقد زَعَمَ أَنَّ الله تعالى مخلوق»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّر الإمامُ أحمد تكفيرَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ، وعلل ذلك بعلَّةٍ دقيقة وهي: أَنَّ من زَعَمَ أَنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد زَعَمَ أَنَّ الله مخلوقٌ محدثٌ، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه، فَإِنَّ الله لم يزل بأسمائه وصفاته.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «ثم اعترض المعارضُ أسماءَ الله المقدسة،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص ١٩٣)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الخلال في السنة (١٨/٦)، وسنده صحيح.

فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادَّعى أن أسماء الله غير الله، وأنها مُستَعَارَةٌ مخلوقة، كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص، يعني: أن الله كان مجهولاً كشخص مجهول، لا يُهتدى لاسمه، ولا يُدرى ما هو، حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم، فأعاروها إياه من غير أن يُعرف له اسم قبل الخلق.

ومن ادَّعى هذا التأويل في أسماء الله فقد نسب الله تعالى إلى العجز والوهن، والضرورة والحاجة إلى الخلق؛ لأن المستعير محتاج مضطر، والمعير أبداً أعلى منه وأغنى، ففي هذه الدعوى استجهاً الخالق؛ إذ كان بزعمه هملاً لا يُدرى ما اسمه، وما هو، وما صفته، والله المتعالي عن هذا الوصف المنزه عنه<sup>(١)</sup>.

بين الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْجَهْمِيَّةَ ادَّعَوْا أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرُ اللَّهِ، وَمَا كَانَ غَيْرُهُ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ذِكْرُهُ- كَانَ مَجْهُولاً، لَا يُهْتَدَى لَاسْمِهِ، وَلَا يُدْرَى مَا هُوَ حَتَّى خَلَقَ الْخَلْقَ فَسَمَّوْهُ -تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوقاً كَبِيراً-.

وَذَكَرَ أَنَّ مَنْ ادَّعى هذا التأويل في أسماء الله فقد نسب الله تعالى إلى العجز والوهن، والضرورة والحاجة إلى الخلق؛ ويلزم من ذلك أن يكون المخلوق المسمي أعلى وأغنى، سبحانه هذا بهتان عظيم.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١١)، وانظر: (ص ١٢-١٣).

[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين رَحِمَهُ اللهُ: «أَسْمَاءُ رَبَّنَا وَصِفَاتُهُ قَائِمَةٌ فِي التَّنْزِيلِ، مَحْفُوظَةٌ عَنِ الرِّسُولِ ﷺ، وَهِيَ كُلُّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَا مُسْتَحْدَثَةٍ»<sup>(١)</sup>.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قَوَّامُ السَّنَةِ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «قَالَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ: وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: صِفَاتُ اللهِ، وَعِلْمُ اللهِ، وَكَلَامُ اللهِ، وَأَسْمَاءُ اللهِ، غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامَانِ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ وَابْنُ أَبِي زَمَنِينَ بِأَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَنَسَبَ ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ لِعُلَمَاءِ السَّلَفِ.



(١) أصول السنة (ص ٧٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٨٠).



## الفصل الثالث:

### القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بالصفات.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بالصفات.



## المبحث الأول: القواعد المتعلقة بباب الصفات

وفيه اثنتا عشرة قاعدة:

قاعدة: «الرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِكَمَالِهِ وَمَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ».

قاعدة: «طَرِيقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْإِبْتَاتُ الْمَفْصَّلُ وَالنَّفْيُ الْمُجْمَلُ».

قاعدة: «صِفَاتُ الْكَمَالِ تُثْبِتُ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَائِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ».

قاعدة: «نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ لِلَّهِ ﷻ».

قاعدة: «ثُبُوتُ الْكَمَالِ لِلَّهِ ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ».

قاعدة: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ».

قاعدة: «الْإِقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ».

قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ».

قاعدة: «وُجُوبُ الْإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاءَ عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا».

قاعدة: «صِفَاتُ اللَّهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ».

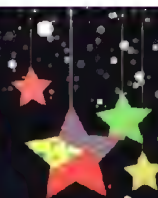
قاعدة: «أَفْعَالُ اللَّهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ».

قاعدة: «اللَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالْمُتَعَدِّي».



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

قاعدة: «الرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِكَمَالِهِ وَمَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ»

المعنى الإجمالي:

الصفة لغة: هي الأَمَارَةُ اللازمةُ للشيء.

واصطلاحًا: هي معنى قائمٌ بالذات.

ومضمون هذه القاعدة: أن الصِّفَاتِ تنقسمُ بحسبِ وُجُودِها في النُّصوصِ

إلى قسمين:

١- صفات ثبوتية.

٢- صفات سلبية.

والمرادُ بالصفات الثبوتية: هي مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وأما الصفاتُ السلبيةُ فالمرادُ بها: مَا نَفَاهَا اللهُ عَنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ نَفَاهَا عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ كَالْمَوْتِ، وَالْجَهْلِ، وَالنُّوْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وكونها مُستلزمة لِكَمَالِهِ؛ لأنه يجبُ نَفْيُهَا مع ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهَا اللهُ ﷻ .

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النُّصُوصَ الشرعيَّةَ متضافرةً في الدلالة على هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أثبتَ لنفسِهِ الغنى والرحمة، وغيرها من صفاتِ الكَمَالِ، ونَفَى عن نفسه الظلم والنوم والسَّنة ونحوها من صفاتِ النقص، فدلَّ هذا على أَنَّ من الصفاتِ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ وهي الصفاتُ الثبوتيةُ، ومنها ما نفاهُ اللهُ عن نفسه وهي الصفاتُ السلبيةُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «السيدُ الذي قد كُمُلَ في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كُمُلَ في شرفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عَظَمَتِهِ، والحليمُ الذي قد كُمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كُمُلَ في غناه، والجَبَّارُ الذي قد كُمُلَ في جبروته، والعالمُ الذي قد كُمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ

الذي قد كُمل في حكمته، وهو الذي قد كُمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾: «السَّنةُ: النَّعَاسُ، والنَّوْمُ: هو النَّوْمُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد أثبت ابن عباس ﷺ ما أثبت الله لنفسه من الأسماء والصفات، وهذا هو معنى الصفات الثبوتية.

كما أنه ﷺ نفى ما نفاه الله عن نفسه من السنة والنوم، وهذا هو معنى الصفات السلبية.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا أَنْ يُثْبِتُوا مَا أَثْبَتَ اللهُ، وَيَنْفُوا مَا نَفَى اللهُ، وَيُمْسِكُوا عَمَّا أَمْسَكَ اللهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنَا اللهُ ﷻ أَنَّ لَهُ عِلْمًا بقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤]. فقلت: إِنَّ لَهُ عِلْمًا»<sup>(٣)</sup>.

فقد بين الإمام الكناني رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُثْبِتُوا مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّبُوتِيَّةُ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَنْفُوا مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ.

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤/١٥).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٤٧).

قاعدة: «طَرِيقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ  
وَصِفَاتِهِ الْإِثْبَاتُ الْمَفْصَّلُ وَالنَّفْيُ الْمُجْمَلُ»

المعنى الإجمالي:

مضمونها: أن النصوص من الوحيين تأتي بنفي مجمل للنقائص  
والعيوب، وإثبات مفصل لصفات الكمال، والله ﷻ قد جمع فيما وصف به  
نفسه بين النفي والإثبات.

والمراد بقولنا: الإثبات يكون مفصلاً: تعيين الصفات وتحديدُها،  
فطريقة الكتاب والسنة ذكر الصفات مُعَيَّنَةً مَخْصَصَةً لا مُجْمَلَةً في لفظ عام  
كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ١٣]، إلى غير ذلك من الآيات  
التي جاءت مفصلة في باب الإثبات.

وأما النفي المجمل فإن المراد منه: أن يُنفى عن الله ﷻ العيوب  
والنقائص على سبيل الإجمال فلا يُتعرَّض فيه لنفي عيوب ونقائص محدَّدة،  
كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فإنه نفى مجمل لم يُعيَّن  
شيئاً مُعَيَّنًا.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

لقد دلت على هذه القاعدة العظيمة أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة:

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وجه الدلالة: أن هذه الآيات الكريمات قد جاءت بالتخصيص على الأسماء والصفات، وتعيينها وتخصيصها، دون إجمالها وإبهامها، مما يدل على أن هذه هي طريقة القرآن.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وجه الدلالة: أن هذه الآيات الكريمات جاءت بالنفي والتنزيه على سبيل الإجمال، فنفي الله عن نفسه المماثلة مطلقاً، ونفي الكفاء والنداء مطلقاً، ونزهة نفسه عما يصفه به المخالفون للرسل مطلقاً، دون تعرض لنفي عيوب ونقائص معينة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ»<sup>(١)</sup>.

وقال رضي الله عنه: «هَلْ تَعْلَمُ لِلرَّبِّ مَثَلًا أَوْ شَبِيهًا»<sup>(٢)</sup>.

فقد نفى عبد الله بن عباس رضي الله عنه المثل والشبيه عن الله إجمالاً ولم يُفصّل في ذلك، وأثبت أسماء الله على وجه التفصيل.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي ذَاتِهِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، قَدْ أَجْمَلَ اللَّهُ الصِّفَةَ لِنَفْسِهِ»<sup>(٣)</sup>.

فقد بين الإمام أحمد رحمته الله أَنَّ اللَّهَ أَجْمَلَ نَفْيَ صِفَةِ النَّقْصِ عَنْ نَفْسِهِ؛ وَذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»<sup>(٤)</sup>.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده رحمته الله: «فَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالسَّمِيعِ، وَالْبَصِيرِ، وَالْيَمِينِ،

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٥/١٥).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣٩/٩).

(٣) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية بلفظه (ص ٢١٢) عن حنبل به.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة بنحوه (٣/٣٢٦)، وسند ابن بطة صحيح.

وانتفى من التمثيل، والتقدير»<sup>(١)</sup>.

فقد أثبت الإمام ابن منده رَحِمَهُ اللهُ الصفاتِ لله عَزَّ وَجَلَّ على وجه التفصيل،  
ولما جاء للنفي اكتفى بالإجمال، فنفى عن الله التمثيل والتقدير.




---

(١) التوحيد لابن منده (١٦/٢).

قاعدة: «صَفَاتُ الْكَمَالِ تَثْبُتُ لِلَّهِ  
عَلَى وَجْهِ لَا يُمَاتِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة من القواعد المهمة التي بنى عليها أهل السنة منهجهم في باب الصفات، وهي توضح الطريقة الصحيحة في إثبات الصفات لله ﷻ.

ومضمونها: أن الله ﷻ منعوته بنعوت الكمال، وصفات الجلال التي لا يُمَاتِلُهُ فيها شيء من الموجودات، فيوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تمثيل، فالله يُخْبِرُ في كتابه بأنه سميع بصير، عليم قدير، مُستَوٍ على عرشه، ويقول في النفي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، فنفي بذلك أن تكون صفاته التي أثبتنا لنفسه تُمَاتِلُ صفات المخلوقين، فالله ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته.

فإثبات صفات الكمال لله ﷻ يكون على وجه الاختصاص، سواء كان الكمال مما لا يثبت منه شيء للمخلوقين، أو كان مما يثبت منه نوع للمخلوق، فالذي يثبت للخالق منه نوع هو أعظم مما يثبت من ذلك للمخلوق.

والسببُ في امتناع المِثْلِ لله ﷻ: أَنَّ المثلين اللذين يَسُدُّ أَحدهُما مَسَدَّ الآخر، يجبُ لأحدهما ما يجبُ للآخر، ويمتنعُ عليه ما يمتنعُ عليه، ويجوزُ عليه ما يجوزُ عليه، فلو كَانَ للخالقِ مِثْلٌ لِلزَّمِ أَنْ يَشْتَرِكَ فيما يجبُ ويجوزُ ويمتنعُ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافرةٌ في الدلالةِ على هذه القاعدة، ومن تلك الأدلة:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أثبتَ لنفسِهِ السمعَ والبصرَ مع نفيِ المماثلةِ، فدلَّ على أَنَّ إثباتَ صفاتِ الكمالِ لله ﷻ يكونُ على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقُ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ

۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أثبتَ لنفسِهِ الأحديَّةَ والصمديَّةَ مع نفيِ الولدِ والوالدِ والكفءِ، فدلَّ على أَنَّ إثباتَ صفاتِ الكمالِ يكونُ على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقُ، كما أَنَّ اسمَ الله «الأحد» يدلُّ على أَنَّهُ ليسَ كمثلِه شيءٌ في صفاتِ كَمَالِهِ، واسمَ الله «الصمد» يدلُّ على الكَمَالِ التَّامِ الذي يتنفى معه النقصانُ المضادُّ له، فتَضَمَّنَ هذانِ الاسمانِ العظيمانِ تنزيهَ الله في صفاتِ كَمَالِهِ أَنَّ يكونَ له فيها مماثلٌ.

وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُحْشَرُ الناسُ يومَ القيامة -أو قال: العباد- عُرَاةً غُرْلًا بِهِمَا». قال: قلنا: وما بهما؟ قال: «ليسَ معهم شيءٌ، ثم يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ: أنا الملكُ أنا الديان»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن في هذا الحديث دليلاً على أن صوت الله لا يشبه أصوات المخلوقين؛ لأن صوت الله ﷻ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميع الصفات هي من بابٍ واحدٍ، فيكون إثبات صفات الكمال لله ﷻ على وجه لا يماثلُهُ فيه المخلوقين.

ثم إنَّه قد عُلِمَ بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تبايناً في الذوات، وهذا يستلزم تبايناً في الصفات.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن مسعود (هـ ٣٢)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «الصمد: السيّد الذي قد انتهى سُؤْدُده»<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره البخاري تعليقاً في كتاب التوحيد، باب: «وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ» (ص ١٢٨٩).

وأخرجه موصولاً أحمد في المسند (ص ١١١٧) (ح ١٦١٣٨) وهو حسن.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٦٢)، رقم (٦٧٨)، وقال الألباني في ظلال الجنة إسناده حسن (ص ٣٥٦).

[ عبد الله بن عباس (٦٨هـ) ]

وقال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «السيدُ الذي قد كُمل في سُؤدده، والشريفُ الذي قد كُمل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظم في عظمته، والحليمُ الذي قد كُمل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كُمل في غناه، والجبارُ الذي قد كُمل في جبروته، والعالمُ الذي قد كُمل في علمه، والحكيمُ الذي قد كُمل في حكمته، وهو الذي قد كُمل في أنواع الشرف والسُؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له»<sup>(١)</sup>.

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابنُ مسعود وابنُ عباس رضي الله عنهما الله الصفات، فوصفه ابنُ مسعود رضي الله عنه بالسيِّد الذي قد انتهَى سُؤدده، ووصفه ابنُ عباس رضي الله عنه بالحلم والعظمة والعلم والحكمة وغيرها من صفات الكمال، وبينَا أنَّ الله أكمل الصفات فلا يماثل الله أحدٌ في صفاته، فالله العظيمُ الذي قد عظم في عظمته، والحليمُ الذي قد كُمل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كُمل في غناه، والجبارُ الذي قد كُمل في جبروته، فلا يُدانيه ولا يماثلُهُ أحدٌ في صفات كماله جلَّ جلاله.

[ نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٨هـ) ]

وقال نعيمُ بنُ حماد رحمته الله: «مَنْ شَبَّهَ اللهُ بشيءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، فَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٨).

ورسوله ﷺ تشبيه<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام نعيم رحمته أنه ليس فيما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ تشبيه، لأن إثبات الصفات لله جلّ جلاله يكون على وجه لا يماثل فيه مخلوق، كما بين أن من شبه الله بخلقه فقد كفر، فالتمثيل صفة نقص ينزه الله عنها.

ووجه كون التمثيل كفراً: أن من مثّل الله بخلقه؛ فقد كذب الخبر، وعصى الأمر.

أما الخبر؛ ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup> إذ الآية صريحة في نفي المثل، فدل ذلك على عدم جواز التمثيل. وأما الطلب؛ ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً﴾<sup>(٣)</sup> أي: نظراء مماثلين<sup>(٤)</sup>.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رحمه الله: «وأن الله ﷻ يُنَادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَّبَ، فليس هذا غير الله -جلّ ذكره-».

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦٣/٦٢)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٨٤).

(٢) سورة الشورى آية: ١١.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٢.

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (١/١٠٣).

وفي هذا دليل أن صوت الله لا يُشبه أصوات الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله -جلَّ ذكره- يُسمَعُ مِنْ بُعْدٍ كما يُسمَعُ مِنْ قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصعِقُونَ مِنْ صَوْتِهِ، فإذا تَنَادَى الملائكةُ لَمْ يُصعِقُوا. وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فليسَ لِصِفَةِ الله نَدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين<sup>(١)</sup>.

فقد بينَ الإمامُ البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الصفاتِ المِثْبَتَةَ اللهُ ﷻ لا تُشَبِّهُ صفاتِ المخلوقين، وإنما هي صفاتٌ لا تَقَعُ بالله، تُثَبَّتُ له على وجهِ الاختصاصِ، فليسَ لِصِفَةِ الله نَدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين، ومِثْلٌ على ذلك بصوتِ الله، وأنه على خلاف صوتِ المخلوق، فبيَّن أن الله ﷻ يُنَادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كما يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ، وهذا تقريرٌ منه لكون صفاتِ الله ﷻ لا تماثل صفاتِ المخلوقين.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام قوامُ السنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «قال أهل السنة: نَصِفُ اللهَ بما وَصَفَ به نفسه، ونُؤْمِنُ بذلك؛ إذ كان طريقُ الشرعِ الاتِّباعَ لا الابتداعَ، مع تحقيقنا أنَّ صفاتِهِ لا يُشَبِّهُها صفات، وذاتُهُ لا يُشَبِّهُها ذاتٌ، وقد نفى اللهُ تعالى عن نفسه التشبيهَ بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فَمَنْ شَبَّهَ اللهُ بخلقه فقد كَفَرَ.

وأثبتَ لنفسِهِ الصفاتِ ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وليس في إثبات الصفاتِ

(١) خلق أفعال العباد (ص ١٨٢).

ما يُفْضِي إلى التشبيه، كما أنه ليس في إثبات الذات ما يُفْضِي إلى التشبيه»<sup>(١)</sup>.

فقد قرر الإمام أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي صِفَاتِ اللهِ: إِبْطَاتُهَا مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ، وَأَشَارَ إِلَى نُكْتَةٍ وَهِيَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِبْطَاتِ الصِّفَاتِ مَا يُفْضِي إِلَى التَّشْبِيهِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِبْطَاتِ الذَّاتِ مَا يُفْضِي إِلَى التَّشْبِيهِ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ.



(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٩٥).

قاعدة: «نفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه  
رسوله ﷺ مع اعتقاد ثبوت كمال ضده لله ﷻ»

المعنى الإجمالي:

هذه قاعدة عظيمة من القواعد التي بنى عليها أهل السنة منهجهم في باب الصفات، وهذه القاعدة توضح الطريقة الصحيحة في تنزيه الله ﷻ عن العيوب والنقائص.

ومضمون هذه القاعدة: أن كل صفة نفاها الله عن نفسه فإنها متضمنة

لشيئين:

أحدهما: انتفاء تلك الصفة.

الثاني: ثبوت كمال ضدها<sup>(١)</sup>.

فما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ فإنه متضمن ثبوت كمال

الضد لله ﷻ.

إذن؛ النفي الوارد في الكتاب والسنة ليس نفياً محضاً؛ لأن النفي المحض

(١) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص ٤٨).

ليس فيه مدح ولا كمال، وإنما هو عديم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء لا يكون مدحاً ولا كمالاً.

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع والعاجز؛ فكيف يكون كمالاً ومدحاً؟!

فالنفي الصحيح في باب أسماء الله وصفاته يرجع إلى أمرين:

الأول: نفي النقائص والعيوب عن الله ﷻ.

الثاني: نفي المماثلة في شيء من صفات الكمال لله ﷻ.

ومما يحسن أن يُنبّه عليه عند شرح هذه القاعدة: أن معرفة الله لا تكون بصفات النفي، وإنما الأصل في معرفة الله أن يُعرف بصفات الإثبات، وصفات النفي المقصود بها تكميل الإثبات، ولهذا كل تزیه مدح فيه الرب ففيه إثبات.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت عليها أدلة من الكتاب والسنة، وسأقتصر هنا على ذكر بعض الآيات الدالة عليها، فأقول مستعيناً بالله:

قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ نَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ السَّنَةَ وَالنَّوْمَ، وَذَلِكَ مَتَّصِمٌ لِّكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقِيُومِيَّتِهِ، وَلِهَذَا ابْتَدَأَ الْآيَةَ بِهَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ ﴿أَلْحَى الْقَيُومُ﴾، فَلَمَّا كَانَتْ حَيَاتُهُ كَامِلَةً لَا تَعْتَرِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ تَنْزَعٌ عَنِ السَّنَةِ وَالنَّوْمِ. وَكَذَلِكَ نَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يُثْقَلَهُ حِفْظُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ نَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ الْعِجْزَ؛ وَذَلِكَ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ إِذْ إِنْ الْعِجْزُ إِنَّمَا يَلْحَقُ الْعَاجِزَ إِمَّا مِنْ جِهَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ عَدَمِ الْقُدْرَةِ، وَإِمَّا لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ، وَلِذَلِكَ خَتَمَ اللَّهُ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس ؓ في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥]: «السَّنَةُ: النَّعَاسُ، وَالنَّوْمُ: هُوَ النَّوْمُ»<sup>(١)</sup>.

فقد نفى الصحابيُّ الجليلُ ما نفاهُ اللهُ عن نفسه مما يُضَادُّ صِفَةَ الْحَيَاةِ وَالْقِيُومِيَّةِ؛ إِذْ إِنْ حَيَاتُهُ ﷻ لَمَا كَانَتْ كَامِلَةً لَا يَعْتَرِيهَا نَقْصٌ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤ / ١٥).

تنزه عن السنة والنوم.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ - في معرضِ ردِّه على بشرِ المريسي لما نفى الجهل عن الله ولم يقل إنَّ الله علماً -: «إنَّ نفْيَ السَّوءِ لَا تَبْتُ بِهِ الْمَدْحَةُ. قَالَ بَشْرٌ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: إِنَّ قَوْلِي هَذِهِ الْأَسْطَوَانَةُ لَا تَجْهَلُ لَيْسَ هُوَ إِبْتَاتُ الْعِلْمِ لَهَا»<sup>(١)</sup>.

فَعِلِمٌ مِمَّا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ أَنَّ الْإِمَامَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَنَانِي رَحِمَهُ اللهُ يُقَرِّرُ أَنَّ نَفْيَ الْعَيْبِ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْكَمَالُ، إِذَا كَانَ النَّفْيُ مُحْضًا مِنْ غَيْرِ إِبْتَاتٍ مَا يُضَادُّهُ مِنَ الْكَمَالِ، وَلِهَذَا قَالَ مُمَثِّلًا عَلَى ذَلِكَ: «إِنَّ قَوْلِي هَذِهِ الْأَسْطَوَانَةُ لَا تَجْهَلُ لَيْسَ هُوَ إِبْتَاتُ الْعِلْمِ لَهَا».

فَفِي نَفْيِ الْجَهْلِ عَنِ الْأَسْطَوَانَةِ لَيْسَ هُوَ إِبْتَاتًا لِلْعِلْمِ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ الْقَابِلِيَّةِ كَمَا فِي الْأَسْطَوَانَةِ، فَلَا يَكُونُ النَّفْيُ مَدْحًا وَلَا كَمَالًا إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِبْتَاتًا.



(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٤٦).

**قاعدة: «ثُبُوتُ الْكَمَالِ لِلَّهِ ﷻ  
يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ»**

المعنى الإجمالي:

قد دلَّت هذه القاعدةُ الجليَّةُ: على أَنَّ الْكَمَالَ ثَابِتٌ لِلَّهِ ﷻ، وثُبُوتُ الْكَمَالِ لِلَّهِ مُسْتَلْزِمٌ نَفْيِ نَقِيضِهِ من صفاتِ النقصِ، فَثُبُوتُ الْحَيَاةِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْتِ، وَثُبُوتُ الْعِلْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْجَهْلِ، فَالْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ لَوْ لَمْ يَتَّصِفَ بِهَا الرَّبُّ لَاتَّصَفَ بِنَقَائِضِهَا، فَيَجِبُ اتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ مُتَضَافِرَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَدَلَةِ:

قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ نَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ السَّنَةَ وَالنَّوْمَ، وَنَفَىٰ أَنْ يُثْقَلَ حِفْظُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَثَبَتْ لِنَفْسِهِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي تُضَادُّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِفَاتِ النِّقْصِ مِنْ كَمَالِ الْقُدْرَةِ، وَكَوْنِهِ حَيًّا قَيُّومًا.

وعن أبي موسى الأشعري ؓ قال: قال النبي ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُمْ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَىٰ جَدُّهُ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَىٰ عَنِ اللَّهِ ﷻ الصَّمَمَ وَالْغِيَابَ، وَأَثَبَتْ لَهُ كَمَالَ ضِدِّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ، وَهُوَ السَّمْعُ وَالْقُرْبُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس ؓ: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾: «السَّنَةُ: النَّعَاسُ، وَالنَّوْمُ: هُوَ النَّوْمُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد نَفَىٰ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ مِمَّا يُضَادُّ صِفَاتِ الْكَمَالِ؛ إِذْ إِنَّ ثُبُوتَ الْكَمَالِ مُسْتَلْزِمٌ نَفْيِ نَقِيضِهِ، فَثُبُوتُ الْحَيَاةِ وَالْقَيُّومِيَّةِ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب: ما يكره من رفع الصوت (ص ٤٩٤) (ح ٢٩٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر (ص ١١٧٥) (ح ٦٨٦٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٣٣).

يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ السَّنَةِ وَالنَّوْمِ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ: «لَمْ يَمْدَحِ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مَلَكًا وَلَا نَبِيًّا وَلَا مُؤْمِنًا بِنَفْيِ الْجَهْلِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى إِثْبَاتِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا مَدَحَهُمْ بِالْعِلْمِ فَقَالَ ﷺ: ﴿كَرَامًا كُنِينَ﴾ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ» [الانفطار: ١١-١٢].

وقال ﷺ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣].

وقال ﷺ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وَلَمْ يَقُلِ الَّذِينَ لَا يَجْهَلُونَ، فَهَذَا قَوْلُ اللهِ تَعَالَى وَمَدَحُهُ لِلْمَلَائِكَةِ، وَلِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ، فَمَنْ أَثْبَتَ الْعِلْمَ نَفَى الْجَهْلَ، وَمَنْ نَفَى الْجَهْلَ لَمْ يُثْبِتِ الْعِلْمَ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ صِفَاتِ الْكَمَالِ كَالْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ مَا يَضَادُّهَا كَالْجَهْلِ؛ وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِنْهُ لِكَوْنِ ثُبُوتِ الْكَمَالِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمَنْ نَفَى الْجَهْلَ لَمْ يُثْبِتِ الْعِلْمَ»؛ فَمُرَادُهُ أَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ وَالْمَدْحِ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ الْقَابِلِيَةِ أَوْ لِلْعَجْزِ، وَأَمَّا إِثْبَاتُ الْكَمَالِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ نَفْيِ نَقِيضِهِ.

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٤٦).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «قد شَبَّهَتْ -أي: المريسي- إلهَكَ في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع، وتَوَهَّمتَ في معبودِكَ ما تَوَهَّمتَ في الأعمى والأقطع، فمعبودُكَ في دعواكَ مُخَدَّجٌ منقوصٌ، أعمى لا بصرَ له، وأبكم لا كلامَ له، وأصم لا سمعَ له، وأجذم لا يدانَ له، ومُقَعَّد لا حَرَكَ به، وليس هذا بصفةٍ إلهِ المصلِّين»<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَ الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُثَبِّتِ اللهُ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَزِمَ أَنْ يُثَبِّتَ أَضْدَادَهَا، لِأَنَّ الْمَرِيسِيَّ وَأَمْثَالَهُ -الَّذِينَ رَدَّ عَلَيْهِمُ الدَّارِمِيُّ- نَفَوْا عَنِ اللهِ صِفَاتِ الْكَمَالِ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَيَلْزِمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُمْ أَعْمَى لَا بَصَرَ لَهُ، وَأَبْكَمَ لَا كَلَامَ لَهُ، وَأَصَمَّ لَا سَمْعَ لَهُ -تَعَالَى اللهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوءًا كَبِيرًا-؛ لِأَنَّ نَفْيَ صِفَاتِ الْكَمَالِ يَلْزِمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ أَضْدَادِهَا.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «إِذَا بَطَلَ السَّمْعُ حَصَلَ الصَّمَمُ، وَإِذَا بَطَلَ الْبَصَرُ حَصَلَ الْعَمَى، فَيَكُونُ اللهُ تَعَالَى فِي قَوْلٍ مَنْ يُثَبِّتُ السَّمْعَ وَلَا يُثَبِّتُ السَّمْعَ، سَمِيعًا أَصَمَّ، وَبَصِيرًا أَعْمَى»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١٢٩).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١٤٢/٢).

ذكر الإمام التيمي أنَّ اللهَ وصفَ نفسهُ بالسمع والبصر، ثم بيَّن أنَّ من  
لم يُثبت السمعَ والبصرَ فقد أثبت الصَّمَمَ والعمى؛ وذلك أنه إذا بطل اتصافُهُ  
بصفاتِ الكمالِ حصلت نقائصُها.



**قاعدة: «لَمْ يَزَلِ اللهُ  
بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ»**

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أَنَّ اللهَ ﷻ مُسْتَحِقٌّ فِي أَزَلِهِ لَصِفَاتِ الْكَمَالِ،  
فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِّنَ الْكَمَالِ الْأَزَلِيِّ إِلَّا وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ فِي أَزَلِهِ.

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ ﷻ وَصِفَ الصِّفَاتِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا  
بِهَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ سَبْحَانَهُ صِفَاتُ كَمَالٍ، وَفَقْدُهَا نَقْصٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ  
حَصَلَ لَهُ الْكَمَالُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِضِدِّهِ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْأَزَلِيَّةُ ثَابِتَةً لِّذَاتِ اللهِ ﷻ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ  
كَذَلِكَ أَزَلِيَّةً.

وَكَمَا كَانَ اللهُ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، فَإِنَّ دَوَامَ الْأَسْمَاءِ  
وَالصِّفَاتِ كَمَالٌ؛ لِكُونِهَا كَمَالًا، وَمَا كَانَ كَمَالًا فَدَوَامُهُ كَمَالٌ.

وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ مِّنْ أَزَلِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ وَأَبَدِيَّتِهَا: الصِّفَاتُ  
الْاخْتِيَارِيَّةُ، كَالْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ، وَالْقَبْضِ، وَالْغَضَبِ، وَالرِّضَا وَنَحْوِ

ذلك مما وَصَفَ اللهُ به نفسه، أو وَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ.

فالصفات الفعلية أفرادها وآحادها هي المتعلقة بالمشيئة، فأفراد الإرادة والكلام والفعل كمالها: وقت وجودها، أما قبل ذلك فهو نقص، مثل مناداة الله لموسى كانت كمالاً لما جاء موسى، وهكذا كل ما كان متعلقاً بالمشيئة فكماله وقت وجوده.

وأما نوع الصفات الفعلية فهو أزلي، فلم يزل الله مُتَصِفًا بالكلام والإرادة وغيرها من الصفات الفعلية؛ وذلك صفة كمال، فلم يزل مُتَصِفًا بالكمال ولا يزال.

فظهر بما تقدم: أن الله سبحانه لم يزل بصفاته قبل خلقه - ولا فرق في ذلك بين صفة ذات، أو صفة فعل من جهة كونها جميعاً أزلية - فخلق المخلوقات لا يزيد في صفات الله شيئاً لم يكن من قبل، فهو المسمى بالخالق قبل الخلق.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

وقد دلت على هذه القاعدة أدلة من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ لما قال للملائكة إني جاعل في الأرض

خليفة، سألوه سؤال استعلام واستكشاف عن الحكمة من خلق هؤلاء مع أن فيهم من يفسد في الأرض، ويسفك الدماء، فإن كان المراد عبادتك، فنحن نسبح بحمدك ونقدس لك، فقال الله مجيباً عليهم: إني أعلم ما لا تعلمون؛ أي: من المصلحة الراجحة في خلق هذا الخلق، وهذا فيه دلالة على علم الله الأزلي، وأن الله لم يزل بأسمائه وصفاته.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الطور: ٢٢].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أنه يمد أهل الجنة بفكهة ولحم مما يشتهون، فكلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له، وهذا مما يدل على دوام أفعال الرب تعالى في الأبد، وأنه لا يزال بأسمائه وصفاته.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجل لابن عباس رضي الله عنه: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟

قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾؛ فكأنه كان ثم مضى؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾: «سمى نفسه

بذلك، وذلك قوله؛ أي: لم يزل كذلك»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية قال ابن عباس رضي الله عنه: «أما قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٨).

شَيْءٌ قَدِيرًا ﴿١﴾؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴿١﴾.

فهذا تصريح من ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ،  
كما أَنَّ كَلَامَ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ  
كَانَتْ ثُمَّ مَضَتْ.

ثم إنَّ ابنَ عباس رضي الله عنه لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ فِي  
كَوْنِ اللَّهِ لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِهَا وَلَا يَزَالُ، بَلْ إِنَّ مِمَّا سَأَلَهُ عَنْهُ السَّائِلُ مِنَ الصِّفَاتِ  
الْفَعْلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِيئَةِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «نقول: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، وَلَا نَقُولُ:  
إِنَّهُ قَدْ كَانَ وَلَا يَتَكَلَّمُ حَتَّى خَلَقَ الْكَلَامَ» <sup>(٢)</sup>.

وقال رحمته الله: «نحن نقول: قَدْ كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ  
لَمْ يَزَلْ بِصِفَاتِهِ كُلِّهَا أَلَيْسَ إِنَّمَا نَصِفُ إِلَهًا وَاحِدًا بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ؟!» <sup>(٣)</sup>.

فقد بيَّن الإمام أحمد رحمته الله أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ  
صِفَةِ ذَاتٍ وَصِفَةِ فِعْلٍ، إِلَّا أَنَّ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةَ مَعَ كَوْنِهَا أَرْلِيَّةً فَإِنَّ أَحَادَهَا مُتَعَلِّقٌ  
بِالْمَشِيئَةِ، وَمِثْلَ عَلَى أَرْلِيَّةٍ صِفَاتِ اللَّهِ جل جلاله بِالْكَلَامِ فَقَالَ: «لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا»، كَمَا

(١) أخرجها الحاكم في المستدرک (٢/ ٣٩٤-٣٩٥)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجها».

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٧٧-٢٧٨).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٨٢).

مَثَلُ عَلَى أَنَّ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةَ أَحَادُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ، ومنها الكلام بقوله: «إذا شاء»، ونفى أيضًا أن يُقال: كان ولا صفة حتى خلق لنفسه صفة.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «من زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ وصفاته مخلوقة، فقد زَعَمَ أَنَّ الله مخلوقٌ محدثٌ، وأنه لم يكن ثم كان، تعالى الله عما تقوله الجهمية الملحدة علوًّا كبيرًا، وكل ما تقوله وتنتجله، فقد أكذبهم الله ﷻ في كتابه، وفي سنة رسوله ﷺ، وفي أقوال أصحابه، وإجماع المسلمين في السابقين والغابرين؛ لأنَّ الله ﷻ لم يزل عالمًا سميعًا بصيرًا متكلمًا، تائمًا بصفاته العليا وأسمائه الحسنی، قَبْلَ كَوْنِ الكون، وقَبْلَ خَلْقِ الأشياء، لا يدفع ذلك ولا يُنكره إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «اللهُ تعالى لم يزل بقوله وعلمه وقدرته وسلطانه وجميع صفاته إلهاً واحداً، وهذه صفاته قديمةٌ بقدمه، أزليةٌ بأزليته، دائمةٌ بدوامه، باقيةٌ ببقائه، لم يخل ربُّنا من هذه الصفاتِ طرفة عينٍ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ صفاتِ الله أزليةٌ بأزليته، دائمةٌ بدوامه، باقيةٌ ببقائه، وهذا منه بيانٌ لكونها أزليةٌ أبديةٌ، كما بين أن مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الله وصفاته مخلوقة، فقد زَعَمَ أَنَّ الله مخلوقٌ محدثٌ، وأنه لم يكن ثم كان.

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢١٣-٢١٤).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ١٧٢)، وانظر: (٢/ ١٧٦)، و(٢/ ١٨٢).

وذكر أنه لا يُنكرُ أزلية أسماء الله وصفاته إلا الجهمي المكذب بكتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، فإنكارُ أزلية أسماء الله وصفاته هو قولُ الجهمية.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣ هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «لم يَزَلْ بصفاته وأسمائه، ليس لأوَّلِيَّتِهِ ابتداء ولا لآخرِيَّتِهِ انقضاء»<sup>(١)</sup>.



(١) جامع بيان العلم وفضله (٥٧/١).

## قاعدة: «الإقرار بالصفات وحملها على الحقيقة لا على المجاز»

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: إثبات الأسماء والصفات لله ﷻ على الحقيقة، ونفي المجاز عنها، فنُتِبْتُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ حَيٌّ حَقِيقَةٌ، مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْحَيَاةِ حَقِيقَةً، عَلِيمٌ حَقِيقَةً، مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْعِلْمِ حَقِيقَةً، سَمِيعٌ حَقِيقَةً، مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ السَّمْعِ حَقِيقَةً، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

والمراد بالحقيقة: هي المعنى المتبادر إلى الذهن من ظاهر اللفظ.

والغرض من القول بالمجاز عند مَنْ أَحَدَتْهُ: نفي صفات الله؛ ولهذا كان القول به ذريعة لنفي صفات الله تعالى، وبالقول به نفى المعطلون صفات الله ﷻ، وأبطلوا اتصاف الله بها.

وعلى هذا كان القول بالمجاز في صفات الله تعالى لا يجوز، وهو مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٌ، فالمجاز طاغوتٌ لَهَجَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَالتَّجَا إِلَيْهِ الْمُعْطَلُونَ، جَعَلُوهُ جُنَّةً يَتَرَسُّونَ بِهِ مِنْ إِثْبَاتِ حَقَائِقِ صِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثم إن تقسيمهم الألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز،

إمّا أن يَكُونَ عَقْلِيًّا، أو شرعيًّا، أو لغويًّا، أو اصطلاحياً.

والأقسام الثلاثة الأولى باطلة.

فإنَّ العقلَ لا مَدخَلَ له في دَلَالَةِ اللفظِ وتخصيصِهِ بالمعنى المدلولِ عليه، ولو كانت عقليّةً لما اختلفت باختلاف الأُمَم.

وأما كونها ليست شرعيّةً؛ فلأنَّ الشرعَ لم يرد بهذا التَّقْسِيمِ، ولا دَلَّ عليه، ولا أشارَ إليه.

وأما كونها ليست لغويّةً؛ فلأنَّ أهلَ اللُغَةِ لم يُصَرِّحْ أَحَدٌ منهم بأنَّ العربَ قَسَّمتْ لغاتها إلى حقيقةٍ ومجازٍ.

فإذا عَلِمَ أَنَّ تَقْسِيمَ الْأَلْفَاظِ إلى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ ليس تقسيمًا شرعيًّا ولا عقليًّا ولا لغويًّا، فما بَقِيَ إِلَّا أن يكونَ اصطلاحًا محضًا، وهو اصطلاحٌ حادثٌ بعد انقضاءِ القرونِ الثلاثةِ، لم يَتَكَلَّمْ به أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ولا التابعينَ لهم بإحسان، ولا أَحَدٌ مِنَ الأئمةِ المشهورين في العلم، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا تَكَلَّمْ به أئمةُ اللُغَةِ والنحو، وإنما هذا اصطلاحٌ حادثٌ، والغالب أنه كانَ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَزَلَةِ ونحوِهِمْ<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ

(١) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٧٤)، ومختصر الصواعق للموصلي (٢/

التي دلت على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أضاف الصفة إلى نفسه، والنصوص قد تضافرت وتواترت على وصف الله بالصفات، ولم يأت نص واحد ينفي أن تكون هذه الصفات يُراد بها الحقيقة، والله ﷻ قد وصف القرآن بأنه نورٌ وهُدًى فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِّنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ إذ لو كانت هذه النصوص الدالة على الصفات على كثرتها يُراد بها غير الحقيقة المتبادرة إلى الذهن منها لما كان القرآن مصدر نورٍ وهداية، وإذا بطلَ اللازم بطلَ الملزوم.

وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أكد الكلام بالمصدر وهو «تكليماً»، والتأكيد بالمصدر يدل على نفي المجاز.

وكذلك مما يزيد الأمر وضوحاً أنه لو لم يُرد بالصفات حقيقتها لكان بيان ذلك من النبي ﷺ واجباً؛ إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، فدل هذا كله على وجوب حمل الصفات على الحقيقة لا على المجاز.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عمر ( ٨٤هـ )]

قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ عمر رضي الله عنهما: «خَلَقَ اللهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: آدمَ، والعرشَ، والقلمَ، وجَنَاتِ عدنٍ، ثم قال لسائرِ الخلق: (كُنْ) فَكَانَ»<sup>(١)</sup>.

فقد أثبتَ ابنُ عمر رضي الله عنهما اليدَ لله جلَّ جلاله حقيقةً، ولم يَحْمِلْها على المجازِ فيؤوِّلُها على غيرِ حقيقتها، كما أنَّه أثبتَ أنَّه جلَّ جلاله خلقَ بها أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ دُونَ بَقِيَّةِ خَلْقِهِ سبحانه، وهذا مما يُؤكِّدُ أنَّه يُثبِتُها على حقيقتها.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس ( ١٠٤هـ )]

وقال الإمام عكرمة رحمته الله: «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ يعني:

اليدين»<sup>(٢)</sup>.

[عبد الله بن أبي مليكة ( ١١٧هـ )]

وسئل ابنُ أبي مليكة عن يَدِ اللهِ: أواحدةٌ أو اثنتان؟ قال: «بل اثنتان»<sup>(٣)</sup>.

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابنُ أبي مليكة أنَّ اليدَ تثبُتُ لله حقيقةً، ولا تُحمَلُ على المجازِ، ولهذا لما سُئِلَ ابنُ أبي مليكة عن اليَدِ أهى واحدةٌ

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (ص ٩٨)، والأجري في الشريعة (٣/ ١١٨٢)،

والأثر صحيح، وقد جَوَّدَ إسناده الذهبيُّ في العلل للعلي العظيم (١/ ٦٣٨).

(٢) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢-١٢٣)، وسنده صحيح.

أم اثنتان قال: اثنتان.

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

وسُئِلَ الإمامُ حمادُ بنُ زيدٍ عن حديث: «ينزلُ اللهُ ﷻ إلى السماء الدنيا» قال: «حَقٌّ، كُلُّ ذَلِكَ كَيْفَ شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمامُ حمادُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ إثباتَ النُّزُولِ لِلَّهِ ﷻ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمامُ الطبري: «فإن قال لنا قائل:

فما الصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي معاني هذه الصفات التي ذَكَرْتَ، وجاءَ ببعضها كتابُ اللهِ ﷻ ووحْيُهُ، وجاءَ ببعضها رسولُ اللهِ ﷺ.

قيل: الصَّوَابُ من هذا القول عندنا: أن نُثَبِّتَ حَقَائِقَهَا عَلَى ما نَعْرِفُ مِنْ جِهَةِ الإثباتِ وَنَفِي التَّشْبِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

فقد ذَكَرَ الإمامُ الطبري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الصَّوَابَ أن تُثَبِّتَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ ﷻ عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ غَيْرِ أن نَدَّعِي فيها المجازَ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمامُ أبو القاسم هبة الله اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ: «سياق ما دَلَّ مِنَ الآياتِ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٢٠٣-٢٠٤)، وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/٣٧٦) من طريق ابن بطة بمعناه وصححه.

(٢) التبصير في معالم الدين (ص ١٤١-١٤٢).

مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقُرْآنَ تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ حَقِيقَةً، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ لِلَّهِ ﷻ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ.

[أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْدَلُسِيُّ الطَّلْمَنْكِيُّ الْمَالِكِيُّ (٤٢٩هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الطَّلْمَنْكِيُّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَالَ أَهْلُ السَّنَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: إِنَّ الْإِسْتِوَاءَ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ ﷻ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيُسَمَّى بِهَا الْمَخْلُوقُ، فَنَفَوْا عَنِ اللَّهِ الْحَقَائِقَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَأَثْبَتُوهَا لَخَلْقِهِ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الطَّلْمَنْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ السَّنَةِ فِي الْإِسْتِوَاءِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ: أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمَعْتَزَلَةَ هُمُ الَّذِينَ نَفَوْا عَنِ اللَّهِ حَقَائِقَ صِفَاتِهِ وَأَثْبَتُوهَا لَخَلْقِهِ.

[أَبُو عَمْرٍو يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤٦٣هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَهْلُ السَّنَةِ مَجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/ ٣٦٤).

(٢) ذكره ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥١)، والذهبي في العلو (٢/ ١٣١٥).

بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يَكْفُون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلُّهم يُنْكِرُها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مُسَبَّهٌ، وهم عند من أثبتَّها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله<sup>(١)</sup>.

فقد حكى الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ إجماع أهل السنة على الإقرار بالصفات وحملها على الحقيقة لا على المجاز، كما بين أنهم مع إثبات الصفات على حقيقتها لا يَكْفُون شيئاً منها.

وذكر أن أهل البدع من الجهمية وغيرهم هم الذين يُنْكِرُونَ الصفات، ولا يحملونها على حقيقتها، بل بين أنهم يزعمون أن من أقرَّ بالصفات على حقيقتها فهو مُسَبَّهٌ، وبين أيضاً الإمام ابن عبد البر أن حقيقة قول الجهمية ومن وافقهم هو نفْيُ المعبود.



(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٥).

قاعدة: «الصفات معلومة لنا باعتبار  
المعنى مجهولة لنا باعتبار الكيفية»

المعنى الإجمالي:

تَضَمَّنَتْ: أَنْ مَا أَخْبَرَنَا اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَعْلُومٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى،  
مَجْهُولٌ لَنَا مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّةِ.

وكونُ النُّصُوصِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَاطَبَنَا  
بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ، فَوَجَبَ قَبُولُ الْمَعْنَى عَلَى ظَاهِرِهِ اللَّائِقِ بِاللَّهِ ﷻ،  
وَلِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْإِخْبَارِ، فَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يَكُونَ مَا  
أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَجْهُولَ الْمَعْنَى مَعَ ضَرُورَةِ الْخَلْقِ لِفَهْمِ مَعْنَى مَا أَخْبَرَ اللَّهُ  
بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ كِتَابَهُ كِتَابَ هِدَايَةٍ لِلْخَلْقِ فَمِنْ الْمَحَالِ أَيْضًا مَعَ  
هَذَا أَنْ يَدَّعِ اعْظَمَ الْأُمُورِ وَأَشَدَّهَا ضَرُورَةً مَجْهُولَةَ الْمَعْنَى لَا يُفْهَمُ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَأَمَّا كَوْنُ النُّصُوصِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مَجْهُولَةً لَنَا مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّةِ؛  
فَلِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا عَنْ صِفَاتِهِ وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، فَتَكُونُ الْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةً  
بِالنِّسْبَةِ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا؛ وَلِأَنَّ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ فَرَعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ  
الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا لَمْ تُعْلَمْ كَيْفِيَّةُ الْمَوْصُوفِ لَمْ تُعْلَمْ كَيْفِيَّةُ صِفَاتِهِ.

فالشيء لا تدرك كَيْفِيَّتُهُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ أَوْ بِمُشَاهَدَةِ مِثْلِهِ، أَوْ بِالْخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذِهِ الطَّرِيقِ مُتَنَفِيَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُ الْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةً بِالنِّسْبَةِ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا<sup>(١)</sup>.

وها هنا سؤال: كَيْفَ يَقَعُ الْإِيمَانُ بِمَا لَا يُحِيطُ مَنْ يَدَّعِي الْإِيمَانَ بِهِ عِلْمًا بِحَقِيقَتِهِ؟

وجوابه: أَنَّهُ يَصِحُّ كَمَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّا لَا نَحِيطُ عِلْمًا بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ، وَإِنَّمَا كُلفْنَا الْإِيمَانَ بِذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّا لَا نَعْرِفُ كَثِيرًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا نَحِيطُ بِصِفَاتِهِمْ، ثُمَّ لَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي إِيْمَانِنَا بِهِمْ<sup>(٢)</sup>.

ومما ينبغي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ لَصِفَاتِ اللَّهِ كَيْفِيَّةً لَكِنْ لَا نَعْلَمُهَا، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَنْزِلُ كَيْفَ شَاءَ بَعْلَمِهِ وَقُدْرَتِهِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا»<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ أَثْبَتَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ بِالْكَيفِيَّةِ الَّتِي يَشَاءُهَا، لَكِنْ اللَّهُ لَمْ يُخْبِرْنَا عَنْهَا.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٩٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٠٩-٤١٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرق الناجية (٣/٢٤٢-٢٤٣).

وكذلك الإمام أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللهُ قَدْ حَكَى الإجماعَ عَلَى أَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بِالْكِيفِيَّةِ الَّتِي شَاءَهَا، فَقَالَ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّهُ عِلْمُهُ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَوَاتِ بِذَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، كَيْفَ شَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

الأدلة عَلَى تَقْرِيرِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةُ مَا يَلِي:

أَوَّلًا: الْأَدْلَةُ عَلَى أَنَّ نصوصَ الصِّفَاتِ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعتبارِ المَعْنَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩].

وَجِهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللهَ لَمَّا حَضَّ عَلَى تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ كُلَّهَا مَعْلُومَةٌ مَفْهُومَةٌ؛ لِأَنَّ التَّدَبُّرَ وَالتَّعَقُّلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يُمْكِنُ فَهْمُ مَعْنَاهُ، وَمِنْ أَجْلِ مَا أَمَرَ اللهُ بِتَدَبُّرِهِ أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢].

وَجِهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللهَ ﷻ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَفِيهِ أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَانِيَهَا مَفْهُومَةٌ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ.

(١) سورة الحديد آية: ٤.

(٢) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣١٥).

ثانيًا: الأدلة على أن نصوص الصفات مجهولة باعتبار الكيفية.

قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وجه الدلالة: أن هاتين الآيتين تُفيدان أنه لا أحد يَطْلُعُ على علم الله، وذاته، وصفاته، إلا بما أَعْلَمَنَا اللهُ، والله لم يُعْلِمْنَا بكَيْفِيَّةِ ذاته، وأسمائه وصفاته، فَبَقِيَ عِلْمُ الكَيْفِيَّةِ مجهولًا بالنسبة لنا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن مسعود (هـ ٣٢)]

قيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه أبلغك أن الله سبحانه يعجبُ ممن ذكره؟ فقال: «لا، بل يضحك»<sup>(١)</sup>.

وقال رضي الله عنه: «الصمد: السيد الذي قد انتهَى سُودُهُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود رضي الله عنه معاني الصفات، فإنه قد غايرَ بينَ العجبِ والضحك؛ وذلك لأنَّ معنى الضحك غيرُ معنى العجب، ولم يُقُلْ اللهُ أَعْلَمُ بالمراد، أو أنهما واحدٌ، كما بينَ معنى الصمد.

وهذا فيه ردٌّ على المفوضة الذين يزعمون أن الصفات لا نَعْلَمُ معناها، كما فيه ردٌّ على من زعم من المؤولة أن مذهب السلف هو التفويض.

(١) رواه الدارمي (٣/ ١١١)، والأثر صحيح.

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٤٠).

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال عبد الله بن عباس رحمهما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسَفُونَا أَنْقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]: «أَسْخَطُونَا»<sup>(١)</sup>.

بين الصحابي ابن عباس رحمهما معنى الأسف، والأسف: صفة من صفات الله، فدل على أن صفات الله معلومة المعاني، كما أنه لم يتعرض لكيفية الصفة؛ لأنها مجهولة بالنسبة لنا.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

وقال أبو العالية عند قوله تعالى: ﴿أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «ارْتَفَعَ»<sup>(٢)</sup>.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد: «الصمد: الذي لا جوف له»<sup>(٣)</sup>.

وقال: ﴿أَسْتَوَى﴾: «عَلَا»<sup>(٤)</sup>.

فقد بين إمام المفسرين مجاهد رحمته معنى الصمد، وبين أيضا معنى الاستواء.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/ ١٠١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد (ص ١٢٧٦).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٦٣)، والأثر صحيح.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد (ص ١٢٧٦).

وكذلك قبله الإمام أبو العالية بينَ رَحِمَهُ اللهُ معنى الاستواء، ولم يتعرَّضوا للكيفية؛ لأنها مجهولةٌ بالنسبةِ لنا.

[ربيعه بن أبي عبد الرحمن (١٣٦هـ)]

وعن سفيان بن عُيينة قال: «كنتُ عندَ ربيعة بن أبي عبد الرحمن فسأله رَجُلٌ فقال: الرحمنُ على العرشِ استوى كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، وَمِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وعلى الرسولِ البلاغُ، وعلىنا التَّصَدِيقُ»<sup>(١)</sup>.

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

جاء رَجُلٌ إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله الرحمنُ على العرشِ استوى كيف استوى؟

فقال مالكٌ وقد علاه الرُّخْصَاءُ -يعني: العرق-: «الكيفُ غيرُ معقولٍ، والاستواءُ منه غيرُ مجهولٍ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ، فأني أخافُ أن تكونَ ضالًّا، وأمرَ به فأخرجَ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بينَ الإمامان لما سُئِلَا عن معنى الاستواءِ أنَّ الاستواءَ -وهو صفةٌ مِن صفاتِ اللهِ- غيرُ مجهولٍ، وإنما هو معلومٌ من جهةٍ معناه، بخلاف الكيفية فإنهما قد بيَّنَا أنها غيرُ معقولةٍ؛ وذلك لأنَّ كَيْفِيَّةَ صفاتِ اللهِ لا تُدرِكُها

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢)، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤١) بلفظه.

عقولنا؛ لضعفنا، فلهذا لم يخبرنا الله بها، فهي مجهولة بالنسبة لنا.

كما بين الإمام مالك رحمته الله وجوب الإيمان بالاستواء على ما ظهر لنا من معناه، وأما السؤال عن كيفية فقد بين أنه بدعة لا يجوز.

ولتأمل ما أصاب الإمام مالكاً عندما سأل السائل هذا السؤال؛ مما يدل على شدة كراهية السلف الكلام في الله بغير علم، وعلى ذمهم الإحداث في الدين لاسيما في باب الأسماء والصفات.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة: «فمن علامات المؤمنين أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ مما نقلته العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل الذين هم الحجة فيما رواه من الحلال والحرام، والسني والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ كيف؟ ولا لم؟ بل يتبعون ولا يتدعون، ويسلمون ولا يعارضون، ويتيقنون ولا يشكون ولا يرتابون»<sup>(١)</sup>.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رحمته الله: «ومن ذلك الغضب والرضا، وغير ذلك، وقد نطق القرآن بأكثرها.

وعند أهل الأثر أنها صفات ذاته لا يفسر منها إلا ما فسر النبي ﷺ أو الصحابي، بل نمر هذه الأحاديث كما جاءت بعد قبولها والإيمان بها، والاعتقاد

بما فيها بلا كَيْفِيَّةٍ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الإمامُ ابن بطة والسَّجَزِي إمْرَارَ النصوصِ على ما جاءت به مِنَ المعاني، واعتقادَ ما فيها، من غيرِ أن نَبَحَثَ عن كَيْفِيَّتِها ، ولا نُفَسِّرُها بتفسيرِ الجهميَّةِ وَمَنْ وافقهم، وإنما نُفَسِّرُ بما فسَّرَها به النبي ﷺ وأصحابُهُ.




---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢٦٧-٢٦٨).

قاعدة: «جُوبُ الْإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ  
سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا»

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: وجوب الإيمان بما وصّف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ سواء عُرِفَ معناه أو لم يُعَرَفْ؛ وذلك لأنَّ خَبَرَ اللَّهِ ﷻ صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ تَامٍّ، والمتكلم به صادق لا شك في صدقه، ويُريدُ من العباد الهداية، وكذلك النبي ﷺ خَبَرُهُ صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ تَامٍّ، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسَ بِرَبِّهِ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، كما أَنَّ خَبَرَهُ أَصْدَقُ أَخْبَارِ الْبَشَرِ، وهو أَنْصَحُ الْخَلْقِ لِلْخَلْقِ، فَاجْتَمَعَتْ فِي خَبَرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ هَذِهِ الْأُمُورُ، وَالْمَتَكَلِّمُ إِذَا كَمَّلَ عِلْمُهُ وَصَدَقَهُ وَإِرَادَتُهُ وَجَبَ قَبُولُ خَبَرِهِ.

فما أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، هُوَ ثَابِتٌ فِي نَفْسِهِ، سَوَاءٌ عَلِمْنَاهُ بِعُقُولِنَا أَوْ لَمْ نَعْلَمْهُ، وَسَوَاءٌ صَدَّقَهُ النَّاسُ أَوْ لَمْ يُصَدِّقُوهُ، كَمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ وَإِنْ كَذَّبَهُ مَنْ كَذَّبَهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَتَصَدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِيمَانِ الْمَجْمَلِ: الْعِلْمُ

بمعنى كُلِّ ما أَخْبَرَ اللهُ بِهِ.

فَكُلُّ من اشتَبَهَ عليه آيَةٌ من القرآنِ ولم يَعْرِفْ معناها وَجَبَ عليه الإيمانُ بها، وَوَجَبَ عليه أَنْ يَكِلَ عِلْمَهَا إلى اللهِ فيقولُ: «اللهُ أَعْلَمُ».

لكن هَلْ يَكُونُ في القرآنِ ما لا يفهمُهُ أَحَدٌ مِنَ الناسِ، بل ولا الرسول ﷺ عند مَنْ يجعلُ التأويلَ هو «معنى الآية» ويقولُ: إنه لا يعلمُهُ إلا اللهُ؟

والجواب: لا يكونُ هذا؛ لأنه يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ في القرآنِ كلامٌ لا يفهمُهُ لا الرسول ﷺ ولا أَحَدٌ مِنَ الأمةِ، بل ولا جبريلُ العَلِيَّةُ.

ثم إِنَّهُ لو كانَ في الشريعةِ شيءٌ لا يُعرفُ معناه لكانَ بعضُ الشريعةِ مجهولاً، واللهُ قَدْ أَمَرَنَا بِتَدَبُّرِ القرآنِ كُلِّهِ، فكيفَ نُؤَمِّرُ بِتَدَبُّرٍ ما لا يَعْرِفُ أَحَدٌ معناه؟! معناه؟!

فإِذَنْ؟ لا يُفْهَمُ مِنَ تقريرِ هذه القاعدةِ أَنَّ في كلامِ اللهِ ﷻ وكلامِ رسوله ﷺ شيئاً لا تَعْرِفُ معناه جميعُ الأمةِ، فَإِنَّهُ ليسَ في كلامِ اللهِ وكلامِ رسوله ﷺ شيءٌ لا تَعْرِفُ معناه جميعُ الأمةِ، وإنما قَدْ يَخْفَى على بعضِ الأمةِ دونَ بعضٍ، فالمعرفةُ والخفاءُ أمرانِ نِسْبِيَّانِ، فقد يكونُ معروفاً لشخصٍ ما يكونُ خفياً على غيره.

فإنَّ التشابُهَ في المعنى أمرٌ نِسْبِيٌّ، فقد يَتَشَابَهُ عندَ هذا ما لا يَتَشَابَهُ عندَ غيره، لكنَّ ثَمَّ آياتٍ مُحْكَماتٌ لا تشابُهَ فيها على أَحَدٍ، وتلكَ المتشابهاتُ إذا عُرِفَ معناها صارتَ غيرَ متشابهةٍ.

وَمَنْ قَالَ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّ الْمَتَشَابِهَ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، فَمَرَادُهُ بِالتَّأْوِيلِ: مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بَعْلَمِهِ، مِثْلَ: كَيْفِيَّةِ نَفْسِهِ أ، وَوَقْتِ السَّاعَةِ، وَمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ لِأَوْلِيَائِهِ<sup>(١)</sup>.

**الأدلة على تقرير هذه القاعدة:**

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْعَظِيمَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ مَا يَلِي:

قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ بِجَمِيعِ مَا أُنْزِلَهُ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْإِيمَانِ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ مَعْنَاهُ، ثُمَّ خَتَمَ اللَّهُ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾؛ أَي: مُنْقَادُونَ لَطَاعَتِهِ، مُصَدِّقُونَ لِأَخْبَارِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتُهُ الْعُلْيَا.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ  
الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ  
وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ  
رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿[آل عمران: ٧].

(۱) انظر: مجموع الفتاوى (۱۳/ ۱۴۴).

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ امتَدَحَ وَأَثْنَى عَلَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ وَيَصَدِّقُونَ بِكُلِّ مَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَرَفُوا مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفُوا مَعْنَاهُ.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ الَّذِي أَمْسَاهُ عَلَى الرَّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا، قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمَشِّيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال قتادة: بلى، وَعِزَّةُ رَبَّنَا<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما أَخْبَرَ عَنْ أَمْرِ غَيْبِيٍّ لَا تَبْلُغُهُ الْعُقُولُ، وَجَّهَ أَصْحَابَهُ رضي الله عنهم لِلْإِيمَانِ بِهِ، وَتَصَدِّقِهِ سِوَاءَ بَلَّغَتُهُ عُقُولُهُمْ أَوْ لَا، وَسِوَاءَ عَرَفُوا مَعْنَاهُ أَوْ لَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُتَعَلِّقٌ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ وَهِيَ: الْقُدْرَةُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ الْإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سِوَاءَ عُرِفَ مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ تُعْرَفْ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «آمَنْتُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرَّر الإمام الشافعي رحمه الله وَجُوبَ الْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِيمَانُ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة الفرقان (ص ٨٣٥) (ح ٤٧٦٠)، ومسلم في

كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: يحشر الكافر على وجهه (ص ١٢٢٢) (ح ٧٠٨٧).

(٢) ذكره ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص ١٦).

فَيَقْوُضُ الْمَعْنَى إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ إِذَا لَمْ تُعَرَفْ حَقِيقَةُ الْمَعْنَى، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ التَّفْوِيزُ الْمَطْلُوقُ، وَأَنَّ فِي الشَّرِيعَةِ مَا لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ عَقْلُهُ.

[علي بن المديني (٢٣٤هـ)]

وقال الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ التَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا، وَالْإِيمَانُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ، وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ، فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ عَلَيْهِ، الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ»<sup>(١)</sup>.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ السَّنَةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً لَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنَ بِهَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالْإِيمَانُ بِهَا، لَا يُقَالُ: لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلِيهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ، مِثْلَ حَدِيثِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي الْقَدَرِ.

ومثل أحاديث الرؤية كلها، وَإِنْ نَبَتْ عَنِ الْأَسْمَاعِ وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمَسْتَمِعُ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا، وَالْأَلَّا يَرُدُّ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا، وَغَيْرَهَا مِنْ

(١) ذكر عقيدته اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٨٦).

الأحاديث المأثورات عن الثقات<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر الإمامان ابن المديني وأحمد أن من لم يعلم معنى ما أخبر به النبي ﷺ من نصوص الصفات وغيرها، فإنه يجب عليه الإيمان والتصديق بها، لا يقول لم؟ ولا كيف؟

كما أشار الإمام أحمد أن أحاديث الصفات إنما ردّها من نبت عن سمعه واستوحش منها قلبه.



(١) أصول السنة ضمن كتاب عقائد السلف (ص ١٩-٢١).

قاعدة:  
«صِفَاتُ اللَّهِ ذَاتِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ»

المعنى الإجمالي:

لما خَاصَّ المتكلمونَ في تَقْسِيمِ الصِّفَاتِ، وَتَوَصَّلُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ إِلَى نَفْيِ بَعْضِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ إِبْطَاتِ مَا لَمْ يُثْبِتْهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، اقْتَضَى ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ أَنْ يُقَسِّمُوا الصِّفَاتِ تَقْسِيمًا صَحِيحًا مَبْنِيًّا عَلَى دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا اقْتَضَى أَنْ يُبَيِّنُوا مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ تَقْسِيمُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ بَاطِلٍ، وَمِنْ هَذِهِ التَّقَاسِيمِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ: تَقْسِيمُ الصِّفَاتِ إِلَى ذَاتِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ.

ومعنى الصفات الذاتية: هي التي لَا تَنفَكُ عَنِ الذَّاتِ.

وأما الصفات الفعلية فمعناها: هي التي تَقُومُ بِذَاتِ اللَّهِ بِمَشِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَكِلَا النَّوَاعِينَ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَّصِفًا بِهِمَا: صِفَاتُ الذَّاتِ، وَصِفَاتُ الْفِعْلِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ وَصِفَ بِصِفَةٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ سُبْحَانَهُ صِفَاتُ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهَا، وَفَقْدُهَا صِفَةُ نَقْصٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ لَهُ الْكَمَالُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِضِدِّهِ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

لقد دلت على هذا التّقسيم لصفات الله الأدلة الشرعية، ومن تلك الأدلة الدالة على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وقال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أنه وصّف نفسه بالوجه، واليدين، ولم يُعلّقها بالمشيئة، فهي صفات ذاتية محضة لا تنفك عن الذات، فلم يزل الله مُتّصفاً بها ولا يزال.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ [الأعراف: ١١].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أنه أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم، ولم يأمرهم بذلك في الأزل، فدل على أن الله يتكلّم بمشيئته، وهذه هي حقيقة الصفات الفعلية.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمُوسَىٰ إِنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ بيّن في هذه الآية الكريمة أن مُناداة موسى كانت حين مجيئه وإتيانه، فلم يكن النداء في الأزل، فدل على إثبات

الصفات الفعلية، وأنها مُتعلِّقة بالمشيئة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ)]

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ: «وَصَفَاتُ الذَّاتِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ»<sup>(١)</sup>.

فهذا تصرُّحٌ مِنَ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ صِفَاتِ اللهِ تَنْقَسِمُ إِلَى ذَاتِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ.

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ: «إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: أَنَا كَفَرْتُ بِرَبِّ يَنْزِلُ. فَقُلْ: أَنَا أَوْ مِنْ رَبِّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد فَرَّقَ الإمام الفضيل رَحِمَهُ اللهُ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ، حَيْثُ فَهَمَ مِنَ النُّزُولِ أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِيئَةِ، وَلِهَذَا قَيَّدَ النُّزُولَ بِالْمَشِيئَةِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد: «وَلَمْ يَزَلِ اللهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، غَفُورًا، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، عَالِمَ الْغُيُوبِ، فَهَذِهِ صِفَاتُ اللهِ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، لَا تُدْفَعُ

(١) الفقه الأكبر (ص ٢٥).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢).

ولا تُردُّ»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أَنْ صِفَاتِ اللهِ يَجِبُ قَبُولُهَا وَالْإِيمَانُ بِهَا، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي لَا تَنفَكُ عَنِ الذَّاتِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِيئَةِ، فَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ رَحِمَهُ اللهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَةِ الْعِلْمِ وَهِيَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ مُحَضَّةٌ، وَبِالْمَغْفَرَةِ وَهِيَ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَشِيئَةِ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «فَالْفِعْلُ صِفَةٌ، وَالْمَفْعُولُ غَيْرُهُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾، وَلَمْ يُرَدِّ بِخَلْقِ السَّمَوَاتِ السَّمَوَاتِ نَفْسَهَا، وَقَدْ مِيزَ فَعَلَ السَّمَوَاتِ مِنَ السَّمَوَاتِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ جُمْلَةَ الْخَلْقِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾، وَقَدْ مِيزَ الْفِعْلَ وَالنَّفْسَ وَلَمْ يُصَيِّرْ فَعْلَهُ خَلْقًا»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ سَمَّى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ صِفَةَ الْخَلْقِ - وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ - فِعْلًا، فَدَلَّ عَلَى تَفْرِيقِهِ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ.



(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٢٦)، وسند ابن بطة صحيح.

(٢) خلق أفعال العباد (ص ٢١٩-٢٢٠).

## قاعدة:

«أَفْعَالُ اللَّهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ»

## المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أَنَّ أفعالَ الله قائمةٌ به، مُتَّصِفٌ بها، وهي مُتعلِّقةٌ بمشيئته، وأمَّا المفعولُ فهو مخلوقٌ منفصلٌ عن الله ﷻ.

وهذه القاعدة مُتعلِّقةٌ بالصفات الاختيارية: وهي الأمور التي يَتَّصِفُ بها الربُّ، فتقومُ بذاته بمشيئته وقدرته، وقد كان السلفُ وأئمةُ المسلمين على قولٍ واحدٍ، يُثبِتُونَ قيامَ الصفاتِ كُلِّها بالله، حتَّى نَشَأَتِ الجهميةُ ومَن وافقهم مِن المعتزلةِ وغيرهم فقالوا: لا يَقُومُ بذاته شيءٌ مِن هذه الصفاتِ ولا غيرها.

ثم جاء بعدهم الكلابيةُ ومَن وافقهم فقالوا: تَقُومُ به صفاتٌ بغير مشيئته وقدرته، فأما ما يَكُونُ بمشيئته وقدرته فلا يَكُونُ إلا مخلوقاً مُنفصلاً عنه.

فالنَّاسُ قَبْلَ ابنِ كَلَّابٍ صنفان: أَهْلُ سَنَةِ وَجْهِيَّةٍ.

فأما أَهْلُ السَّنةِ والجماعة: فَيُثْبِتُونَ ما يَقُومُ بالله مِن الصفاتِ الذاتيةِ والصفاتِ الفعليةِ التي تقومُ بمشيئته.

وأما الجهمية من المعتزلة وغيرهم: فتَنكِرُ الصفات الذاتية والصفات الفعلية.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أَخْبَرَ أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مَخْلُوقَةٌ مَفْعُولَةٌ، وَتَخْلِيقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَعْلُهُ وَهُوَ كَائِنٌ بِمَشِيئَتِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ حَدَّثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَالْفِعْلُ صِفَةٌ، وَالْمَفْعُولُ غَيْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَهُوَ الْخَالِقُ الْمَكُونُ، وَمَا كَانَ بِتَخْلِيلِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ وَمُكُونٌ.

﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ مَيَّزَ بَيْنَ فِعْلِ السَّمَوَاتِ الَّذِي هُوَ الْخَلْقُ، وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ الْمَخْلُوقِ وَهِيَ السَّمَوَاتُ، وَلَمْ يُرِدْ بِخَلْقِ السَّمَوَاتِ السَّمَوَاتِ نَفْسَهَا، وَكَذَلِكَ مَيَّزَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالنَفْسِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ قَائِمَةٌ بِهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، كَمَا أَنَّ فِي الْآيَةِ بَيَانَ أَنَّ فِعْلَ السَّمَوَاتِ الَّذِي هُوَ الْخَلْقُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ؛ لِأَنَّ السَّمَوَاتِ حَدَّثَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾

[القصص: ٦٢].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ جَعَلَ النِّدَاءَ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، وَذَلِكَ الْيَوْمُ حَادِثٌ

بعد أن لم يكن، فدلَّ على أن النداء - وهو فعلٌ من أفعالِ الله - قائمٌ به وهو مُتعلِّقٌ بالمشيئة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «فالفعل إنما هو إحدَثُ الشيء، والمفعول هو الحدث لقوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، فالسماوات والأرض مفعولة، وكلُّ شيءٍ سوى الله بقضائه فهو مفعولٌ، فتخليقُ السماوات فعلُهُ، لا يمكنُ أن تقومَ سماءٌ بنفسِها من غيرِ فعلِ الفاعل، وإنما تُنسَبُ السماءُ إليه لحالِ فعلِهِ، ففعله من ربوبيته حيث يقول: (كُنْ) فَيَكُونُ، والـ(كن) من صِفَتِهِ، وهو الموصوفُ به»<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فالفعلُ صفةٌ، والمفعولُ غيره، وبيانُ ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الكهف: ٥١]، ولم يُردْ بخلقِ السماواتِ السماواتِ نفسَها، وقد ميَّزَ فعلَ السماواتِ مِنَ السماواتِ، وكذلك فعلُ جُمْلَةِ الخلقِ، وقوله: ﴿وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ﴾، وقد ميَّزَ الفعلَ والنفسَ ولم يُصَيِّرْ فعلُهُ خلقًا»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «قال أهل العلم: التخليقُ فعلُ الله، وأفاعيلُنا مخلوقةٌ لقوله

(١) خلق أفعال العباد (ص ٢١٨).

(٢) خلق أفعال العباد (ص ٢١٩-٢٢٠).

تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (١٣) لَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴿[الملك: ١٣-١٤].

يعني السرّ والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق<sup>(١)</sup>.

وقال رحمه الله: «باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق، وهو فعل الرب -تبارك وتعالى- وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره، وهو الخالق، هو المكوّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول ومخلوق ومكوّن<sup>(٢)</sup>».

فقد بين الإمام البخاري أنّ الفعل صفة لله، فتخليق السموات والأرض فعل وهو حادث بعد أن لم يكن، فدلّ على أنّه قائم بالله بمشيئته وقدرته، وأما ما كان بفعله وتخليقه فهو مفعول مخلوق، وبهذا يظهر تقريره لكون الفعل غير المفعول، كما أشار إلى نكتة وهي: أنّه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، فدلّ على أنّ الله مُتَّصِفٌ بالفعل وهو قائم به.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رحمه الله: «أفعال العباد ليست بفعل الله، وإنما هي مخلوقة له، والخلق غير المخلوق، فالخلق صفة لذاته، والمخلوق

(١) خلق أفعال العباد (ص ٢٢١).

(٢) صحيح البخاري (ص ١٢٨٤).

محدثٌ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن الإمام التيمي أنّ الخلق -الذي هو فعلٌ من أفعالِ الله- صفةٌ لذاته قائمةٌ به، وأما المفعولُ فهو محدثٌ مخلوقٌ.




---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/٤٥٧).

## قاعدة:

«اللَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالْمُتَعَدِّيِّ»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة مُتَعَلِّقَةٌ بتقسيم الصِّفَاتِ الفَعْلِيَّةِ، فَإِنَّ الصِّفَاتِ الفَعْلِيَّةِ تنقسم إلى قسمين: لازمةٌ ومُتَعَدِّيَّةٌ.

ومعنى الفعل الِلازم: هو ما لا يَتَعَدَّى إلى مفعوله.

مثاله: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول.

وأما الفعل المتعدي فمعناه: هو ما يَتَعَدَّى إلى مفعوله.

مثاله: الخلق؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي مَخْلُوقًا، وَالرِّزْق؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي مَرْزُوقًا، وَهَكَذَا الْهُدَى، وَالْإِضْلَالُ، وَالتَّعْلِيمُ، وَالْبَعْثُ، وَالْإِرْسَالُ، وَالتَّكْلِيمُ.

وكلُّ من الفعلِ الْإِلَازِمِ وَالْمُتَعَدِّيِّ حَاصِلٌ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

ومِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّبَّ لَا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ؛ فَإِنَّهُ يَنْفِي أَنْ يَقُومَ بِهِ الْفِعْلُ الْإِلَازِمُ وَالْمُتَعَدِّي.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ فِي أَعْمَالِ اللَّهِ، قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ

الأدلة ما يلي:

أولاً: الأدلة على الأفعال اللازمة:

قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: مَنْ يدعوني فأستجيب له؟ مَنْ يسألني فأعطيه؟ مَنْ يستغفرني فأغفر له؟»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن الله ﷻ قد وَصَفَ نَفْسَهُ بالاستواء، والمجيء، والنزول، وهي كلها أفعالٌ ولم يُعَدِّها إلى المخلوق، فدلَّ على أن الله مُتَّصِفٌ بالأفعال اللازمة التي لا تتعدَّى للمخلوق.

ثانياً: الأدلة على الأفعال المتعدية:

قال تعالى: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩].

وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١].

وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ يرويه عن ربه قال: «إذا تقرب العبد إليَّ شبرًا تقربتُ إليه ذراعًا، وإذا تقرب إليَّ ذراعًا تقربتُ منه باعًا، وإذا أتاني

(١) تقدم تخريجه (ص ٣٥).

يمشي أتيتُهُ هرولة<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْخَلْقِ وَأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالسَّمْعِ وَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ الَّتِي تَجَادَلُ النَّبِيَّ ﷺ فِي زَوْجِهَا، وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِالْقُرْبِ وَأَنَّهُ يَقْرُبُ مِمَّنْ يَقْرُبُ مِنْهُ، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ الْمُتَعَدِّيَةِ لِلْمَخْلُوقِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

قال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: لَازِمٌ وَمَتَعَدٍّ، فَالْإِلَازِمُ: مَا لَا مَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَتَعَدِّي: مَا لَهُ مَفْعُولٌ، فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ، لَمْ يَكُنِ الْإِلَازِمُ فِعْلًا؛ إِذْ لَا مَفْعُولَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.  
فَبَيَّنَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ الْإِلَازِمَ: مَا لَا مَفْعُولَ لَهُ، وَالْمَتَعَدِّي: مَا لَهُ مَفْعُولٌ.



(١) أخرجه البخاري كتاب التوحيد، باب: ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه (ص ١٣٠١) (ح ٧٥٣٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٨).

## المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام.

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بالقرآن.

المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بصفة اليدين.

المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بصفة الاستواء.

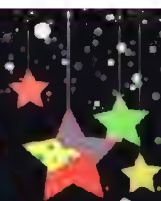
المطلب الخامس: الضوابط المتعلقة بصفة النزول.

المطلب السادس: الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ.



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

## المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام

وفيه خمسة ضوابط:

ضابط: «مُسَمَّى الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا».

ضابط: «الكَلَامُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدَأًا لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلَّغًا مُؤَدِّيًّا».

ضابط: «اللَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَبِمَا شَاءَ».

ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ».

ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ يَتَفَاضَلُ بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ».





### المعنى الإجمالي:

مضمون هذا الضابط: أن الكلام عند الإطلاق يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن جميعاً.

فالكلام المطلق ليس حقيقة في اللفظ فقط، ولا في المعنى فقط، وإنما في اللفظ والمعنى جميعاً، فعندما يقال: (تكلم فلان) فإن ذلك لا يفهم منه السامع إلا ما كان بالحروف المطابقة للمعاني، وهذا هو حقيقة الكلام.

### الأدلة على تقرير هذا الضابط:

لقد دلت على هذا الضابط أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ (١) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٤-٥﴾ [الكهف: ٤-٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أطلق على ما يخرج من الأفواه أنه كلام،

ووصف قولهم بأنه كذب، والكلام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب إلا إذا كان له معنى، فدلّ على أن الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوزَ لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ غاير بين حديث النفس وبين الكلام، فما كان في النفس من معنى ولم يتكلم به لا يُسمّى كلاماً ولا قولاً عند الإطلاق، وإنما يُسمّى كلاماً وقولاً إذا كان لفظاً ومعنى، ولهذا تجاوز الله عن حديث النفس دون المتكلم، فدلّ على أن الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ وصف الكلمتين بأنهما خفيفتان على اللسان، فدلّ على أن الكلام يخرج من اللسان، ثم وصفهما بأنهما ثقيلتان

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون (ص ٩٤١) (ح ٥٢٦٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (ص ٦٧) (ح ٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: فضل التسييح (ص ١١١٢) (ح ٦٤٠٦)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (ص ١١٧٢) (ح ٦٨٤٦).

في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، فدلّ على أن لهما معنى، فيكون مُسمّى الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود رضي الله عنه - عند آية ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] -: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئاً، فإذا فُزِعَ عن قلوبهم وسكن الصوتُ عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقُّ»<sup>(١)</sup>.

بيّن ابن مسعود رضي الله عنه أن كلام الله يُسمع، فدلّ على أنه بلفظ، ووصفه بأنه حقٌّ، فدلّ على أن له معنى، فمُسمّى الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رحمته الله: «فالإجماعُ منعقدٌ بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً، فلما نبغ ابنُ كلاب وأضرابه، وحاولوا الردَّ على المعتزلة من طريق مُجرّد العقل، وهم لا يخبرون أصولَ السنة، ولا ما كان السلفُ عليه، ولا يحتجّون بالأخبار الواردة في ذلك زعمًا منهم أنها أخبارُ آحاد، وهي لا توجبُ علمًا، وألزمتهُم المعتزلة أن الاتفاقَ حاصلٌ على أن

(١) أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب التوحيد (ص ١٢٨٩).

الكلام حرفٌ وصوتٌ، ويدخله التعاقبُ والتأليفُ، وذلك لا يوجدُ في الشاهدِ إلا بحركةٍ وسكونٍ، ولا بُدَّ له من أن يكونَ ذا أجزاءٍ وأبغاضٍ، وما كان بهذه المثابة لا يجوزُ أن يكونَ من صفات ذاتِ الله؛ لأنَّ ذاتَ الله سبحانه لا توصفُ بالاجتماعِ والافتراقِ، والكلُّ والبعضُ، والحركةُ والسكونُ، وحكم الصفة الذاتية حكم الذات.

قالوا: فعُلم بهذه الجملة أنَّ الكلامَ المضافَ إلى الله سبحانه خلقٌ له أحدثه وأضافه إلى نفسه كما تقول: عبد الله، وخلق الله، وفعل الله.

فضاقَ بابنِ كلاب وأضرابه النفسَ عند هذا الإلزام لقلَّةِ معرفتهم بالشُّننِ، وتركهم قبولها، وتسليمهم العنانَ إلى مجردِ العقل، فالتزموا ما قالته المعتزلةُ، وركبوا مكابرةَ العيان، وخرقوا الإجماعَ المنعقدَ بين الكافة المسلم والكافر.

وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليسَ بحقيقةِ الكلام، وإنما يُسمَّى ذلك كلامًا على المجاز لكونه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقةُ الكلام: معنى قائمٌ بذات المتكلِّم<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ أن أوَّلَ مَنْ حَصَرَ مُسَمَّى الكلامِ في المعنى فقط هو ابنُ كلاب، كما بيَّن أن الإجماعَ مُنْعَقِدٌ على أن الكلامَ هو اللفظ والمعنى جميعًا، حتَّى ظهر ابنُ كلاب فزَعَمَ أن حقيقة الكلام: هو

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١١٨-١١٩).

معنى قائم بذات المتكلم، لما حاول أن يردَّ على المعتزلة عن طريق مُجرَّد العقل من غير معرفة بالسنة، ولا أقوال أئمة السلف.

[أبو المظفر منصور السمعاني (٤٨٩هـ)]

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «ذهب أبو الحسن الأشعري ومن تبعه إلى أنه لا صيغة للأمر والنهي.

وقالوا: لفظ «افعل» لا يُفيد بنفسه شيئاً إلا بقرينة تنضمُّ إليه، ودليل يتصل به.

وعندي: أن هذا قولٌ لم يسبقهم إليه أحدٌ من العلماء... وإذا قالوا: إن حقيقة الكلام معنى قائمٌ في نفس المتكلم، والأمر والنهي كلامٌ، فيكون قوله: «افعل» و«لا تفعل» عبارةً عن الأمر والنهي، ولا يكون حقيقة الأمر والنهي، وهذا أيضاً لا يعرفه الفقهاء، وإنما يعرفون قوله «افعل» حقيقةً في الأمر، وقوله: «لا تفعل» حقيقةً في النهي»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام أبو المظفر رَحِمَهُ اللهُ ما بينه الإمام السجزي من أن حقيقة الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً؛ وذلك عند رده على الأشاعرة ومن وافقهم الذين يزعمون أنه لا صيغة للأمر والنهي، بناءً على أن حقيقة الكلام هو معنى قائمٌ في نفس المتكلم، وأشار إلى أن هذا القول لم يسبقهم إليه أحدٌ من العلماء.

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه (١/ ٨٠-٨١).

**ضابط: «الكلام إنما يُضافُ إلى من قاله مُبتدئاً لا إلى من قاله مُبلغاً مُؤدياً»**

المعنى الإجمالي:

تضمّن هذا الضابط: أنَّ الكلام يُضافُ إلى من تكلم به أولاً، لا إلى من بلغه إلى غيره؛ وذلك لأنَّ التبليغَ والإبلاغَ هو: الإيصالُ، وهو مُعدّي من بلغ إذا وَصَلَ.

والإيصالُ حقيقته: أن يُوردَ على الموصولِ إليه ما حمّله إياه غيره، فله مجردُ إيصاله، فالرجل إذا بلغ قولَ رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup> كان قد بلغَ كلامَ النبي ﷺ بحركاته وأصواته، فالكلامُ كلامُ النبي ﷺ وإن كان هذا قد قاله بحركاته وأصواته، فالكلامُ كلامُ من تكلم به مُبتدئاً، مؤلفاً حروفه ومعانيه، وغيره إذا بلغه عنه عَلِمَ الناسُ أنَّ هذا كلامٌ للمبلغ عنه لا للمبلغ.

فكلُّ من بلغَ كلامَ غيره بلفظ من بلغ عنه، فإنما بلغَ لفظَ ذلك الغير فيُنسَبُ لذلك الغير، لا للمبلغ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف بدء الوحي إلى رسول الله (ص ١) (ح ١).

فالقرآن مثلاً: أضافه الله إلى الملك جبريل عليه السلام في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

وأضافه إلى الرسول محمد ﷺ في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١].

وفي إضافته إلى هذا النبي ﷺ تارة، وإلى جبريل عليه السلام تارة أخرى، دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء، لا إضافة إحدائهم وإنشاء.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إليك بعض الأدلة الدالة على تقرير هذا الضابط:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٧٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أمر نبيه ﷺ بتبليغ ما أنزل إليه من ربه ﷻ، ومما أنزل إليه ﷺ من ربه القرآن، فدل على أن الرسول ليس له فيه إلا التبليغ والأداء.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٢٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أضاف القرآن إلى جبرائيل عليه السلام في الآية الأولى؛

فإن جبريل هو الموصوفُ بما ذكر في الآية.

وفي الآية الأخرى أضافه إلى رسول الله ﷺ.

ففي إضافته إلى الرسول ﷺ تارة، وإلى جبريل عليه السلام تارة، دليلٌ على أنه إضافةٌ تبليغٌ وأداء، لا إضافةٌ إحداثٍ وإنشاءٍ؛ إذ كيف يكون الكلام الواحدُ أحدثه شخصان؟! هذا مما يُعلم ضرورةً بالعقل انتفاؤه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

قال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ كلامُ الله ألقاهُ إلى جبرائيل، وألقاه جبرائيلُ إلى محمد ﷺ، منه بدأ وإليه يعود»<sup>(١)</sup>.

فقد بينَ الإمامُ أبو بكر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ القرآنَ تكلمَ اللهُ ﷻ به، ثم تلقاه جبريل عليه السلام فبلغه جبريلُ إلى محمد ﷺ، فجبريلُ عليه السلام والنبيُّ ﷺ عندما تكلمَّا بالقرآن أُضيفَ إليهما إضافةٌ تبليغٍ، وإلا فالقرآنُ تكلمَ اللهُ به ابتداءً، ولهذا قال الإمام أبو بكر رَحِمَهُ اللهُ: «منه بدأ».

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريباً من ٣٦٠هـ)]

وقال الإمامُ محمد الكرجي رَحِمَهُ اللهُ: «وقال إخباراً عن الوليد بن المغيرة ثم أدبرَ فَرَدَّ عليه ما قال: إنه قولُ البشرِ، فلا يكونُ قولُ بشرٍ على شيءٍ من

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلوي العظيم (١٠٢٥/٢) بسند صحيح.

الأحوال.

والوليدُ لم يَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أو من أصحابِهِ، وكلُّهُمْ بَشَرٌ،  
وَأَلَسْتُهُمْ أَلْسَنَةَ الْبَشَرِ، وهو بَيِّنٌ.

فإن احتجَّ محتجٌّ بقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

قيل: لا يجوزُ أن يُنفَى على البَشَرِ، ويثبت للملِك؛ لأنَّ الملِكَ تلفظُ به  
كما تلفظُ البَشَرُ به.

فإذا نفاه عَنِ الْبَشَرِ كان عن الملِكِ أيضًا مَنفِيًّا، وإذا كان ذلك كذلك لم  
يَكُنْ وجهُهُ - والله أعلم - إلا أنه قولٌ جاء به الرسولُ الكريمُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وهو  
قولُ اللَّهِ لا قوله، فأُضيفَ إليه على معنى أَنَّهُ الْآتِي بِهِ <sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمام الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقُرْآنَ جاء به الرسولُ الكريمُ من  
عند اللَّهِ، وهو قولُ اللَّهِ لا قوله، وإنما أُضيفَ إلى النبي ﷺ على معنى أَنَّهُ الْآتِي  
به؛ أي: إِضَافَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِضَافَةٌ تَبْلِيغٌ وَأَدَاءٌ، وهذا تقريرٌ منه على أَنَّ  
الْكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَدِّئًا لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا.

[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد عبد الله الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قيل: فهذا الذي  
يقرؤه القارئ هو عينُ قراءةِ اللَّهِ تعالى، وعينُ تكليمِهِ هو.

(١) نكت القرآن (١/١٢٧).

قلنا: لا؛ بل القارئُ يؤدِّي كلامَ الله تعالى، والكلامُ إنما يُنسَبُ إلى مَنْ  
قَالَهُ مُبْتَدَأًا لا إلى مَنْ قَالَهُ مُؤَدِّيًا مَبْلَغًا<sup>(١)</sup>.

فقد صرَّح الإمام الجويني رَحِمَهُ اللهُ بِتَقْرِيرِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْكَلَامَ  
إِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدَأًا لا إلى مَنْ قَالَهُ مُؤَدِّيًا مَبْلَغًا.




---

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت ضمن المجموعة المنيرية  
(ص ١٨٤).



### المعنى الإجمالي:

قد تضمن هذا الضابط: أن الله متصفٌ بصفة الكلام في الأزل، فالله لم يزل متكلمًا؛ لأن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر، والله جلَّ جلاله متكلمٌ بالكلام قبل أن يخلق الخلق.

وكلامه سبحانه بمشيئته وقدرته؛ لأن من يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً لذاته، لا تعلق له فيه بالمشيئة، ولهذا كان كلام الله جلَّ جلاله صفة فعل، وهو صفة ذاتٍ أيضًا.

كما تضمن هذا الضابط أن الله يتكلم إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن العربي، وإذا شاء غيرها كما تكلم بالتوراة والإنجيل وغيرها.

### الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إن هذا الضابط قد دلت عليه الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ عَابَ اتخاذاً العجل إلهاً؛ لكونه متصفاً بصفة نقصٍ وهي عدمُ الكلام، فدلَّ على أن الله مُتَصِفٌ بصفة الكلام في الأزل؛ لأن فَقْدَهَا نقصٌ وعيبٌ.

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ جَعَلَ تكليمَ موسى ﷺ بعد مجيئه إلى الميقات، فدلَّ على أنه متكلمٌ بالمشيئة؛ لأنه خَصَّصَ الكلامَ بوقتٍ مخصوصٍ.

وقال تعالى: ﴿وَلَنُزِّلَ لِلْعَالَمِينَ الْكِتَابَ بِلُغَةٍ يُصْبِحُونَ عَلَىٰهَا كَأَن يُخَرِّجُونَ الْكِتَابَ مَنَ الْفُؤَادِ لَوِ اسْمَعُوا بِلُغَةِ الْفُؤَادِ مَنَ الْفُؤَادِ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

وقال تعالى: ﴿قَالَ يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمَاتِي فَخُذْ مَاءً أَتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ نَزَّلَ القرآنَ على الرسول ﷺ باللغة العربية، وأوحى إلى موسى ﷺ بلغته، فهو ﷻ يتكلم بما شاء، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء بالعبرانية، وإن شاء بغيرهما.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (هـ) ٣٢]

قال الصحابيُّ الجليل ابن مسعود ؓ -عند آية ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾

قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿١﴾ -: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَنَادَوْا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقُّ»<sup>(١)</sup>.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل ابن عباس ؓ: «أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَكَانَ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ مِنْهُ شَيْئًا أَوْحَاهُ»<sup>(٢)</sup>.  
فقد قرر ابن مسعود وابن عباس ؓ أن كلام الله متعلق بالمشيئة؛ إذ قَيَّدَا كلامَ الله بالإرادة والمشية، حيث قال ابن مسعود ؓ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ».

وقال ابن عباس ؓ: «فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُوحِيَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا أَوْحَاهُ».

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَمَّا ظَهَرَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ -أَي: الْجَهْمِي- قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَتَكَلَّمُ، وَلَكِنْ كَلَامُهُ مَخْلُوقٌ».

فقلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فَشَبَّهْتُمُ اللَّهَ بِخَلْقِهِ حِينَ زَعَمْتُمْ

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ١٩٢)، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى بمعناه (٧/ ٢٤٧)، والأثر صحيح.

أَنَّ كَلَامَهُ مَخْلُوقٌ، فِي مَذْهَبِكُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَا يَتَكَلَّمُ حَتَّى خَلَقَ التَّكَلَّمَ، وَكَذَلِكَ بَنُو آدَمَ كَانُوا لَا يَتَكَلَّمُونَ حَتَّى خَلَقَ لَهُمْ كَلَامًا، فَجَمَعْتُمْ بَيْنَ كُفْرٍ وَتَشْبِيهِ، فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ عُلُوًّا كَبِيرًا.  
 بَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ تَضَمَّنَ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَسْأَلَتَيْنِ:

١- أَنْ كَلَامَ اللَّهِ أَزَلِيٌّ، وَلِهَذَا قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا».

٢- أَنْ كَلَامَ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: «إِذَا شَاءَ».

كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ أَزَلًا فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالْكُفْرِ؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَا يَتَكَلَّمُ حَتَّى خَلَقَ لِنَفْسِهِ كَلَامًا، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ حَتَّى خَلَقَ اللَّهُ لَهُ كَلَامًا -تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا-.

[عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ (٢٨٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَاللَّهُ الْمُتَكَلِّمُ أَوَّلًا وَآخِرًا، لَمْ يَزَلْ لَهُ الْكَلَامُ؛ إِذَا لَا مُتَكَلِّمَ غَيْرَهُ، وَلَا يَزَالُ لَهُ الْكَلَامُ؛ إِذَا لَا يَبْقَى مُتَكَلِّمٌ غَيْرُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا الْكَلَامُ لِلَّهِ بَدَأَ وَآخِرًا، وَهُوَ يَعْلَمُ الْأَلْسَنَةَ كُلَّهَا،

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٧٥-٢٧٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٥٥).

وَيَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّمَ بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية»<sup>(١)</sup>.

فقد تضمن كلام الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أيضًا مسألتين:

١- أن كلام الله أزلِّي، فلم يزل الله متكلمًا.

٢- أن الله يتكلم بما شاء، ولهذا قال: «وَهُوَ يَعْلَمُ الألسنةَ كُلَّهَا، وَيَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّمَ بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية».



(١) نقض عثمان الدارمي على المريسي (ص ٣٢٨).

**ضابط:**  
**«كلامُ الله بحرفٍ وصوتٍ»**

المعنى الإجمالي:

قَدْ دَلَّ هَذَا الضَّابِطُ: عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مُؤَلَّفٌ مِنْ حُرُوفٍ، وَهُوَ صَوْتُ مَسْمُوعٌ، فَلَيْسَ كَلَامُ اللَّهِ الْحُرُوفَ دُونَ الْمَعَانِي، وَلَا الْمَعَانِي دُونَ الْحُرُوفِ، فَكَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ.

وَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنَ اللَّهِ ﷻ هُوَ: صَوْتُ حَقِيقِيٍّ يَلِيقُ بِاللَّهِ ﷻ لَا نُكَيْفُهُ، وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصَوْتِ الْمَخْلُوقِينَ، بِخِلَافِ الصَّوْتِ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْقَارِئِ وَهُوَ يَتْلُو كَلَامَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ صَوْتُ الْقَارِئِ لَا صَوْتَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ صَوْتَ الْعَبْدِ مِنْ فَعْلِهِ، وَأَفْعَالُ الْعَبْدِ مَخْلُوقَةٌ، لَكِنَّ الْمَسْمُوعَ بِصَوْتِهِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ.

وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ أُحِبُّ أَنْ أُنَبِّهَ عَلَيْهَا وَهِيَ: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ يُسْمَعُ تَارَةً بِلَا وَاسِطَةٍ كَمَا سَمِعَهُ مُوسَى وَجَبْرِيلُ، وَكَمَا يَكَلِّمُ اللَّهُ عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَتَارَةً يُسْمَعُ مِنَ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ كَمَا سَمِعَ الْأَنْبِيَاءُ الْوَحْيَ مِنْ جَبْرِيلَ تَبْلِيغًا عَنْهُ ﷻ.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إِنَّ هَذَا الضَّابِطَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدْلَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ

ما يلي:

أولاً: الأدلة على أن كلام الله بحرف:

قال تعالى: ﴿وَلَهُ نَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن إنزال القرآن - وهو من كلام الله - بلسان عربي، ولسان العرب يتألف من حروف، فدل على أن كلام الله بحروف.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْدَلْهُ أَمْنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: ٦].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أن المشرك يُجار حتى يسمع كلام الله، والمسموع يتكوّن من حروف، فدل على أن كلام الله بحروف.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه.

فقال: هذا بابٌ من السماء فُتح اليوم، لم يُفتح قطُّ إلا اليوم، فنزل منه ملكٌ.

فقال: هذا ملكٌ نزل إلى الأرض لم ينزل قطُّ إلا اليوم، فسلم وقال:

أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبيُّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرفٍ منهما إلا أعطيته»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به، باب: فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (ص ٣٢٥) (ح ١٨٧٧).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ في هذا الحديث بين أن الله ﷻ أنزل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، وهي مؤلفة من حروف، وقد صرح بذلك الملك في قوله: «لن تقرأ بحرفٍ منهما». فدلَّ على أن كلام الله مؤلفٌ من حروفٍ.

ثانيًا: الأدلة على أن الله يتكلم بصوت:

قال تعالى: ﴿وَأَنَا اخْرَجْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أنه كلم موسى ﷺ، وأن موسى ﷺ سمع كلامه ﷻ، فدلَّ على أنه كلمه بصوت، فإنه لا يُسمع إلا ما كان صوتًا.

وقال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾

[النازعات: ١٥-١٦].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن مناداته لموسى، والنداء عند جميع أهل اللغة لا يكون إلا بحرفٍ وصوتٍ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابي الجليل ابن مسعود ؓ في هذه الآية ﴿حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئًا، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت

عرفوا أنه الحق من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق»<sup>(١)</sup>.

فقد قرر الصحابيُّ ابن مسعود رضي الله عنه أن كلامَ الله يُسمع؛ وذلك في قوله: «إذا تكلم الله بالوحي سَمِعَ أهل السموات شيئاً»، فدلَّ على أنه يُقرَّر أنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ يُسمع.

[عبد الله بن عمر (هـ ٨٤)]

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «خلق الله أربعة أشياء بيده: آدم، والعرش، والقلم، وجنات عدن، ثم قال لسائر الخلق: (كن) فكان»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرر ابن عمر رضي الله عنه أن الله إذا أراد خلقَ شيء قال له: (كن)، و(كن) حرفان، فدلَّ على أنه يُثبِت أنَّ كلامَ الله مُؤَلَّفٌ من حروف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (هـ ٢٤١)]

وعن عبد الله بن أحمد قال: سألتُ أبي رحمته الله عن قوم يقولون: لما كلَّم الله جَلَّ موسى لم يتكلَّم بصوتٍ فقال أبي: «بلى، إن ربَّك جَلَّ تكلم بصوت، هذه الأحاديثُ نروها كما جاءت»<sup>(٣)</sup>.

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رحمته الله أنَّ الله لما كلَّم موسى كلَّمه بصوتٍ سمعه موسى، وجاءت بذلك النصوصُ فنروها كما جاءت، ولا نُكَيِّف، كما أنَّ

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٤٢).

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ٢٨٠) من طريق عبد الله به، وسنده مسلسل بالأئمة الثقات.

الكلام لا يَكُونُ إِلَّا بحروفٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنَّ اللهَ ﷻ ينادي بصوتٍ يَسْمَعُهُ من بُعدٍ كما يسمعه من قُرْبٍ، فليس هذا لغير الله - جَلَّ ذِكْرُهُ -.

وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشَبِّه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله - جَلَّ ذِكْرُهُ - يُسْمَعُ من بُعدٍ كما يُسْمَعُ من قُرْبٍ، وأنَّ الملائكةَ يصعقون من صوته، فإذا نادى الملائكة لم يصعقوا.

وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

فليس لصفةِ الله نَدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته بالمخلوقين<sup>(١)</sup>.  
بيِّن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أن الله يتكلَّم بصوتٍ يُسْمَعُ، وصوتُ الله لا يشبهُ أصواتَ المخلوقين، فإنَّ صوتَ الله يسمعه من بُعدٍ كما يسمعه من قُرْبٍ بخلاف أصوات المخلوقين، كما بيَّن أنه ليس في إثبات الصوتِ لله ما يلزم التشبيه، فإنه ليس لصفةِ الله نَدٌّ ولا مِثْلٌ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «فمن أنكرَ أَنَّ اللهَ كَلَّمَ موسى كَلَامًا بصوتٍ تَسْمَعُهُ الأذنانُ، وتَعْيهِ القلوبُ، لا واسطةَ بينها ولا ترجمان ولا رسول، فقد

(١) خلق أفعال العباد (ص ١٨٢).

كفر بالله العظيم، وجحد بالقرآن»<sup>(١)</sup>.

قرّر الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ تكفير من أنكر أن يكون الله كَلَّمَ موسى بصوت يُسمع، وبيّن أن هذا القول هو جحد للقرآن وتكذيب له.

[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد الجويني رَحِمَهُ اللهُ: «والتحقيق هو أن الله تعالى قد تكلم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادر، والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت كما يليق به يُسمع، ولا يقتصر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة، كلام الله تعالى كما يليق به، وصوته كما يليق به»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيّن الإمام أبو محمد الجويني رَحِمَهُ اللهُ أن تكلم الله بالحروف كما يليق بجلاله، وبيّن أنه لا يلزم منه احتياجه للمخارج واللهوات، كما بيّن أن كلام الله بصوت يُسمع، ولا يلزم من ذلك احتياجه للحلق والحنجرة.



(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٣٠٦).

(٢) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في ضمن المجموعة المنيرية (ص ١٨٤).

## ضابط:

«كَلَامُ اللَّهِ يَتَفَاضَلُ بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ»

المعنى الإجمالي:

قد تَضَمَّنَ هذا الضابطُ: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ يَفْضَلُ بَعْضُهُ بَعْضًا مِنْ جِهَةِ تَنَوُّعِ معاني كَلَامِهِ ﷻ، وَتَنَوُّعِ مَوْضُوعَاتِهِ وَمَدْلُولَاتِهِ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ أَخْبَارٍ وَأَوَامِرٍ وَنَوَاهٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَالْقُرْآنُ لَا يَتَفَاضَلُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ وَاحِدٌ وَهُوَ اللَّهُ ﷻ، وَلَكِنْ يَتَفَاضَلُ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولَاتِهِ وَمَوْضُوعَاتِهِ، فَسُورَةُ الْإِخْلَاصِ مَوْضُوعُهَا وَمَدْلُولُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ عَنِ اللَّهِ ﷻ، وَمَا لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَمَا تَنَزَّهَ عَنْهُ مِنْ صِفَاتِ النِّقْصِ.

وَأَمَّا سُورَةُ الْمَسَدِ فَمَوْضُوعُهَا بَيَانُ حَالِ أَبِي لَهَبٍ وَزَوْجِهِ، فَلَيْسَ الْخَبَرُ الْمُتَضَمَّنُ لِلثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ كَالْخَبَرِ الْمُتَضَمَّنِ لَذِكْرِ أَبِي لَهَبٍ وَبَيَانِ حَالِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ كَالْأَمْرِ بِإِمَاطَةِ الْأَذَى.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إن الأدلة التي منها استنبط أئمة السلف هذا الضابط كثيرة من الكتاب والسنة، وسأقتصر هنا على ذكر بعض الأحاديث الدالة على هذا الضابط:

عن أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلي فقال: «ألم يقل الله: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟».

ثم قال لي: «لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد». ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل: «لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟» قال: ﴿الْعَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ بين أن هناك سورة هي أعظم سور القرآن؛ وذلك لما تضمنته هذه السورة من المعاني، فدل على أن كلام الله يتفاضل.

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. قال: فضرب في صدري، وقال: «والله، ليهنك العلم أبا المنذر»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب (ص ٨٩٧) (ح ٥٠٠٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به، باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي (ص ٣٢٧) (ح ١٨٨٨).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ سأل أبا عن أي آية في كتاب الله أعظم، وهذا يدل على أن آيات كتاب الله يفضل بعضها بعضاً بحسب ما تدل عليه من المعاني، ولهذا لما أجاب أبي ﷺ بأن آية الكرسي هي أعظم آية، شهد له النبي ﷺ بالعلم لما عرّف أن آية الكرسي هي أفضل آية في القرآن الكريم.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبي بن كعب (هـ٣٠)]

قال الصحابي الجليل أبي بن كعب رضي الله عنه عندما سأله رسول الله ﷺ عن أي آية من كتاب الله أعظم: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾. قال: فضرب ﷺ في صدري، وقال: «والله، ليهنك العلم أبا المنذر»<sup>(١)</sup>.

لما سأل النبي ﷺ أبا عن أي آية في كتاب الله أعظم، لم يستشكل أبي السؤال عن كون بعض آي القرآن أعظم من بعض، بل أجاب أن آية الكرسي هي أعظم آية في كتاب الله، وشهد له النبي ﷺ بالعلم لما عرف أعظم آية في القرآن الكريم، وهذا يدل على أن القرآن يفضل بعضه بعضاً.

[عبد الله بن عباس (هـ٦٨)]

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]: «خير»

(١) الحديث السابق نفسه.

لكم في المنفعة، وأرفق بكم»<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر ابن عباس رضي الله عنه أن الآية الناسخة خير من الآية المنسوخة، وبين وجه الفضيلة بقوله: «خير لكم في المنفعة، وأرفق بكم»، فما قاله تقرير للخيرية، وتفاضل القرآن بعضه على بعض.

[ الربيع بن أنس (١٣٩هـ) ]

وقال الربيع بن أنس رضي الله عنه: «أَوْثَنِيهَا»: «نرفعها، نأت بخير منها أو مثلها»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرر أن الضمير في قوله: ﴿مَنْهَا﴾ يرجع للآية، وهذا مما يدل على أنه يُقرّر أن بعض القرآن أفضل من بعض.



(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/٦٢٩).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/٦٣٠).



## المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بالقرآن

وفيه ثلاثة ضوابط :

ضابط: «القرآنُ كلامُ الله مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ».

ضابط: «القرآنُ كلامُ الله حيثما تَصَرَّفَ».

ضابط: «المُحَدَّثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعنى: المُتَجَدِّد».



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

ضابط: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ  
غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»

المعنى الإجمالي:

القرآن هو: اسمٌ لهذا النظم العربي الذي بلغه الرسول ﷺ عن جبريل  
ﷺ عن ربِّ العالمين<sup>(١)</sup>.

وقد تضمن هذا الضابط: أنَّ القرآنَ تكلم الله ﷻ به حقيقةً، وأنه صفةٌ  
قائمةٌ به سبحانه لا تقومُ بغيره، وعليه فلا يمكنُ أن يكونَ القرآنُ مخلوقاً؛ لأنه  
صفةٌ لله، وصفاتُ الله ليست مخلوقةً؛ ولأنَّ الكلامَ ليس عيناً قائماً بنفسه حتى  
يكونَ مخلوقاً بائناً عن الله، وإنما هو صفةٌ للمتكلم به، والقرآنُ تكلم الله به.

كما تضمن هذا الضابط: أنَّ القرآنَ نزلَ حقيقةً من عند الله، أنزله الله  
على نبيِّنا ﷺ، فإنَّ الله تكلم بالقرآن، فسمعه منه جبريلُ، وجبريلُ ﷺ نزلَ به  
على قلبِ محمد ﷺ.

فالقرآنُ من الله بدأً وإليه يعودُ، ومعنى «منه بدأ»؛ أي: هو المتكلمُ به،

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣١٦).

فَمِنْ اللَّهِ بَدَأَ لَمْ يَبْدَأْ مِنْ غَيْرِهِ.

ومعنى «إليه يعود»؛ أنه يُرْفَعُ مِنَ الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

وقد دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ تعالى فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ بِالْوَاوِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُطْفِ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّغَايِرَ، فَيَكُونُ الْخَلْقُ غَيْرَ الْأَمْرِ، وَالْقُرْآنُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، فَيَكُونُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مِنْهُ بَدَأَ.

وعن حذيفة بن اليمان ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «يُدرَسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يُدرَسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلِيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ﷻ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب: ذهاب القرآن والعلم (٤/١٢٤) (ح ٤١٢١)، قال

وجه الدلالة: أَنَّ في الحديث إخبارًا من النبي ﷺ أَنَّهُ يُسْرَى بِالْقُرْآنِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، مِنَ الْمَصَاحِفِ وَالصُّدُورِ، فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ كَلِمَةٌ، وَلَا فِي الْمَصَاحِفِ مِنْهَا حَرْفٌ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى: «وَالِيهِ يَعُودُ».

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (هـ٣٢)]

قال الصحابي الجليل ابن مسعود ؓ -عند الآية ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]-: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَنَادَوْا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقُّ»<sup>(١)</sup>.

فقد تَضَمَّنَ أثر ابن مسعود ؓ أَن كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَقُولُونَ بَعْدَ أَنْ يَنْجَلِي الْفَرْعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ وَلَمْ يَقُولُوا: مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ، وَمِنْ كَلَامِ اللَّهِ الْقُرْآنُ.

وقال ؓ: «وَلَيَتَنَزَّ عَنْ الْقُرْآنِ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَسْنَا نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَقَدْ أَثْبَنَاهُ فِي مَصَاحِفِنَا؟ قَالَ: يُسْرَى عَلَى الْقُرْآنِ لَيْلًا

البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، وصححه الألباني في الصحيحة (١)

(١٧١) (ح ٨٧).

(١) تقدم تخريجه (ص ١٩٩).

فَيَذْهَبُ بِهِ مِنْ أَجَوَافِ الرِّجَالِ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَّ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ الْقُرْآنَ يُسْرَى بِهِ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِنْهُ لِمَعْنَى الْقَاعِدَةِ «وَالِيهِ يَعُودُ».

[عبد الله بن عباس (هـ ٦٨)]

وَقَالَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَكَانَ اللَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ مِنْهُ شَيْئًا أَوْحَاهُ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ الْقُرْآنَ مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جل جلاله، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ مِنْهُ شَيْئًا أَوْحَاهُ.

[عمر بن دينار (هـ ١٢٦)]

وَعَنْ ابْنِ عَيْنَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ دِينَارٍ رضي الله عنه يَقُولُ: «أَدْرَكْتُ النَّاسَ مِنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً، أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَمَنْ دُونَهُمْ يَقُولُونَ: اللَّهُ خَالِقٌ وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ إِلَّا الْقُرْآنُ فَإِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ خَرَجَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ رضي الله عنه أَنَّ اللَّهَ خَالِقٌ وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ إِلَّا الْقُرْآنُ فَإِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ خَرَجَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، بَلْ حَكَى إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٣)، وسنده حسن.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٠٩).

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٦/ ٢٦)، والأثر صحيح.

دونهم على ذلك.

[سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)]

وقال الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، مَنْ قال غيرَ هذا فهو كافرٌ»<sup>(١)</sup>.

فقد صرَّح سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ بأنَّ القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق منه بدأ وإليه يعودُ، وَذَكَرَ أَنَّ مَنْ قال خلاف ذلك فهو كافرٌ بالله العظيم.

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

وقال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ كلامُ الله ألقاهُ إلى جبرائيلَ، وألقاهُ جبرائيلُ إلى محمدٍ ﷺ، منه بدأ وإليه يعود»<sup>(٢)</sup>.

ذكر أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ اللهُ طريقةَ وصولِ القرآنِ إلى النبي ﷺ، فالقرآنُ كلامُ الله ألقاهُ إلى جبريلَ، وجبريلُ ألقاهُ إلى محمدٍ ﷺ، من الله بدأ وإليه يعود.

[وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)]

وقال الإمام وكيع رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ كلامُ الله ﷻ وهو منه -جَلَّ- وتعالى»<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٠).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٠٤).

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٥٨)، وسنده صحيح.

فقد بين الإمام وكيع رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ القرآن من الله؛ أي: أنه ابتداءً من الله.

[أبو نعيم الفضل بن دكين (٢١٨هـ)]

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين رَحِمَهُ اللهُ: «أدركتُ الناسَ ما يتكلمون في هذا، ولا عرفنا هذا إلا من بعد سنين، القرآنُ كلامُ الله مُنزَّلٌ من عند الله، لا يؤوَّلُ إلى خالقي ولا مخلوق منه بدأ وإليه يعودُ، هذا الذي لم نزل عليه ولا نعرفُ غيره»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام أبو نعيم رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ القولَ بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ قولٌ حادثٌ لا يُعرفُ عن السَّلفِ مِنَ الصحابةِ فَمَنْ بعدهم، وإنما المعروفُ أَنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ منه بدأ وإليه يعودُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وعن أحمد بن الحسن الترمذي قال: «قلتُ لأحمد بن حنبل: إنَّ الناسَ قد وقعوا في أمرِ القرآنِ فكيف أقول؟ قال: أليس أنتَ مخلوق؟

قلت: نعم.

قال: فكلامك منك مخلوق؟

قلت: نعم.

قال: أوليس القرآنُ من كلام الله؟

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٦) من طريق حنبل به، وسند ابن بطة صحيح.

قلت: نعم.

قال: وكلامُ الله.

قلت: نعم.

قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟! <sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أحمد: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ مَضَى مِنْ سَلَفِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَهُوَ الَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ» <sup>(٢)</sup>.

فالإمام أحمد - وهو إمام أهل السنة والجماعة - يُشير إلى نكتةٍ بديعةٍ وهي: أَنَّ الْقُرْآنَ صِفَةٌ لِلْمَتَكَلِّمِ بِهِ، فَإِذَا كَانَ الْمَتَكَلِّمُ بِهِ مَخْلُوقًا كَانَتْ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةً، وَمِنْهَا الْكَلَامُ، وَإِذَا كَانَ الْمَتَكَلِّمُ بِهِ اللَّهُ كَانَتْ صِفَاتُهُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ، وَمِنْهَا الْكَلَامُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ، فَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ.

كما ذَكَرَ أَنَّ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٩١).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٣٩) عن أبيه به.

قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿١﴾، ولم يقل: ماذا خلق ربكم<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ كَلَامَ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ وذلك لأنَّ الملائكة يقولون بعد أن ينجلي الفرع عن قلوبهم: ماذا قال ربكم؟ ولم يقولوا: ماذا خلق ربكم.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ: «فأول ما نبدأ بالقول فيه من ذلك عندنا: القرآن كلام الله، وتنزيله، إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا: أنه كلام الله غير مخلوق»<sup>(٢)</sup>.

فقد صرح الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ بأن القرآن كلام الله نزل من عند الله وهو غير مخلوق.

\* \* \*

(١) صحيح البخاري (ص ١٢٨٩).

(٢) صريح السنة (ص ٢٣).

**ضابط:**  
**«القرآن كلام الله حيثما تصرف»**

المعنى الإجمالي:

قد دل على هذا الضابط: على أن القرآن بكل حالٍ مقروء، ومكتوبًا، ومسموعًا، ومحفوظًا، غير مخلوق، فهو كلامه في الأحوال كلها حيث تلي، وتصرف في الدفتين بين اللوحين، وفي صدور الرجال، وحيثما قرئ في المحاريب وغيرها، وحيثما سُمع أو حُفظ، أو كُتب، فالقرآن كلام الله وكتابُه وخطابُه ووحْيُه وتنزيلُه.

وأما تلاوة العبد، وقراءته، وكتابته فهي متولدة من فعله، وأفعال العباد مخلوقة، والعبد ليس له من ذلك إلا التبليغ، فالقارئ إنما يُبلغ القرآن بصوته وحركة نفسه، فالكلام كلام الباري، والصوت صوت القارئ.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

قد على هذا الضابط أدلة منها:

قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٦١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢].

وقال: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْتَثُّ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:

[٤٩].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر في هذه الآيات الكريمات عن القرآن بأنه مكتوب في اللوح المحفوظ، وأنه محفوظ في صدور الذين أوتوا العلم، ومع ذلك لم يخرج عن أن يكون كلام الله، فدل على أن القرآن كلام الله حيثما تصرف.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمُومًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

وجه الدلالة: أن الله أخبر أن الذي يسمع من الرسول ﷺ هو كلام الله، فلم يخرج بكونه مسموعاً أن يكون كلام الله، فدل على أن القرآن كلام الله حيثما تصرف.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد بن حنبل: «القرآن كلام الله غير مخلوق على كل جهة، وعلى كل وجه تصرف، وعلى أي حال كان لا يكون مخلوقاً أبداً»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الخلال في السنة (٧/ ٧٥-٧٦)، والأثر صحيح.

فقد بين الإمام أحمد أن القرآن كلام الله غير مخلوق على أي وجه تصرّف، يعني: سواء كان مقروءًا، أو مسموعًا، أو مكتوبًا أو غير ذلك، كما أنكر على من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق؛ لأن اللفظ يطلق على الملفوظ، وهو وجه من أوجه تصرّف كلام الله.

[محمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ)]

وقال محمد بن أسلم الطوسي رَحِمَهُ اللهُ: «القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما كُتب»<sup>(١)</sup>.

فقد قرر الإمامان محمد بن أسلم الطوسي ويعقوب الدورقي ما قرره الإمام أحمد، من كون القرآن كلام الله غير مخلوق أينما تلي وحيثما كُتب، يعني: على أي وجه تصرّف.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ) (٢٧٧هـ)]

وعن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته»<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (١١٦٨/٢).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٩٧-١٩٨)، والأثر صحيح.

فقد حكى الرازيان إجماع أهل العلم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق مقروءاً أو مسموعاً أو محفوظاً أو غير ذلك، فعلى أي وجه تصرّف لا يخرج بذلك عن كونه كلام الله.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ: «أصحاب الحديث كلهم مجمعون على أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون، وعلى أنه خالق الخير والشر، وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى أن الله تعالى يرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين، وعلى الإيمان بعذاب القبر، لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها نابذوه وباغضوه وبدعوه وهجره، وإنما اختلفوا في اللفظ بالقرآن، لغموض وقع في ذلك، وكلهم مجمعون على أن القرآن بكل حال مقروء، ومكتوب، ومسموع، ومحفوظ، غير مخلوق، فهذا الإجماع»<sup>(١)</sup>.

فقد ذكر الإمام ابن قتيبة أن أهل الحديث مجمعون على أن القرآن بكل حال، وحيثما تصرف مقروء، ومكتوب، ومسموع، ومحفوظ غير مخلوق.

[أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]

وقال أبو عثمان إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ اللهُ: «ويشهد أصحاب الحديث ويعتقدون أن القرآن كلام الله، وكتابته وخطابه ووحيه وتنزيله غير مخلوق،

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٦٤).

وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، ويكتب في المصاحف، كيفما  
تصرّف بقراءة قارئ، ولَفْظٍ لافْظٍ، وحفظ حافظٍ، وحيث تُلِي، وفي أي موضع  
قُرئ، أو كُتب في مصاحف أهل الإسلام، وألواح صبيانهم وغيرها كله كلام  
الله ﷻ<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام الصابوني أن أهل الحديث يعتقدون أن القرآن حيثما  
تصرّف وعلى أي وجه كان فهو غير مخلوق، وهذا إشارة منه لإجماعهم.



(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٣٠).

ضابط: «المُحدثُ في لغة العرب  
التي نزلَ بها القرآنُ بمعنى: المتجددُ»

المعنى الإجمالي:

تضمَّن هذا الضابط: أنَّ الحدوثَ في لغة العرب ليس هو الحدوثُ في اصطلاح أهل الكلام، فإنَّ العربَ يسمُّون ما تجددَ حادثًا، وما تقدَّم على غيره قديمًا.

وعلى هذا؛ فاللهُ وصفَ القرآنَ بأنَّه مُحدثٌ، والمرادُ بالمحدث: هو ما حدَّثَ عند النبي ﷺ وأصحابه؛ وذلك لما علَّمه الله ما لم يعلم، لا أنَّ القرآنَ محدثٌ عند الله، ولا أنَّ الله كان ولا قرآن.

فالمحدثُ الذي أنزلَ جديدًا؛ فإنَّ الله كان يُنزِلُ القرآنَ شيئًا بعدَ شيءٍ، فالمنزَّلُ أولاً هو قديمٌ بالنسبةِ إلى المنزَّلِ آخرًا.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلة الشرعيةُ من الكتاب والسنة، ومن

هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أخبر في هذه الآية الكريمة أَنَّ النبي ﷺ قَبْلَ نزول القرآن عليه ليس عنده عِلْمٌ بالإيمان والشرائع الإلهية، فيكون القرآنُ محدثًا، بمعنى: يُحْدِثُ للنبي ﷺ عِلْمًا لم يكن يعلمه.

وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أطلق على العرجون أنه قديمٌ، وذلك بالنسبة لما تجدد وحدث من العراجين، فدلَّ على أَنَّ المحدثَ بمعنى: المتجدد.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَحْدَثَ إِلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ: «إِنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ لِنَبِيِّهِ مَا شَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النبي ﷺ أخبر عن الله أَنَّهُ يُحْدِثُ لِنَبِيِّهِ ﷺ مِنْ أَمْرِهِ الشرعيِّ ما يشاءُ، وَإِنْ مِمَّا أَحْدَثَهُ مما لم يكن قَبْلَ ذلك عَدَمَ التَّكَلُّمِ فِي

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد تعليقًا بصيغة الجزم، باب: قول الله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] (ص ١٢٩٨).

ووصله أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: رد السلام في الصلاة (ص ١٤٦) (ح ٩٢٤).

وقال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود بنفس الرقم والصفحة: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه أحمد في المسند (ص ٣٤٦) (ح ٤٤١٧)، وسنده حسن.

الصلاة، فعُلم أنَّ المراد بالمحدث: المتجدد.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[هشام بن عبيد الله الرازي (٢٢١هـ)]

قال هشام بن عبيد الله رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، فقال له رجل: أليس الله تعالى يقول: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾. فقال: مُحدثٌ إلينا وليس عند الله بمحدث»<sup>(١)</sup>.

بيَّن الإمام هشام رَحِمَهُ اللهُ أنَّ القرآنَ محدثٌ إلينا بمعنى: متجدد، فإنه لما عَلَّمَنَا اللهُ القرآنَ شيئاً بعد شيء صارَ بالنسبةِ إلينا محدثاً، وهو عند الله ليس بمحدث.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ﴾؛ إنما هو محدثٌ إلى النبي ﷺ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان لا يعلم فعلمه الله تعالى، فلما عَلَّمَهُ اللهُ كان ذلك محدثاً إلى النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنَّ تعليمَ القرآنِ للنبي ﷺ كان بعد عدمِ عِلْمِ النبي ﷺ به، وكان ينزلُ عليه شيئاً بعد شيء، ومن هنا صار القرآنُ

(١) ذكره الذهبي في العلل للعلي العظيم (١٠٧٧/٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٤٦-٢٤٧).

محدثاً بمعنى: متجدد.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ فَإِنَّمَا حَدَّثَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا عَلَّمَهُ اللهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ»<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ المَحْدَّثَ فِي الآيَةِ لَيْسَ هُوَ المَخْلُوقُ، وَإِنَّمَا المَتَجَدِّدُ، فَالْقُرْآنُ إِنَّمَا حَدَّثَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا عَلَّمَهُ اللهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ أَرَادَ: مَحْدَثًا عِلْمُهُ، وَخَبْرُهُ، وَزَجْرُهُ، وَمَوْعِظَتُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: أَنَّ عِلْمَكَ يَا مُحَمَّدُ وَمَعْرِفَتَكَ مَحْدَثٌ بِمَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>.

بَيَّنَّ الإمام ابن بطة أَنَّ الْقُرْآنَ مَحْدَثٌ مِنْ جِهَةِ عِلْمِهِ وَخَبْرِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَالْقُرْآنُ كَانَ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.



(١) خلق أفعال العباد (ص ٦٠).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٨٤ / ٢).



## المطلب الثالث:

### الضوابط المتعلقة بصفة اليدين

وفيه ضابطان:

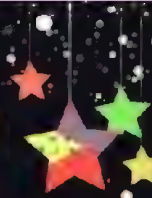
ضابط: «لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ».

ضابط: «يَدُ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ لَا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ».



# تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

ضابط: «لفظ اليدين بصيغة التثنية  
لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النُّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ»

المعنى الإجمالي:

قد تَضَمَّنَ هذا الضابط: أَنَّ لَفْظَ اليدين بصيغة التثنية لا يُرَادُ به إلا يدين حقيقيَّتين؛ لِأَنَّ صيغة التثنية لا يُرَادُ بها إلا حقيقتها، فَاسْتَعْمَالَ لَفْظِ الواحدِ في الاثنين، أو الاثنين في الواحد لا أَصْلَ له في لُغَةِ الْعَرَبِ التي نَزَلَ بها الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الاثنين عَدَدٌ، والأعدادُ نَصٌّ في معناها لا يُتَجَوَّزُ بها، فلا يجوزُ أن يُقالَ: عندي رَجُلٌ ويعنى: رجلين، ولا عندي رجلان ويعنى به: الجنس.

فإذا اتَّضَحَ معنى هذا؛ الضابط فإنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ نَصٌّ في إثباتِ اليدين لله ﷻ؛ وذلك لورودها بصيغة التثنية التي هي نَصٌّ في معناها.

وعليه؛ فلا يجوزُ أن يُرَادَ باليدين: القدرة؛ لِأَنَّ القدرةَ صفةٌ واحدةٌ، ولا يُجوزُ أن يُعَبَّرَ بالاثنين عن الواحدِ.

ولا يجوزُ أن يُرَادَ باليدين أيضًا: النعمة؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللَّهِ لا تُحْصَى، فلا يجوزُ أن يُعَبَّرَ عن النِّعَمِ التي لا تُحْصَى بصيغة التثنية.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافرةٌ في الدلالة على هذا الضابط، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿قَالَ يَإِيلَيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْبُدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُخْضَوْنَهَا﴾ [النحل: ١٨].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ في الآية الأولى عبَّرَ بصيغةِ التثنية، وأضافَ اليدينِ إلى نفسه، وبَيَّنَ في الآية الثانية أَنَّ نعمَ الله لا تحصى، وبالتالي لا يجوزُ أن يُرادَ باليدينِ النعمة؛ لأنَّ نعمَ الله لا تُحصى، فلا يجوزُ أن يعبَّرَ بالاثنتين عن الجمع، فلا يعبَّرُ عن النعمِ التي لا تحصى بصيغةِ التثنية، ولا يجوزُ أيضًا حملُها على القدرة؛ لأنَّ قدرةَ الله واحدةٌ، فلا يجوزُ أن يعبَّرَ بالاثنتين عن الواحد.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١].

وجه الدلالة: أَنَّ الله لم يذكُرْ نفسه بصيغةِ التثنية؛ لأنَّ التثنية نصٌّ في العَدَدِ، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك، وإنما يُعبَّرُ عن نفسه بصيغةِ المفردِ أو الجمعِ، فدلَّ على أَنَّ التثنية نصٌّ في معناها لا يُتجوَّزُ بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

قال الإمام عكرمة رَحِمَهُ اللهُ: «يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» [المائدة: ٦٤]؛ يعني:

اليدين»<sup>(١)</sup>.

[عبد الله بن أبي مُليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: «بل اثنتان»<sup>(٢)</sup>.

فقد فسر الإمام عكرمة قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ باليدين، ولم يقل: النعمتين أو القدرتين، وكذلك الإمام ابن أبي مُليكة، وأكد ذلك بقوله: «اثنتان».

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «ويستحيل أن يُقال: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ نعمته، فكأن ليس له إلا نعمتان مَبْسُوطَتَانِ، لا تُحصَى نعمُهُ، ولا تُستدركُ، فلذلك قلنا: إِنَّ هذا التأويل محالٌ من الكلام»<sup>(٣)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما دعواك أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾. فزعمت تفسيرهما: رزقاه: رزقٌ موسّع، ورزقٌ مقتور، ورزقٌ حلالٌ، ورزقٌ حرامٌ، فقوله: يده، عندك رزقاه.

فقد خرجت بهذا التأويل من حدّ العربية كلّها، ومن حدّ ما يفقههُ الفقهاء، ومن جميع لغات العرب والعجم، فممن تلقّيته؟ وعمّن رويته من أهل العلم

(١) تقدم تخريجه (ص ٤٣).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٤٣).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٠٢).

بالعربية والفارسية؟ فإنك جئت بمحالٍ لا يعقله عجمي ولا عربي، ولا نعلم أحداً من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَلَمَّا قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. استحالَ فيهما كلُّ معنى إلا اليدين<sup>(٢)</sup>.

فقد بيّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أنه يستحيل أن يُقال في اليدين بصيغة التثنية: نعمتاه، وذكرَ وجه الاستحالة، وذلك أننا إذا قلنا: نعمتاه، فكأن ليس له إلا نعمتان مبسوطتان، والله لا تُحصَى نعمه، كما بيّن أن من فسرها بغير اليدين فقد خَرَجَ عن حَدِّ العربية كُلِّها، بل خَرَجَ مِنْ جَمِيعِ لُغَاتِ العرب والعجم، فَلَفِظُ الْيَدَيْنِ لَا يُرَادُ بِهِمَا إِلَّا الْيَدَيْنِ الْحَقِيقَتَيْنِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ: «﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فقالت الجهميّة معنى اليد: النعمة، ولو كَانَ كَمَا زَعَمُوا لَمْ يَقُلْ يَدَاهُ، وَلِقَالَ: بَلْ مَبْسُوطَةٌ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْيَدِ مَعْنَى النِّعْمَةِ لَمْ يَقُلْ بِيَدَيَّ، وَلِقَالَ بِيَدِي أَوْ بِنِعْمَتِي؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نِعْمَتَيْنِ؟»<sup>(٣)</sup>.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ٧٠).

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص ١٢٥).

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٣١٦).

قرّر الإمام ابنُ بطة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لو كَانَ معنى اليَدَيْنِ النعمة، لم يُقْلَ بيديَّ بصيغةِ التثنية، ولقال بيدي أو بنعمتي؛ لأنَّ نعمَ الله أَكْثَرُ من أن تُحصى، كما قرّر أنَّ تفسيرَ اليَدَيْنِ بالنعمة هو تفسيرٌ للجهمية.



ضابط: «يَدُ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ لَا يُعْرَفُ  
اِسْتِعْمَالُهَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ»

المعنى الإجمالي:

قد تضمّن أن اليد بمعنى: القدرة والنعمة لا يجوز استعمالها ألبتة إلا في حق من له يدٌ حقيقية.

فاليد المضافة إلى الحي، إمّا أن تكون يدٌ حقيقية، أو مُستلزمةٌ للحقيقة.

وأما أن تُضاف اليد التي بمعنى: النعمة والقدرة إلى من ليس له يدٌ حقيقية وهو حيٌّ مُتَّصِفٌ بصفات الأحياء فهذا لا يُعرف ألبتة.

وسرُّ هذا: أن الأعمال والعطاء والتصرف لما كان باليد وهي التي تُبَاشِرُهُ، عبّروا بها عن الغاية الحاصلة بها، وهذا يستلزم ثبوت أصل اليد حتى يصح استعمالها في مُجرّد القوّة والنعمة والإعطاء، فإذا انتفت حقيقة اليد امتنع استعمالها فيما يكون باليد<sup>(١)</sup>.

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٩٥٨-٩٥٩).

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

فإنه قد دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، وسأقتصر هنا على ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة عليها، فأقول مستعيناً بالله:

قال تعالى: ﴿أَوْ يَعْزُومَ الَّذِي يَدُّهُ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أن الذي يعفو هو الذي يتولى عقدة النكاح، وعبر باليد مع أنه إنما يعقدها بلسانه؛ لأنه لا يقال ذلك إلا لمن له يد حقيقية<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا».

قالت: فكن يتطاولن أيتهن أطول يداً.

قالت: فكانت أطولنا يداً زينب؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ عبّر عن الصدقة بطول اليد، وهذا مستلزم لثبوت يد الذات، فإن الصدقة إنما تُبَاشَرُ باليد وتكون بها، وهذا يدل على أن يد القدرة والنعمة لا يُعرف استعمالها إلا في حق من له يد حقيقية.

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٩٦٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها (ص ١٠٧٩) (ح ٦٣١٦).

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يجوزُ أن يُقال: بيدهِ إلا لمن هو من ذوي الأيدي؛ لأنَّك إذا قلتَ: بيدي الساعة كذا وكذا كما قلتَ: بين يديها استَحَالَ، وبيدِ العذاب كذا وكذا، وبيدِ القرآن الذي هو مصدقاً لما بين يديه كذا وكذا، أو بيدِ القرية التي جعلها نكالا كذا وكذا استَحَالَ ذلك كله، ولا يستحيلُ أن يُقال: بينَ يديكَ لأنك تعني: أَمَامَهُ وَقُدَّامَهُ بين يديه، فلذلك يجوزُ أن يقال للآقطع إذا كَفَرَ بلسانه: إنه بما كسبت يده؛ لأنه كان من ذوي الأيدي قطعنا أو كانتا معه.

ويستحيلُ أن يقال: بما كسبت يدي الساعة، ويدِ العذاب، ويدِ القرآن؛ لأنه لا يقال: بيد شيءٍ لشيءٍ إلا وذلك الشيءُ معقولٌ في القلوبِ أَنَّهُ من ذوي الأيدي، وأنت أول ما نَفَيْتَ عَنِ اللهِ يديه أَنَّهُ ليس بِذِي يَدَيْنِ، ولم يكن قَطُّ له يدان»<sup>(١)</sup>.

وفيما تقدَّم نقله يتبينُ تقريرُ أئمة السلف لهذا الضابط، فقد بيَّن الإمام الدارمي أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ في كلامِ العربِ أن يُقال «يدان» لمن ليس بِذِي يَدَيْنِ، أو لم يكن قَطُّ ذا يَدَيْنِ، فإن لم يَكُن المضافُ إليه اليَد من دَوِي الأيدي فَإِنَّهُ

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ٦٨).

يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَقَالَ: بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِنْهُ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ: «يَدُ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ لَا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدُ حَقِيقَةٍ».





## المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بالاستواء

وفيه ضابطان:

ضابط: «الاستواء المقيّد بـ»على« يُرادُ به في جميع مواردِه ومَوَاضِعِه:  
الْعُلُوُّ وَالْارْتِفَاعُ».

ضابط: «الاستواء مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ».



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معتلة

ضابط: «الاستواءُ المقيّدُ بـ» على «يرادُ به في جميع موارده ومواضعه: العلوُّ والارتفاعُ»

المعنى الإجمالي:

لفظُ الاستواءِ في كلام العرب نوعان: مُطلقٌ ومُقيّدٌ، فالمطلقُ هو: ما لم يُوصَلْ معناه بحرف جرٍّ، ومعناه: كَمُلَ وتَمَّ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤]. ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيّدُ فثلاثة أضرب:

أحدها: مُقيّدٌ بـ«إلى»، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وهو بمعنى: العلوُّ والارتفاعُ، كما جاء عن أبي العالية أنه قال عند قوله تعالى: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾: «ارتفع»<sup>(١)</sup>.

الثاني: مُقيّدٌ بـ«على»، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وهذا أيضًا معناه العلوُّ والارتفاعُ بإجماع أهل اللغة.

الثالث: مُقيّدٌ بـ«واو مع» التي تعدّي الفعل إلى المفعول معه، نحو:

(١) تقدم تخريجه (ص ٤٢).

استوى الماء والخشبة بمعنى: ساواها<sup>(١)</sup>.

وقد تضمن هذا الضابط بيان معنى الاستواء المقيد بـ«على»، فإن الاستواء المقيد بـ«على» في لغة العرب التي نزل بها القرآن لا يراد به إلا معنى العلو، فهو في جميع موارد ومواضعه التي وردت في القرآن وكذلك في لغة العرب لا يراد به معنى الاستيلاء كما زعمت ذلك الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

فإن معنى كلمة الاستواء مشهور؛ ولهذا لما سئل مالك بن أنس عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»<sup>(٢)</sup>.

ولا يريد الإمام مالك أن الاستواء معلوم في اللغة دون الآية؛ لأن السؤال عن الاستواء في الآية كما يستوي الناس.

ثم إذا كان الاستواء المقيد بـ«على» معلوماً في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلوماً في القرآن<sup>(٣)</sup>.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

لقد دلت على هذا الضابط من ضوابط باب الصفات أدلة من القرآن الكريم والسنة الصحيحة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٨٨٨-٨٨٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٧٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٤).

قال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أمر نبيّه نوحاً عليه السلام إذا ركبَ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى الْفُلِّ أَنْ يشكروا الله ويحمدوه على نجاتهم، فعَبَّرَ عن العُلُوِّ بالاستواء، فدلَّ على أَنَّ الاستواء المقيدَ بـ«على» يرادُ به العلو؛ ولهذا قال الله في الآية الأخرى ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلِّ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِّتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، فعَبَّرَ عن العُلُوِّ في قوله: ﴿تَرْكَبُونَ﴾ بالاستواء.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «خرج النبي ﷺ في رمضان إلى حنين، والناس مختلفون: فصائمٌ ومُفطرٌ، فلما استوى على راحلته دعا بإناءٍ من لبنٍ أو ماءٍ، فَوَضَعَهُ على راحته أو على راحلته، ثم نَظَرَ إلى الناس، فقال الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوِّامِ: أَفْطِرُوا»<sup>(١)</sup>.

أطلق الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه على رُكوبِ النبي ﷺ على راحلته وعلوه عليها لفظَ الاستواء، فدلَّ على أَنَّهُ يَقَرَّرُ أَنَّ الاستواء المقيد بـ«على» يراد به العُلُو.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة الفتح في رمضان (ص ٧٢٤) (ح ٤٢٧٧).

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

قال الإمام مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: ﴿أَسْتَوَى﴾: «علا على العرش»<sup>(١)</sup>.

فقد فسر الإمام مجاهد رَحِمَهُ اللهُ الاستواء المقيد بـ«على» بالعلو.

[محمد بن زياد بن الأعرابي (٢٣١هـ)]

أتى رجل عند ابن الأعرابي، فقال له: «ما معنى قول الله رَحِمَهُ اللهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه:٥]، فقال: هو على عرشه كما أخبر رَحِمَهُ اللهُ، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه إنما استولى.

قال: اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مُضَادٌّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى»<sup>(٢)</sup>.

فقد نهر الإمام ابن الأعرابي رَحِمَهُ اللهُ -وهو أحد أئمة اللغة- من فسر الاستواء المقيد بـ«على» بالاستيلاء، ويبيّن أن الاستيلاء لا يكون إلا عن غلبة، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك، كما بيّن معنى الاستواء وأنه يُراد به العلو.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «فنحن نُؤْمِنُ بخبر الله -جل وعلا- أن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى أَلَمَاءَ﴾ (ص ١٢٧٦).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢).

خالقنا مستوي على عرشه، لا نُبدّل كلامَ الله، ولا نقول قولاً غير الذي قيل لنا، كما قالت الجهميةُ المعطلةُ: أنه استولى على عرشه لا استوى، فبدّلوا قولاً غير الذي قيل لهم، كفعل اليهود لما أمروا أن يقولوا: حطة، فقالوا: حنطة، مخالفين لأمر الله - جل وعلا -، كذلك الجهمية<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَنْ تفسير الاستواء بالاستيلاء لم يقل به إلا الجهمية، وهو من تحريفهم للكلم عن مواضعه، كما بين أنهم قد شابهوا بتحريفهم هذا اليهود، فإن اليهود لما أمروا أن يقولوا: حطة، قالوا: حنطة، مخالفين لأمر الله ﷻ، وكذلك الجهمية لما أمروا أن يقولوا استوى قالوا: استولى.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ: «قال أهل السنة: الاستواء هو: العلو، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾ وليس للاستواء في كلام العرب معنى إلا ما ذكرنا»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الإمام أبو القاسم رَحِمَهُ اللهُ أنه ليس للاستواء في كلام العرب معنى إلا العلو، ونسب ذلك إلى أهل السنة، وهو يُشير بذلك إلى إجماعهم.



(١) التوحيد (١/ ٢٣٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٧٥).

**ضابط:**  
**«الاستواء متعلق بالمشيئة»**

المعنى الإجمالي:

قد تضمن هذا الضابط: أنَّ الاستواء من الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة، فإنَّ الله ﷻ استوى على العرش بعد أن لم يكن مُستويًا عليه، وذلك لأنَّ الله خصَّ الاستواء بأنَّه كان بعد خلق السموات والأرض، وأنَّه على العرش كما قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾؛ فالله ﷻ خلق العرش واختصَّ بالعلوِّ فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء كما أخبر عن نفسه.

ولا يلزم من كون الاستواء متعلقًا بالمشيئة أنَّ الله لم يكن عاليًا حين خلق السموات والأرض؛ لأنَّ الاستواء على العرش أخصُّ من مُطلق العلوِّ، فالاستواء علوٌّ خاصُّ، فكلُّ مستوٍ على شيءٍ عالٍ عليه، وليس كلُّ عالٍ على شيءٍ مستويًا عليه.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابط قد دلَّت عليه الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾

[الحديد: ٤].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ خَصَّ الاستواء بكونه بعد خلق السموات والأرض، كما خَصَّه بأنه على العرش، وهذا التخصيص المكاني والزمني يدلُّ على أنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مُستوياً عليه، فيكون الاستواء متعلقاً بالمشيئة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجل لابن عباس ؓ: «إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ؟

قال تعالى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ۖ (٧) رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا ۖ (٨) وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ۖ (٩) وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧-٣٠]؛ فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض ثم قال: ﴿قُلْ أَبْشِرْكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۖ (٦) وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْنٌ ۖ (١٠) ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩-١١]؛ فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء؟

قال ابن عباس ؓ: «خلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم

استوى إلى السماء فسواهنَّ في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودحوها: أن أخرج منها الماء والمرعى»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه أن الله تعالى استوى إلى السماء بعد خلق السموات والأرض، وعبر بحرف «ثم» الدالُّ على التراخي، فتخصيصه الاستواء بعد خلق السموات والأرض، دليلٌ على أنه يُقرَّر أنه متعلِّقٌ بالمشيئة.

[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين رحمته الله: «ومن قول أهل السنة: إن الله تعالى خلق العرش واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾»<sup>(٢)</sup>.

فقد قرر الإمام ابن أبي زمنين رحمته الله أن استواء الله على العرش كان بعد خلق العرش، فإنه بين أن الله خلق العرش واختصه بالارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم بعد ذلك استوى عليه، فدلَّ على أنه يُقرَّر أن الاستواء من الصفات المتعلقة بالمشيئة، ونسب ذلك إلى أهل السنة وهو يُشير بذلك إلى إجماعهم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص ٨٤٩).

(٢) أصول السنة (ص ٨٨).

## المطلب الخامس: الضوابط المتعلقة بالنزول

وفيه ضابطان:

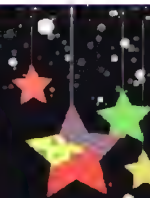
ضابط: «إِثْبَاتُ النَّزُولِ لِلَّهِ ﷻ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ خُلُوعُ الْعَرْشِ».

ضابط: «النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ».



## تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة



الإشعارات

معطلة

ضابط: «إثباتُ النُّزُولِ لله ﷻ  
لا يلزمُ منه خُلُوعُ العرشِ»

المعنى الإجمالي:

النُّزُولُ هو: مَجِيءُ الشيءِ أو الإتيانُ به من علوٍّ إلى سُفْلٍ، هذا هو المفهومُ منه لغةً وشرعاً<sup>(١)</sup>.

فالنونُ والزايُّ واللامُ كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على هبوطِ شيءٍ ووقوعه، ونَزَلَ عن دَائِيتهِ نزولاً، ونَزَلَ المطرُ من السماءِ نزولاً<sup>(٢)</sup>.

ومضمون هذا الضابط: أَنَّ الرَّبَّ ﷻ عند نزوله لا يكونُ شيءٌ أعلى منه، فَإِنَّ اللَّهَ لا يزال هو العَلِيُّ الأَعْلَى، فَلَوْ خلا منه العرشُ حالَ نزوله لكان فوقه شيءٌ وكان غيرَ عالٍ، وهذا ممتنعٌ في حقِّ الله ﷻ، فلا يلزمُ من إثبات النزولِ لله تفرُّغه لمكان وشغله لآخر.

ثم إنَّ المخلوقَ هو الذي إذا نَزَلَ من علوٍّ إلى سُفْلٍ زال وصفه بالعلوِّ

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/١١٠٠).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٤١٧).

وتبدّل إلى وصفه بالسفول، وصار غيره أعلى منه.

وبتقرير هذه القاعدة نكون قد جمعنا بين نصوص إثبات العلوّ لله ﷻ ونصوص إثبات النزول لله سبحانه، فأثبتنا لله النزول حقيقة مع الإقرار بأنه العليّ الأعلى.

ومما يلزم من قال إن الله ينزل ويخلو منه العرش: أن النزول الإلهي لكل قوم هو مقدار ثلاث ليالٍ، وهو يختلف بمقداره بمقدار الليل في الشمال والجنوب، وفي المشرق والمغرب، فثلاث الليل يختلف من بلد إلى بلد، فإنه إذا صار ثلاث الليل عند قوم، فبعده بلحظة ثلاث الليل عند من يقاربهم من البلاد، فيلزم على قول من يخلو منه العرش أن يكون الله ﷻ تحت السموات، وفوق السماء الدنيا، وتحت العرش مقدار ثلاث الليل على كل بلد، فلا يكون فوق العرش قط<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إن الأدلة التي منها استنبط أئمة السلف هذا الضابط كثيرة من الكتاب والسنة، ومنها: قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وقال تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [الشورى: ٤].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يُنْزَلُ رَبُّنَا - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني

(١) شرح حديث النزول (ص ٣٣٠-٣٣١).

فأستجيب له؟! من يسألني فأعطيه؟! من يستغفرني فأغفر له؟!»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، وَالْعُلُوُّ صِفَةٌ مُلَازِمَةٌ لِدَاتِ اللَّهِ ﷻ لَا تَنفَكُ عَنْهُ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ -الذي لا ينطق عن الهوى- بِأَنَّ الرَّبَّ ﷻ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَكُونُ إِثْبَاتُ نَزُولِ اللَّهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَخْلُوَ الْعَرْشَ مِنْهُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَلَّا يَكُونَ فِي وَقْتِ النُّزُولِ هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، الْمَحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ.

وعن أبي هريرة ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ عِنْدَ نَزْوِلِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَقَبْلَ نَزْوِلِهِ، وَبِالتَّالِي فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ النُّزُولِ لِلَّهِ خُلُوهُ الْعَرْشِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ؓ: «ما السمواتُ السبعُ،

(١) تقدم تخريجه (ص ٣٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب: الدعاء عند النوم (ص ١١٧٩) (ح ٦٨٨٩).

والأرضون السبعُ في يَدِ الله إلا كخردلةٍ في يدٍ أحدكم»<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن ابنُ عباسٍ رضي الله عنه أن الله محيطٌ بكل شيءٍ، ولا يُحيط به شيءٌ، وهذا يُبطلُ قول من قال: إن الله إذا نَزَلَ خلا منه العرشُ، فإنّه يلزمُ من هذا القول: إحاطةُ المخلوقِ بالخالق.

[حماد بن زيد (١٧٩)]

وسأل رجلٌ حمادَ بنَ زيد فقال: يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء: «ينزلُ ربُّنا إلى سماء الدنيا» يتحوّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حمادُ بنُ زيد ثم قال: «هُوَ في مكانه يقربُ من خلقه كيف شاء»<sup>(٢)</sup>.

لما سُئِلَ الإمام حماد رحمته الله هل يلزمُ من النزولِ التحوّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ، بيّن أنه في مكانه يقربُ من خلقه كيف شاء، فأثبت قربَه إلى خلقه مع كونه فوقَ العرش.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وعن إسحاق بن راهويه رحمته الله قال: «دخلتُ على ابنِ طاهرٍ، فقال: ما هذه الأحاديثُ تروون أنَّ الله ينزلُ إلى السماء الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يروون الأحكامَ، فقال: ينزلُ ويدعُ عرشه، فقلت: يقدِرُ أن ينزلَ

(١) تقدم تخريجه (ص ٦٦).

(٢) ذكره أبو العباس بن تيمية في شرح العقيدة الأصبهانية (ص ١٨٥)، وسنده صحيحٌ.

من غير أن يخلو منه العرش؟ قال: نعم، قلت: فلم تتكلم في هذا؟! <sup>(١)</sup>.

لما استشكل الأمير عبد الله بن طاهر رَحِمَهُ اللهُ أَنْ اللهُ فوق عرشه وأنه ينزل، وتوهم أن ذلك يقتضي أن يخلو منه العرش، أقره الإمام إسحاق رَحِمَهُ اللهُ أنه فوق العرش، وقال له: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو منه العرش؟ قال الأمير: نعم، فقال الإمام إسحاق: فلم تتكلم في هذا؟!

فبيّن له أنه إذا كان قادرًا على ذلك لم يلزم من نزوله خلوه العرش منه، فلا يجوز أن يُعترض على النزول بأنه يلزم منه خلوه العرش.




---

(١) ذكره ابن تيمية في حديث النزول (ص ١٥٢)، وصحح إسناده، وكذا الألباني في مختصر العلو (ص ١٩٢).

**ضابط:**  
**«النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ»**

المعنى الإجمالي:

قد تَضَمَّنَ هذا الضابط: أن النزولَ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ خَصَّ النزولَ بوقتٍ معيَّنٍ، وهوَ حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ على أنَّه من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

لقد دَلَّتْ على هذا الضابط أدلةٌ من الكتابِ والسنة، ومن الأدلةِ الدالةِ هذا الضابط ما يلي :

عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا -تبارك وتعالى- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخرِ. يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟! من يسألني فأعطيه؟! من يستغفرني فأغفرَ له؟!»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَصَّ النزولَ بوقتٍ معيَّنٍ، وهوَ حينَ يَبْقَى

(١) تقدم تخريجه (ص ٣٥).

ثلث الليل الآخر، وهذا التخصيص يدل على أنه من الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ ﻻ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّ النُّزُولَ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَهَذَا التَّخْصِصُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِئَةِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[ حماد بن زيد (١٧٩هـ) ]

سئل الإمام حماد بن زيد رحمته الله عن حديث: «يَنْزِلُ اللَّهُ ﻻ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» قال: «حَقٌّ، كُلُّ ذَلِكَ كَيْفَ شَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ حَمَادُ رحمته الله عَنْ حَدِيثِ النُّزُولِ، قَالَ: حَقٌّ، وَحَدِيثُ النُّزُولِ فِيهِ تَخْصِصُ نَزُولِ اللَّهِ ﻻ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ حِينَ يَبْقَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَهَذَا التَّخْصِصُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِئَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ حَمَادًا يُقَرُّ بِأَنَّ النُّزُولَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَشِئَةِ.

(١) تقدم تخريجه (ص ٣٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص ١٦٤).

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللهُ: «إذا قال لك الجهمي: أنا كفرْتُ برَبِّ ينزل. فقل: أنا أومنُ برَبِّ يفعلُ ما يشاء»<sup>(١)</sup>.

[يحيى بن معين (٢٣٣هـ)]

وقال الإمام يحيى بن معين رَحِمَهُ اللهُ: «إذا سمعتَ الجهميَّ يقول: أنا كفرْتُ برَبِّ ينزل. فقل: أنا أومنُ برَبِّ يفعلُ ما يريدُ»<sup>(٢)</sup>.

فبيّن الإمامان الفضيل ويحيى بن معين لما سُئِلَا عن النزولِ أن الله يفعل ما يشاء؛ وذلك في معرضِ ردِّهم على الجهمية الذين يُنكروُن تعلقُ النزولِ بالمشيئة.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابضُ الباسطُ، يتحركُ إذا شاء، وينزلُ إذا شاء، ويفعلُ ما يشاء»<sup>(٣)</sup>.

بيّن الإمام الدارمي أن الله ينزلُ إذا شاء؛ أي: في الوقت الذي يشاء، وهذا بيانٌ منه لكونِ النزولِ متعلقًا بالمشيئة.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢).

(٣) نقض عثمان على المريسي (ص ١٦٤).

## المطلب السادس:

### الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ

وفيه ثلاثة ضوابط:

ضابط: «اللَّهُ يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ عَيْنَانَا كَمَا يُرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ».

ضابط: «النَّظَرُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ وَعُدِّيَ بِهِ «إِلَى» اقْتَضَى نَظَرَ الْعَيْنِ».

ضابط: «تَخْصِصُ الْإِدْرَاكِ بِالنَّفْيِ لُغَةً وَشَرْعًا يَقْتَضِي أَنَّ مُطْلَقَ الرُّؤْيَا

لَيْسَ بِمَنْفِيٍّ».



# تحميل كتب و رسائل علمية

قناة عامة



معلومات

[t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah](https://t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah)

رابط الدعوة

الإشعارات

معطلة



ضابط: «الله يُرى في الآخرة بالأبصارِ  
عَيَانًا كما يرى الشمس والقمر»

المعنى الإجمالي:

تضمن هذا الضابط: إثبات رؤية العباد لربهم ﷻ في الآخرة بالأبصار رؤية واضحة كرؤية الشمس والقمر، لا ينالهم بهذه الرؤية ظلم ولا هضم، فالله ﷻ يرى في الآخرة عَيَانًا، ومعنى عَيَانًا: مواجهة ومُقابلة.

وفي هذه القاعدة: تشبيه رؤية الله ﷻ برؤية الشمس والقمر، وليس فيها تشبيه المرئي بالمرئي؛ وذلك أن حرف التشبيه وهو: الكاف، دخل على الرؤية لا على المرئي.

وتشبيه الرؤية بالرؤية يدل على إثبات العلو، وإثبات المُقابلة والمواجهة، فالإنسان لما يرى الشمس والقمر يراها إلى جهة العلو بعيني رأسه، وهي رؤية واضحة.

وفي قولي في القاعدة «الله يُرى في الآخرة» احتراز من رؤية الله في الدنيا، فإن الرؤية في الدنيا على ثلاثة أنواع: إما أن تكون يقظة، وإما أن تكون قلبية، وإما أن تكون منامًا.

فأما رؤية الله في اليقظة: فَإِنَّ أَهْلَ السَّنة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بَعِيْنِهِ، وَلَمْ يَتَنَازَعُوا إِلَّا فِي نَبِيْنَا ﷺ خاصة عندما عُرج به إِلَى السَّمَاءِ.

فَرُؤيةُ اللَّهِ جَائِزَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَكِنِهَا لَمْ تَقَعْ؛ لِعَجْزِ أَبْصَارِنَا عَنْ رُؤيةِ ﷻ، لَا لِأَجْلِ امْتِنَاعِ رُؤيةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ، إِذَا حَدَقَ الْإِنْسَانُ الْبَصَرَ فِيهِ ضَعُفَ عَنْ رُؤيةِ، لَا لِامْتِنَاعٍ فِي ذَاتِ الْمَرْتِي، وَإِنَّمَا لِعَجْزِ الرَّائِي، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمَخْلُوقِ الضَّعِيفِ فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ ﷻ؟!

وَأما رؤية الله بالقلب: فَالَّذِي عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَأُئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَحْصُلُ لِلْقُلُوبِ مِنَ الْمَشَاهِدَاتِ مَا يُنَاسِبُ حَالَهَا، وَأَنَّ مَشَاهِدَاتِ الْقُلُوبِ تَحْصُلُ بِحَسَبِ إِيْمَانِ الْعَبْدِ<sup>(١)</sup>.

وَأما رؤية الله في المنام: فَرُؤيةُ اللَّهِ فِي الْمَنَامِ وَاقِعَةٌ، وَتَكُونُ الرُّؤيةُ عَلَى صُورَةٍ تُنَاسِبُ اعْتِقَادَ الرَّائِي فِي رَبِّهِ<sup>(٢)</sup>.

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ وَهُوَ: إِذَا ثَبَّتَ بِالنُّصُوصِ الصَّحِيْحَةِ، وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ رُؤيةُ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، فَمَا حُكْمُ مَنْ جَحَدَ ذَلِكَ؟

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٣٦-٣٣٧)، (٥/٢٥١).

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي الْمَنَامِ يُمْكِنُ رُؤيةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ صُورَةٍ». نَقَضَ الدَّارِمِيُّ عَلَى الْمَرِيْسِيِّ (ص ٤٦١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «رُؤيةُ اللَّهِ فِي الْمَنَامِ جَائِزَةٌ». شَرْحُ السَّنَةِ (١٢/٢٢٧).

وجوابه: أنه كافر؛ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ فَقَدْ كَفَرَ، عَلَيْهِ لعنةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ»<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

قد دلت على هذا الضابط الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

عن جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ سترون ربكم عياناً»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قلنا: يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال ﷺ: «هل تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟» قلنا: لا، قال: «فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتهما»<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أخبر أن الله يُرى يوم القيامة عياناً، وأن رؤيته ﷺ تكون واضحة كوضوح رؤية الشمس والقمر.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: «النَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) ذكره ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٤١٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (١٢٧٩) (ص ٧٤٣٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد (ص ١٢٨٠) (ح ٧٤٣٩).

بأعينهم»<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الله يُرَى يومَ القيامة بالأبصار، وأنَّ الناسَ ينظرونَ إليه ﷺ يومَ القيامة بأعينهم.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «فإذا كان يومُ القيامة تجلَّى لمن آمَنَ به، وصدَّقَ رسَلَه، وكتبَه، وآمَنَ برؤيَتِه، وأقرَّ بصفاته التي وَصَفَ بها نفسَه، حتَّى يَرَوْه عَيَانًا؛ مثوبةً منهم لهم وإكرامًا؛ ليزدادوا بالنَّظَرِ إلى مَنْ عبُدوه بالغيب نعيمًا، وبرؤيَتِه فرحًا واغترابًا، ولم يحرمُوا رؤيَتِه في الدنيا والآخرة جميعًا، وحجب عنه الكفار يومئذ؛ إذ حُرِّمُوا رؤيَتِه كما حُرِّمُوا في الدنيا؛ ليزدادوا حسرة وثبورًا»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ المؤمنين يرون الله يومَ القيامة عَيَانًا؛ إكرامًا لهم ومثوبة، وأما الكفار فيُحَرِّمُونَ مِنْ رُؤْيِيهِ اللهُ ﷻ؛ زيادةً في الحسرة والثُّبُورِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنَّ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ

(١) أخرجه الأجرى في الشريعة (٢/ ٩٨٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣)

/ (٥٥٥)، وسنده صحيح.

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٢٥).

يرون الله يوم القيامة مُخْلِياً بِهِ ﷻ ، وذكر تشبيه النبي ﷺ رؤية القمر خالقهم ذلك اليوم بما يُدركُ عليه في الدُّنيا عَيَانًا، ونَظَرًا، ورُؤْيَةً<sup>(١)</sup>.

عَقَدَ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ بَابًا فِي بَيَانِ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ رُؤْيَا الرَّبِّ ﷻ بِرُؤْيَا الْقَمَرِ فِي كَوْنِهَا عَيَانًا وَنَظَرًا.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «فِي رَأْيِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ فِي لَيْلَةِ الْبَدْرِ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، كَمَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْقَمَرِ، وَلَمْ يَقَعْ التَّشْبِيهُ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالَاتِ الْقَمَرِ فِي التَّدْوِيرِ، وَالْمَسِيرِ، وَالْحُدُودِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهُ بِهَا عَلَى أَنَّا نَنْظُرُ إِلَيْهِ ﷻ كَمَا نَنْظُرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَا يُخْتَلَفُ فِي الْقَمَرِ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ اللَّهَ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ كَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ هَذَا التَّشْبِيهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الرُّؤْيَا لَا فِي الْمَرْتَبَةِ، فَيَرَوْنَ اللَّهَ ﷻ رُؤْيَا وَاضِحَةً لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا، كَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ رُؤْيَا وَاضِحَةً.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ التِّيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ

(١) التوحيد (١/٣٩٣).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص ٢٩٨).

يَرُونَ اللَّهَ - تبارك وتعالى - بأَبْصَارِهِمْ يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

فقد حكى الإمام التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السَّنةِ هُوَ أَنَّ رُؤْيَا  
المؤمنين لربهم رَجَاءٌ يوم القيامة تكونُ بالأَبْصَارِ.




---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٥١).

**ضابط: «النَّظَرُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ  
وَعُدِّي بِهِ «إِلَى» اقْتَضَى نَظَرَ الْعَيْنِ»**

المعنى الإجمالي:

وقد تَضَمَّنَ: أَنَّ النَظَرَ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّهُ، وَعُدِّي بِحَرْفِ «إِلَى» كَانَ مَعْنَاهُ نَظَرَ الْعَيْنِ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِن رَّبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ نَظَرَ الْعَيْنِ - الَّتِي فِي الْوَجْهِ - إِلَى الرَّبِّ ﷻ.

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إِنَّ هَذَا الضَّابِطَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ مَا يَلِي:

قال تعالى: ﴿قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾

[البقرة: ١٤٤].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا قَرَنَ التَّغْلِبَ بِذِكْرِ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، عَلَّمَ أَنَّهُ أَرَادَ مِنْ ذَلِكَ نَظَرَ الْعَيْنَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي الْوَجْهِ، فَذَكَرَ الْوَجْهَ وَإِنَّمَا أَرَادَ تَقَلُّبَ عَيْنَيْهِ نَحْوَ السَّمَاءِ.

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَفُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ لما أرادَ بالنَّظَرِ الانتظار لم يُعِدَّهُ بـ «إلى»، ولم يقرِّنه بالوجه، وهذا يدلُّ على أنَّ النظرَ إذا قُرِنَ بالوجه وعُدِّيَ بـ «إلى» اقتضى نظَرَ العين.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابنُ عباس ؓ: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]: «وأكثرُ الناس تنظُرُ إلى ربِّها عَيَانًا بلا حجاب»<sup>(١)</sup>.

وقال ؓ: «﴿وَبُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾؛ يعني: حسنُها ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾»، قال: نظرت إلى الخالق ﷻ»<sup>(٢)</sup>.

فقد فسر الصحابيُّ الجليل ابن عباس ؓ النظرَ في الآية بالنَّظَرِ إلى الربِّ عَيَانًا، وهذا يدلُّ على أنه يُقرَّر أنَّ النظرَ المُعَدَّى بـ «إلى» والمضافَ إلى الوجه لا يقتضي إلا نظَرَ العين.

(١) ذكره البغوي في تفسيره (٨/ ٢٨٤).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٦١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٩٩٠)، وسنده ضعيف.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رَحِمَهُ اللهُ: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، تَنْظُرُ إِلَى رَبِّهَا نَظْرًا<sup>(١)</sup>.

[الحسن البصري (١١٠هـ)]

وقال الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: حسنة  
﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، قال: تنظر إلى الخالق، وحُقَّ لها أن تنضُرَ وهي تنظر إلى  
الخالق<sup>(٢)</sup>.

فقد فسر الإمامان عكرمة والحسن النظر في الآية الكريمة بالنظر إلى  
وجه الله ﷻ، كما بيّن الإمام الحسن البصري أنه ينظرها إلى الله ﷻ حُقَّ لها  
أن تنضُر.

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

وسئل الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ عن قوله ﷻ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا  
نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾ أَتَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ ﷻ؟ قال: «نعم» ف قيل له: إن قومًا يقولون: ننتظر ما  
عنده، قال: «بل ننظرُ إليه نظرًا، فقد قال موسى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِىْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾  
[الأعراف: ١٤٣].

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣٣/١٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٢١)، وعبد الله  
في السنة (١/٢٦١)، وهو صحيح الإسناد، وقد صححه ابن حجر في الفتح (١٣/٥٢٣).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣٣/١٤)، وعبد الله في السنة (١/٢٦١)، وهو صحيح  
الإسناد.

وقال الله ﷻ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُشِيرُ إِلَىٰ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٥]»<sup>(١)</sup>.

فقد أنكر الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ عَلَى مَنْ فَسَّرَ الْآيَةَ بِالانتظار، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ النَّظَرُ إِلَى اللَّهِ نَظْرًا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَقَرَّرُ أَنَّ النَّظَرَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ وَعُدِّيَ بِـ «إِلَى» اقْتَضَى نَظَرَ الْعَيْنِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾؛ يعنى: الحسن والبياض ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [المطففين: ١٥]؛ يعنى: تُعَايِنُ رَبَّهَا فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّظَرِ فِي الْآيَةِ هُوَ: أَنَّ تُعَايِنَ رَبَّهَا فِي الْجَنَّةِ، وَهَذَا تَقْرِيرٌ مِنْهُ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ.



(١) ذكره ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٤١٥)، وسنده صحيح.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ١٨٥).

**ضابط:** «تخصيص الإدراك بالنفي لغةً وشرعاً  
يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي»

### المعنى الإجمالي:

مضمونه: أن الإدراك هو: الإحاطة بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ على مجرد الرؤية، فإذا نفى الإدراك لم تُنفَ الرؤية، بل نفى الإدراك يدلُّ على وجود الرؤية، فالربُّ ﷻ يُرى، ولا يدرك، فيرى من غير إحاطة ولا حصر.

فنفي الإدراك في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أدلُّ على جواز رؤية الله منه على امتناعها، فإن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، فلا يمدح الربُّ به، وإنما يمدح الربُّ بالعدم إذا تَضَمَّنَ أمراً وجودياً، فالمدح في كونه لا يُحاطُ به وإن رُئي، أما لو كان المراد بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾؛ أنه لا يُرى بحالٍ لم يكن في ذلك مدحٌ ولا كمالٌ، لمشاركة المعدوم له في كونه لا يُرى.

فإذن؛ يكون المعنى أنه يُرى ولا تُدركه الأبصار<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٦-٣٧)، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص ٣٧٠).

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إِنَّ هَذَا الضَّابِطَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ مَا يَلِي:

قال تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُمْ مَشْرِيقًا﴾ ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا تَرَوْا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُورُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿الشعراء: ٦٠-٦٢﴾.

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ أَنَّ قَوْمَ فِرْعَوْنَ اتَّبَعُوا قَوْمَ مُوسَى، وَتَرَاءَى الْجَمْعَانِ أَي: رَأَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ، فَخَشِيَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ فَقَالُوا: إِنَّا لَمَذْكُورُونَ، فَنفَوْا الْإِدْرَاكَ وَلَمْ ينفُوا الرُّؤْيَا، فَقَالَ مُوسَى كَلَّا، فَنفَى أَيْضًا الْإِدْرَاكَ وَلَمْ ينفِ الرُّؤْيَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ نفْيَ الْإِدْرَاكِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ نفْيُ الرُّؤْيَا، بَلِ الرُّؤْيَا تُثَبِّتُ مَعَ نفْيِ الْإِدْرَاكِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

عن عكرمة عن ابن عباس ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]؛ قال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَبَّهُ ﷻ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ ذَلِكَ: أَلَيْسَ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؟! فَقَالَ لَهُ عَكْرَمَةُ: أَلَيْسَ تَرَى السَّمَاءَ؟ قال: بَلَى، قال: «أَوْ كُلُّهَا تَرَاهَا؟!»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمام عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ لِمَنْ احتج بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/٦٦)، والآجري في الشريعة (٢/١٠٤٨).

﴿الْأَبْصَرُ﴾ على نفي رؤية الله ﷻ، أن الإدراك في الآية بمعنى: الإحاطة، ومثّل على ذلك برؤية السماء، فإننا نراها ولا نحيطُ بها رؤيةً.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «فأما حَجَّتُهُ وخصومته بقول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾؛ فإن معنى ذلك واضح لا يخيل على أهل العلم والمعرفة؛ ذلك أنك تنظرُ إلى الصغير من خلق الله فيما يُدرِكُه بصرك، ولا يحيطُ نظرُك، فالله تعالى أجَلُّ وأعظَمُ من كلِّ شيء يُدرِكُه بَصَرٌ، وإنما الإدراك أن يحيطَ البَصَرُ بالشيء حتى يراه كله فذلك الإدراك.

ألا ترى أنك ترى القمرَ فلا ترى منه إلا ما ظهر من وجهه، ويخفى عليك ما غابَ من قفاه، وكذلك الشمس، وكذلك السماء، وكذلك البحر، وكذلك الجبل، وإنَّ الرجلَ لَيَكَلِّمُك وهو معك فما يُدرِكُه بصرك، وإنما تنظرُ منه إلى ما أقبلَ عليك منه، فإنما قول الله ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ﴾ لا تحيطُ به لعظمته وجلاله.

ولكنَّ الجهميَّ عدو الله إنما ينزِعُ إلى المتشابهِ ليفتنَ الجاهلَ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الإدراك هو: أن يحيطَ البَصَرُ بالشيء حتى يراه كله، وذكر أنَّ الإنسانَ ينظرُ إلى الصَّغيرِ من خلقِ الله فيما يُدرِكُه

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٧٢).

بصره، ولا يحيطُ نظرُه به، كالقمر فإنك ترى منه ما ظهر من وجهه دون قفاه،  
فالله تعالى أجلُّ وأعظمُ من كلِّ شيء يُدرِكُه بصرُ، وبالتالي فإنَّ الإمامَ يُقرِّرُ أنَّ  
نفى الإدراك يدلُّ على وجود رؤيةٍ من غير إحاطة.

[محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ اللهُ: «فإن قال قائلٌ: فما تأويل قوله: ﴿لَا  
تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾؟

قيل له: معناها عند أهل العلم؛ أي: لا تحيطُ به الأبصارُ، ولا تحويه  
عَبَلٌ، وهم يَرَوْنَهُ من غير إدراكٍ، ولا يَشْكُونُ في رؤيته كما يقول الرجل:  
رأيتُ السماءَ، وهو صادقٌ، ولم يُحِطْ بصرُه بكلِّ السماء ولم يُدرِكها، وكما  
يقول الرجل: رأيتُ البحرَ، وهو صادقٌ، ولم يدرك بصره كلَّ البحرِ، ولم  
يُحِطْ ببصره، هكذا فسره العلماءُ إن كنت تعقلُ»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام الآجري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لا يلزَمُ من نفى الإدراك في الآية نفى  
الرؤية، وأنَّ معنى الآية: أَنَّهُ لا تحيطُ به الأبصارُ، وهم يَرَوْنَهُ من غير إدراكٍ،  
ومثَّل على الإدراك بمعنى الإحاطة: برؤية السماء والبحر، فإننا نراهما لكن  
من غير إحاطة.



(١) الشريعة (٢/١٠٤٨).

## الفصل الرابع : القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب الأسماء والصفات

وفيه سبع عشرة قاعدة:

قاعدة: «الأسماء المتواطئة تقتضي أن يكون بين الاسمين قدرٌ مشتركٌ وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين».

قاعدة: «الاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات».

قاعدة: «الله بائنٌ من خلقه ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته».

قاعدة: «ما أُضيفَ إلى الله من الصفات فهو صفةٌ له غير مخلوقة، وما أُضيفَ له من الأعيان فهو بائنٌ عنه مخلوق».

قاعدة: «العدولُ بأسماء الله وصفاته عن معانيها وحقائقها الثابتة لها إلحادٌ يجب تركه».

قاعدة: «امتناعُ صرفِ دلالةِ الكتابِ والسُّنةِ عن ظاهرها المُتبادِرِ منها  
إلا بِدليلٍ شرعيٍّ».

قاعدة: «جحدُ الأسماءِ والصفاتِ يلزَمُ مِنْهُ إنكارُ الذاتِ».

قاعدة: «وُجوبُ السُّكوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ».

قاعدة: «القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في بعضٍ».

قاعدة: «القولُ في الصفاتِ كالقولِ في الذاتِ».

قاعدة: «الصفةُ تدخلُ في مُسمًى الاسمِ».

قاعدة: «صِدْقُ المُشْتَقِّ لا يَنفَكُ عَن صِدْقِ المُشْتَقِّ مِنْهُ».

قاعدة: «الصفةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ المَحَلِّ».

قاعدة: «اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى  
مُتَعَلِّقِهَا».

قاعدة: «وُجوبُ التَّوَقُّفِ فِي الألفاظِ المُجَمَّلَةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ إِبْتَاتُهَا  
وَلَا نَفْيُهَا».

قاعدة: «مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصْطِلَاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِعٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ».

قاعدة: «الأسماء المتواطئة تقتضي  
أن يكون بين الاسمين قدر مشترك  
وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين»

### المعنى الإجمالي:

إنَّ المقصودَ من مخاطبة الله لعباده بأوصافه - التي هي بالنسبة إليهم غيبٌ - تعريفُ المخاطبينَ به <sup>جَلَّالَهُ</sup> ولا يتأتَّى ذلك إلا بإخبارهم عن ألفاظٍ فيها نوعُ اشتراكٍ بينها وبين ما يعرفه المخاطبونَ؛ ليعرفوا ويفهموا هذه الأوصافَ التي أخبرهمُ اللهُ بها، وإلا فلو خُوطِبُوا بما لا يعرفون لَجَهِلُوا معنى ما أخبروا به، وهذه هي حقيقةُ الألفاظِ المتواطئةِ، فإن فيها اشتراكًا، وتمييزًا عن المخلوقات بما يَقْطَعُ الشَّرْكَ.

فأسماء الله من قبيل الأسماءِ المتواطئةِ عند أهل السنة والجماعة، بل عند عامة الناس من الصفاتية وغيرهم، والأسماءُ المتواطئةُ تقتضي أن يكون بين المسمَّيين قدرٌ مشتركٌ، وإن كان المسمَّيان مختلفين أو متضادين.

والمرادُ بالقدرِ المشتركِ: هو مُسمَّى اللفظِ عند الإطلاق، فإنَّ الله <sup>جَلَّالَهُ</sup> قد سَمَّى نفسه بأسماء، ووصفَ نفسه بصفاتٍ، وقد سَمَّى خلقه ببعض تلك

الأسماء، ووصفهم ببعض تلك الصفات، وهذه الأسماء والصفات التي هي للمخلوق تشترك مع أسماء الله وصفاته في المسمى فقط، يعني: بقطع النظر عن الإضافة والتخصيص، أما إذا قيّد بأحد المحلّين تقيّد به.

فإذا قيل مثلاً: سميعٌ كان هذا الاسم متناولاً للخالق والمخلوق، وإن كان الخالق أحقّ به من المخلوق، وهو حقيقةً فيهما.

أما إذا قيل: سمع الله وعلمه اختصّ هذا بالله، ولم يبق للمخلوق دخول في هذا المسمى، وكان حقيقةً لله وحده.

وكذلك إذا قيل: سمع المخلوق وعلمه اختصّ ذلك بالمخلوق وكان حقيقةً للمخلوق، فالأسماء المتواطئة فيها اشتراك وتمييز بما يقطع الشراكة.

وكون أسماء الله وصفاته من باب الأسماء المتواطئة؛ لأنّ لها معنى كلياً يدرك من مطلق معنى الصفة، وهذا المعنى الكلّي الذهني يشترك فيه الخالق والمخلوق، فالعلم مثلاً له معنى مطلق وعام، وهكذا السمع والبصر وغيرها من الأسماء والصفات.

والمعاني لا تكون مطلقة وعامة إلا في الأذهان لا في الأعيان.

فالقول بأنّ بين المسميين قدرًا مشتركًا، لا يقصد به أن يكون في الخارج عن الأذهان أمرٌ مشترك بين الخالق والمخلوق، فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيءٌ مشترك بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق؟!

وعلى ما تقدّم تقريره؛ فالاسم والصفة من هذا النوع له ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول: من حيث هو، مع قطع النظر عن تقييده بالربّ أو بالعبد.

الاعتبار الثاني: اعتباره مضافاً إلى الربّ مختصاً به.

الاعتبار الثالث: اعتباره مضافاً إلى العبد مُقيّداً به.

فما لزم الصفة من حيث هي يجب إثباته ولا يصح نفيه؛ إذ إن نفيه يلزم منه نفي الصفة.

فمثلاً: يلزم من صفة السمع من حيث هي: إدراك المسموعات، ومن صفة البصر: إدراك المبصرات، فهذه اللوازم يمتنع رفعها عن الصفة، فإنها ذاتية لها، ولا ترتفع إلا برفع الصفة.

وأما ما لزم الصفة باعتبار إضافتها إلى العبد؛ فهذا يجب نفيه عن الله، فمثلاً: حياة العبد يلزم منها النوم والسنة والحاجة إلى الغذاء ونحو ذلك.

وما لزم الصفة باعتبار إضافتها واختصاصها بالله تعالى؛ فإنه لا يثبت للمخلوق بوجه، فمثلاً: علم الله الذي يلزمه القدم والوجوب والإحاطة بكلّ معلوم، لا يمكن إثباته للمخلوق<sup>(١)</sup>.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إن النصوص الشرعية متضافرة في الدلالة على هذه القاعدة من قواعد

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٢٩٠-٢٩٢)، ومختصر الصواعق للموصلي (٢/

باب الرَدِّ والمناظرة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَضَافَ الْعِلْمَ إِلَى الْعَبْدِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ لَا يَحِيطُ الْعَبْدُ بِهِ، بِخِلَافِ عِلْمِ الْمَخْلُوقِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا أُضِيفَ لِلَّهِ اخْتَصَّ بِهِ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ عِلْمُ الْمَخْلُوقِينَ.

كما أَنَّ تَقْسِيمَ الْعِلْمِ إِلَى عِلْمِ الْخَالِقِ وَعِلْمِ الْمَخْلُوقِ الْمَحْدَثِ، يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَاطِئَةِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس ؓ (٦٨ هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابن عباس ؓ: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن ابن عباس ؓ أَنَّ مَا فِي الْجَنَّةِ يَشْتَبِهُ مَعَ مَا فِي الدُّنْيَا فِي الْأَسْمَاءِ فَقَطْ دُونَ الْحَقَائِقِ، وَهَذَا الْاِشْتِبَاهُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّمَاثُلُ، وَهَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الْأَسْمَاءِ

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٢٨/١)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢١٩/٥ - ٢٢٠).

المتواطئة، فإذا كان هذا بين مخلوق ومخلوق فكيف بين الخالق والمخلوق.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ مخاطبًا الجهمية منكرة الصفات: «إذا سألهُم الناس عن قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وما تفسيره؟ يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، وهو تحت الأرضين السابعة كما هو على العرش، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا ينظرُ إليه أحدٌ في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يُعرفُ بصفةٍ ولا بفعل، ولا له غايةٌ ولا له متهى، ولا يدركُ بعقل، وهو وجهٌ كُلُّهُ، وهو علمٌ كُلُّهُ، وهو سَمْعٌ كُلُّهُ، وهو بصرٌ كُلُّهُ، وهو نورٌ كُلُّهُ، وهو قدرةٌ كُلُّهُ، ولا يكون شيئ من مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نواحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثَقِيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلوم أو معقول، وكل ما خطر بقلبك أنه شيءٌ تَعْرِفُهُ فهو على خلافِهِ!

قال أحمد: فقلنا فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء.

فقلنا: إن الشيء الذي لا كالأشياء قد عَرَفَ أهلُ العقل أنه لا شيء.

فعند ذلك تبَيَّن للناس أنهم لا يُثْبِتُونَ شيئًا، ولكنهم يَدْفَعُونَ عن أنفسهم الشُّنْعَةَ بما يُقَرُّون من العلانية<sup>(١)</sup>.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٠٧-٢١١).

فقد بين الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ اللهَ شَيْءٌ وَيَشْتَرِكُ مَعَ غَيْرِهِ فِي مُسَمًى ذَلِكَ اللفظ، وأما القول بأنه شيءٌ لا كالأشياء فبين أن هذا قد عَرَفَ أَهْلُ الْعَقْلِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ، فنفي القدر المشترك إلحادٌ، وتعطيل لأسماء الله وصفاته.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «كُلُّ مَنْ فَهِمَ عَنْ اللهِ خِطَابَهُ، يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسَامِي، الَّتِي هِيَ اللهُ تَعَالَى أَسَامِي، بَيْنَ اللهِ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مِمَّا قَدْ أَوْقَعَ تِلْكَ الْأَسَامِي عَلَى بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ، لَيْسَ عَلَى مَعْنَى تَشْبِيهِ الْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ؛ لِأَنَّ الْأَسَامِي قَدْ تَتَّفَقُ، وَتَخْتَلِفُ الْمَعَانِي.

فالنور وإن كان اسمًا لله، فقد يقع اسمُ النورِ على بعضِ المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسمُ الله في المعنى مثل النور الذي هو خلقُ الله.

قال الله -جل وعلا-: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [النور: ٣٥].

واعلم أيضًا أن لأهل الجنة نورًا يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، وقد أوقع الله اسمَ النورِ على معان.

وربُّنا -جل وعلا- الهادي، وقد سَمَّى بَعْضَ خَلْقِهِ هَادِيًا، فَقَالَ ﷺ لِنَبِيِّهِ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] فَسَمَّى نَبِيَّهَ ﷺ هَادِيًا، وَإِنْ كَانَ الْهَادِي اسْمًا لِلَّهِ ﷻ.

واللهُ الوارثُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، وقد

سَمَّى اللهُ مَنْ يَرِثُ مِنَ الْمَيِّتِ مَالَهُ وَارِثًا، فَقَالَ ﷻ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فتفهّمُوا يا ذوي الحِجَا ما بَيَّنْتُ في هَذَا الْفَصْلِ تَعَلَّمُوا وَتَسَيَّقُوا: أَنْ لَخَلَقْنَا ﷻ أَسَامِي، قَدْ تَقَعُ تِلْكَ الْأَسَامِي عَلَى بَعْضِ خَلْقِهِ فِي اللَّفْظِ، لَا عَلَى الْمَعْنَى<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْأَسَامِي تَتَّفَقُ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ اللهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَهَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَاطِئَةِ.

كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ تَخْتَصُّ، وَمِثْلَ عَلَى ذَلِكَ بِاسْمِ النُّورِ وَالْهَادِي وَالْوَارِثِ .

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «ذِكْرُ آيَةٍ تَدُلُّ عَلَى وَحْدَانِيَةِ الْخَالِقِ بِأَنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، وَجَعَلَهُمْ سَمِيعًا بَصِيرًا يَسْمَعُونَ وَيُبْصِرُونَ، وَهِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَعَارَةِ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى لَخَلْقِهِ لِيَعْرِفُوا نِعْمَةَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، فَتَسَمَّى بِالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ، وَسَمَّى عَبْدَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، فَاتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ الْمَعَانِي؛ إِذْ لَمْ يَشْبِهْ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى مُنَبِّهًا عَلَى قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ

(١) كتاب التوحيد (١/ ٩٠-٩١).

أَمْشَاجُ نَبْتِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿[الإنسان: ٢]﴾، وقال ﷺ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]»<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام ابن منده رَحِمَهُ اللهُ مَا بَيْنَهُ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَسَمَّى  
بِالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ وَسَمَّى عَبْدَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، فَاتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتِ  
الْمَعَانِي.



(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد (١/٢٥٦).

قاعدة: «الاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات  
لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات»

المعنى الإجمالي:

ومضمونها: أنَّ الاتفاق في اللفظ والمعنى الكلِّي بين اسمين أو وصفين لا يلزم منه المساواة في المسميات والموصوفات، فأهل السنة يُثبتون جميع صفاته التي وصفَ الله بها نفسه، ووصفه بها رسله، وإن شاركت أسماء صفاته أسماء صفات غيره، كما أنَّ له أسماءً قد يُسمَّى بها غيره، مثل رءوف، رحيم، عليم، سميع، مع نفي المشابهة في الحقيقة والمماثلة.

ومن الأمثلة على هذه القاعدة: لفظ الوجود، فإنه من المعلوم ضرورة أنَّ الوجودَ منه ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسه، ومنه ما هو محدثٌ ممكنٌ، يقبل الوجودَ والعدمَ كالإنسان، فهذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكونَ وجودُ هذا مثلَ وجودِ هذا، بل وجودُ الله يَخُصُّه وجودُ الإنسان يَخُصُّه، واتفاقهما في اسمٍ عامٍّ -وهو لفظ الوجود- لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم.

ومما يجب أن يُعلَمَ عند شرح هذه القاعدة: أنَّ اتفاق المسميين في

بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعية والعقلية، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، فما هو من خصائص الله لا يجوز أن يشركه فيه مخلوق.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت الأدلة على تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤].

وقال تعالى في وصف الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ سَمِيَ نفسه سَمِيعًا بَصِيرًا، وَسَمِيَ غيره أيضًا سَمِيعًا بَصِيرًا، ولا يلزم من ذلك تماثل المسميات، فإن الله قد نفى أن يكون سمعه وبصره كسمع وبصر المخلوق فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ: الْعِبَاد - عُرَاءَ غُرْلًا بِهِمَا». قال: قلنا وما بهما؟ قال: «ليس معهم شيء»، ثم يناديهم بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ: «أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدِّيان»<sup>(١)</sup>.

(١) تقدم تخريجه (ص ١٤٠).

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلاً على أنَّ صوتَ الله لا يُشبهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ الله ﷻ يسمعه مَنْ بعدَ كما يسمعه مَنْ قَرَّبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميع الصفات هي من بَابِ وَاحِدٍ، فهي وإن اشتركت مع أسماء وصفات المخلوقين فإنه لا يلزم من ذلك الاشتراك في المسمَّيات والموصوفات.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عائشة بنت أبي بكر (هـ ٥٨)]

عن عائشة الصديقة بنت الصديق ﷺ قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها فكان يخفي عليّ كلامها فأنزل الله ﷻ ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾»<sup>(١)</sup>.

بيّنت عائشة ﷺ أنَّ سمعَ الله ليس كسمع الإنسان، فإنَّ الله قد سمعَ صوت المجادلة من فوق سبع سموات كما أخبر الله بذلك، ولم يخفَ عليه شيءٌ من حديثها، وأما سمعُ الإنسان فهو قاصرٌ، فإنَّ عائشة ﷺ في الحجرة نفسها وقد خفيَ عليها بعض حديث المجادلة، فالاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات لا يلزم منه التماثل في المسمَّيات والموصوفات.

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق، باب: الظهار (ص ٥٣٦) (ح ٣٤٦٠)، وصححه الألباني.

[ عبد الله بن عباس (هـ ٦٨) ]

عن ابن عباس رضي الله عنه أنه حَدَّثَ بِحَدِيثٍ، فقال رجلٌ عنده: «فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ»، فقال ابنُ عباسٍ: «بِسْمَا قُلْتَ! إِنَّ اللَّهَ هُوَ عَلِيمٌ، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ عَالِمٍ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه أَنَّ اللَّهَ وَإِنْ اشْتَرَكَ مَعَ غَيْرِهِ فِي أَصْلٍ مَعْنَى صِفَةِ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ فَوْقَ كُلِّ عَالِمٍ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْاِشْتِرَاكِ التَّمَاثُلُ.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (هـ ١٠٤)]

وقال الإمام عكرمة رحمته الله: «عِلْمُ اللَّهِ فَوْقَ كُلِّ أَحَدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بيَّن الإمام عكرمة رحمته الله مَا بَيَّنَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مِنْ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ فَوْقَ عِلْمِ كُلِّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِشْتِرَاكِ فِي أَصْلٍ مَعْنَى صِفَةِ الْعِلْمِ التَّمَاثُلُ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (هـ ٢٨٠)]

وقال الإمام الدارمي رحمته الله: «وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى الْبَشَرُ بِبَعْضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً لِصِفَاتِهِمْ، فَالْأَسْمَاءُ فِيهَا مُتَّفَقَةٌ، وَالتَّشْبِيهُ وَالْكِيفِيَّةُ

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٢٦/٢)، ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/

٣٦)، وسنده ضعيف.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/٣٦)، والأثر صحيح.

مُفْتَرَقَةٌ<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الأسماء والصفات المشتركة بين الخالق والمخلوق هي مُتَّفَقَةٌ في الأسماء فقط، وأمّا في الخصائص، والكيفية فمُفْتَرَقَةٌ.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللهُ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السَّنةِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن أنه: عِلْمُهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَوَاتِ بِذَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَيْفَ شَاءَ.

وقال أهل السنة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؛ إِنَّ الاسْتِواءَ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ ﷻ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى بِهَا الْمَخْلُوقُ.

فَنَقَوْا عَنِ اللَّهِ الْحَقَائِقَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَأَثْبَتُوهَا لِخَلْقِهِ، فَإِذَا سُئِلُوا: مَا حَمَلَهُمْ عَلَى هَذَا الزَّيْغِ؟ قَالُوا: الْاجْتِمَاعُ عَلَى التَّسْمِيَةِ يُوجِبُ التَّشْبِيهَ.

قلنا: هَذَا خُرُوجٌ عَنِ اللُّغَةِ الَّتِي خُوطِبْنَا بِهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْقُولَ فِي اللُّغَةِ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ فِي اللُّغَةِ لَا يَحْصُلُ بِالتَّسْمِيَةِ، وَإِنَّمَا تَشْبِيهُ الْأَشْيَاءِ بَأَنْفُسِهَا أَوْ بِهَيْئَاتِ فِيهَا،

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١٢٩).

كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء تُوجِبُ اشتباهًا لاشتبهت الأشياء كلها، لشمول اسم الشيء لها، وعموم تسمية الأشياء به، فنسألهم: أتقولون: إن الله موجودٌ؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مُشبهًا للموجودين.

وإن قالوا: موجودٌ ولا يُوجِبُ وجوده الاشتباهَ بينه وبين الموجودات.

قلنا: فكذلك هو حيٌّ عالمٌ قادرٌ مریدٌ سمیعٌ بصيرٌ متكلمٌ؛ يعني: ولا يلزم من ذلك اشتباهه بمن اتَّصفَ بهذه الصفات<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللهُ - عند رده على المعتزلة والجهمية لما زعموا أن الاجتماع على التسمية يُوجِبُ التشبيه - أن الاشتباه في اللغة لا يحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء يحصل في الخصائص، كما بين أنه لو كانت الأسماء تُوجِبُ تشبيهًا لاشتبهت الأشياء كلها؛ لشمول اسم الشيء لها.

كما ألزمهم بصفة الوجود، فإن الله موجودٌ والمخلوقات موجودة، ولا يلزم من هذا الاشتراك المماثلة، فإن زعمت الجهمية أن الله موجودٌ ولا يوجِبُ وجوده التماثل بين الموجودات، فإذن فليقولوا ذلك في سائر أسماء الله وصفاته.

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣١٥-١٣١٦).

قاعدة: «الله بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ  
شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ»

المعنى الإجمالي:

اشْتَمَلَتْ هذه القاعدةُ: عَلَى أَنَّ المخلوقاتِ مُنْفَصِلَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ ذَاتِ  
الله وصفَاتِهِ، لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا فِي ذَاتِهِ، وَلَمْ يَحُلْهُ هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ؛  
لأنَّهُ ﷻ لو لَمْ يَكُنْ مُبَايِنًا لَكَانَ إِمَّا مُدَاخِلًا لَهَا حَالًا فِيهَا، أَوْ مُحَلًّا لَهَا، وَإِمَّا  
أَلَّا يَكُونُ مُبَايِنًا لَهَا، وَلَا مُدَاخِلًا لَهَا فَيَكُونُ مَعْدُومًا، وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ  
ذَلِكَ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة  
الدالة ما يلي:

قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وقال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أَخْبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى

عرشه، فوق خلقه، فَبَانَ عَنْهُمْ بِاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَلَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبَايِنٌ عَنْ خَلْقِهِ، مُنْفَصِلٌ عَنْهُمْ.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعَتْ يَدَيَّ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمَعَاذِكَ مِنْ عِقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يَحْصِي ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ، فَاللَّهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مُبَايِنٌ لِلْخَلْقِ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْصِ النَّبِيُّ ﷺ ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ، وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي يَدِ اللَّهِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بَيَّنَّ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي يَدِ اللَّهِ كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ الْإِنْسَانِ، وَهَذَا مِنْهُ بَيَانٌ لِعَظَمَةِ اللَّهِ -جل وعلا-، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَعْظَمَ بِكُلِّ وَجْهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَأَنَّهُ مُبَايِنٌ

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٦٦).

لها، فهذه السموات وهذه الأرض مع عَظَمَتَهُمَا فهما في عظمة الله لا تساوي شيئاً، كما أَنَّ الخردلة بالنسبة للإنسان لا تُساوي شيئاً، فكيف يَكُونُ الله - تعالى عن قولهم - حالاً فيها.

[عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)]

سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَاذَا نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: «بَأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَهُوَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْجَهْمِيَّ كَاذِبٌ عَلَى اللَّهِ حِينَ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

فَقُلْ لَهُ: أَلَيْسَ اللَّهُ كَانَ وَلَا شَيْءٌ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: حِينَ خَلَقَ الشَّيْءَ خَلَقَهُ فِي نَفْسِهِ، أَوْ خَارِجًا مِنْ نَفْسِهِ؟ فَإِنَّهُ يَصِيرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا:

إِنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فِي نَفْسِهِ فَقَدْ كَفَرَ، حِينَ زَعَمَ أَنَّهُ خَلَقَ الْجَنِّ

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٤٧)، عن الحسن البزار عن علي بن الحسين

ابن شقيق به، وإسناده حسن؛ لأن فيه الحسن البزار، قال عنه أبو حاتم كما في سير أعلام

النبلاء (١٢/١٩٤): «صدوق».

والإنس وإبليس في نفسه.

وإن قال: خَلَقَهُمْ خَارِجًا مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فِيهِمْ كَانَ هَذَا أَيْضًا كُفْرًا،  
حِينَ زَعَمَ أَنَّهُ دَخَلَ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ قَدِرٍ رَدِيءٍ.

وإن قال: خَلَقَهُمْ خَارِجًا مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ، رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ  
كُلَّهُ أَجْمَعٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقِسْمَةَ حَاصِرَةٌ، فَإِنَّ اللَّهَ حِينَ خَلَقَ الْخَلْقَ:  
إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَلْقُهُ فِي نَفْسِهِ، أَوْ خَارِجًا مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فِيهِمْ، أَوْ خَارِجًا مِنْ  
نَفْسِهِ ثُمَّ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ، إِنْ جَعَلُوهُ مَحَلًّا  
لِلْمَخْلُوقَاتِ فَقَدْ جَعَلُوا إِبْلِيسَ وَالْجَنَّ وَالْإِنْسَ فِي جَوْفِ اللَّهِ، وَهَذَا كُفْرٌ.

وإن جَعَلُوهُ حَالًا فِيهَا جَعَلُوهُ حَالًا فِي الْأَمَاكِنِ الْقَدِيرَةِ وَهَذَا أَيْضًا كُفْرٌ.  
وَإِذَا انْتَفَى هَذَانِ الْقِسْمَانِ بَقِيَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ  
مُنْفَصِلًا عَنْهُ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ) (٢٧٧هـ)]

وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبِي  
وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَمَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي  
جَمِيعِ الْأَمْصَارِ، وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَا: أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٣٠٠-٣٠١).

الأمصار: حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنا، فكان من مذهبهم:  
 الإيمان: قول وعملٌ يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق  
 بجميع جهاته، والقدر خيرُهُ وشرُّهُ من الله تعالى، وأنَّ الله على عرشه، بائنٌ  
 من خلقه، كما وصَفَ نفسه في كتابه، وعلى لسانِ رَسُولِهِ ﷺ «بلا كيف»<sup>(١)</sup>.  
 فقد حكى الإمامان أن الذي أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار هو  
 أن الله على عرشه، بائنٌ من خلقه.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «وهو بكماله فوق العرش، بائنٌ من  
 خلقه»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فالله - تبارك وتعالى - فوق عرشه، فوق سمواته، بائنٌ  
 من خلقه، فمن لم يعرفه بذاك لم يعرف إلهه الذي يعبد»<sup>(٣)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «أنَّ الأمةَ كلَّها، والأممَ السالفةَ قبلها لم يكونوا يشكُّونَ  
 في معرفة الله تعالى أنَّه فوق السماء، بائنٌ من خلقه»<sup>(٤)</sup>.

فقد حكى الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ اتفاق هذه الأمة والأمم السالفة قبلها

(١) سبق تخريجه (ص ٢٣٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٤٢).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٤٧).

(٤) الرد على الجهمية (ص ٦٤).

على أَنَّ اللهَ ﷻ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ اللهَ بِاسْتَوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ يَكُونُ بَائِنًا مِنْ خَلْقِهِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَجَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>.

[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السَّنَةِ: أَنَّ اللهَ ﷻ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(٢)</sup>.

فقد ذَكَرَ الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ إجماعَ المسلمين من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم، أَنَّ اللهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ.  
كما ذكر الإمام ابن أبي زمنين رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السَّنَةِ.



(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٣٦).

(٢) أصول السنة (ص ١٠٦).

قاعدة: «مَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الصِّفَاتِ  
فَهُوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ  
مِنَ الْأَعْيَانِ فَهُوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ»

المعنى الإجمالي:

أفادت هذه القاعدة: أَنَّ المضافَ إلى الله: إما أَنْ تَكُونَ عَيْنًا قَائِمَةً  
بِنَفْسِهَا، أَوْ مَا يَقُومُ بِالْعَيْنِ فهذه من قَبِيلِ إِضَافَةِ المخلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ، كَبَيِّتِ  
الله، وناقَةِ الله، إِلَى غير ذلك.

وإِذَا أَنْ يَكُونَ المضافُ إِلَى الله صِفَةً لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَقُومُ بِغَيْرِهَا،  
كَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، إِلَى غير ذلك، فهذه من قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الموصُوفِ؛  
لأنَّ الْأَعْيَانَ الْقَائِمَةَ بِنَفْسِهَا لَا تَكُونَ قَائِمَةً بِذَاتِ الله، وَأَمَّا الصِّفَاتُ الْقَائِمَةُ  
بِغَيْرِهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ تَقُومُ بِهِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ عُلِمَ أَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى  
المَوْصُوفِ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدَلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْ هَذِهِ  
الْأَدَلَّةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا يَلِي:

قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَنَهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣].

وجه الدلالة: أَنَّ في الآياتِ الأول: أَضَافَ اللهُ لِنَفْسِهِ الْقَوْلَ، وَالْعِلْمَ، وَالرَّحْمَةَ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ صِفَاتٍ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا كَانَتْ إِضَافَتُهَا لِلَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ؛ لِأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَوْصُوفٍ تَقُومُ بِهِ.

وأما الآياتُ الأخيراتُ فَإِنَّ اللهَ أَضَافَ لِنَفْسِهِ الْبَيْتَ، وَالْكَلِمَةَ، وَالرُّوحَ، وَالنَّاقَةَ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ أَعْيَانًا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا كَانَتْ إِضَافَتُهَا لِلَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ الْقَائِمَةَ بِنَفْسِهَا لَا تَقُومُ بِذَاتِ اللَّهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «وتفسيرُ «روح الله» إنما معناها: أنها رُوحٌ بِكَلِمَةِ

الله، خَلَقَهَا اللهُ، كما يُقال: عبد الله، وسماء الله، وأرض الله»<sup>(١)</sup>.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٥٢).

فَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ إِضَافَةَ الرُّوحِ إِلَى اللَّهِ هِيَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْخَلْقِ لَا الصِّفَةِ كإِضَافَةِ السَّمَاءِ إِلَى اللَّهِ، وَالْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ، فَهِيَ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُقَاسُ رُوحُ اللَّهِ، وَبَيْتُ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، الْمَجَسَّمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ الْقَائِمَاتِ الْمُسْتَقِلَّاتِ بِأَنْفُسِهِنَّ اللَّاتِي كُنَّ بِكَلَامِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ، لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ مِنْهَا مِنَ اللَّهِ، كَكَلَامِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَخْلُوقَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَعَيْنِهِ، وَحَلِيَّتِهِ وَجَسَمِهِ، لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ غَيْرُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا لِلَّهِ صِفَةً، وَالْقُرْآنُ كَلَامُهُ الَّذِي مِنْهُ خَرَجَ، وَبِهِ تَكَلَّمَ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ نَفَى الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ تَكُونَ الْعَيْنُ الْقَائِمَةُ الْمُسْتَقِلَّةُ بِنَفْسِهَا كَالْكَلَامِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ، فَالْأَوَّلُ: إِضَافَتُهُ لِلَّهِ إِضَافَةُ خَلْقٍ، وَالثَّانِي: إِضَافَتُهُ لِلَّهِ إِضَافَةُ صِفَةٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خَزِيمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَمَا أَضَافَ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِضَافَةُ الذَّاتِ، وَالْآخَرُ: إِضَافَةُ الْخَلْقِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ٣١٨).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ١٠١).

صَرَّحَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أَنْ المَضَافَ إِلَى اللهِ نَوْعَانِ:

أحدهما: إِضَافَةُ الذَّاتِ، يَعْنِي: مَا أَضَافَهُ اللهُ إِلَى ذَاتِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا، فَهَذَا إِضَافَتُهُ إِضَافَةُ صِفَةٍ<sup>(١)</sup>.

والآخر: إِضَافَةُ الخَلْقِ، وَهُوَ إِضَافَةُ مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ.




---

(١) وَلِهَذَا قَالَ: «وَتَوَهَّمُوا أَنَّ إِضَافَةَ الصُّورَةِ إِلَى الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ إِضَافَةِ صِفَاتِ الذَّاتِ». كِتَابُ التَّوْحِيدِ (١/ ٩٩).

قاعدة: «الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ  
مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا الْإِلْحَادُ يَجِبُ تَرْكُهُ»

المعنى الإجمالي:

قاعدة جليّة احتجّ بها أهل السنة والجماعة على المعطلة والمشبهة.  
ومضمونها: وجوب ترك الإلحاد في أسماء الله وآياته، وإنما تجزئ  
على ما أراد الله بها.

والإلحاد في اللغة: الميل والعدول عن الشيء.

ومنه: اللحد وهو: الشق الذي يكون في جانب القبر موضع الميت؛  
لأنه قد أميل عن وسط إلى جانبه<sup>(١)</sup>.

وأما في الاصطلاح: فهو العدول بأسماء الله وصفاته عن حقائقها  
ومعانيها الثابتة لها.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنّ هذه القاعدة قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة التي

(١) انظر: لسان العرب (١٢/٢٤٦-٢٤٧).

دلّت على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أَمَرَ بِتَرْكِ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ، وَذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لِلأَمْرِ بِتَرْكِ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَائِهِ ﷻ، كَمَا أَنَّهُ ﷻ خَتَمَ الْآيَةَ بِأَنَّهُمْ سَيُجْزَوْنَ الْعُقُوبَةَ وَالْعَذَابَ بِسَبَبِ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ سبحانه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (هـ ٦٨)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ؓ عند قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «الإلحاد: التكذيب»<sup>(١)</sup>.

فقد فسّر ابن عباس ؓ الإلحاد في أسماء الله بالتكذيب، وهو أحد صُورِ الإلحاد في أسماء الله.

[أحمد بن محمد بن حنبل (هـ ٢٤١)]

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «فِيمَا يُسْأَلُ عَنْهُ الْجَهْمِيُّ، يُقَالُ لَهُ: تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ آيَةً تُخْبِرُ عَنِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ؟ فَلَا يَجِدُ. فَيُقَالُ لَهُ: فَتَجِدُهُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ؟ فَلَا يَجِدُ.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ١٦٧).

فَيَقَالُ لَهُ: فَلِمَ قُلْتَ؟ فَسَيَقُولُ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾

[الزخرف: ٣].

وَزَعَمَ أَنَّ جَعَلَ بِمَعْنَى: خَلَقَ، فَكُلُّ مَجْعُولٍ هُوَ مَخْلُوقٌ، فَادَّعَى كَلِمَةً مِنْ الْكَلَامِ الْمَتَشَابِهِ، يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلْحِدَ فِي تَنْزِيلِهِ، وَيَبْتَغِي الْفِتْنَةَ فِي تَأْوِيلِهَا<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَخَذَ كَلِمَةً مِنَ الْمَتَشَابِهِ؛ لِيُحْتَجَّ بِهَا فِي إِبْطَالِ الْمُحَكَّمِ مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْإِلْحَادِ فِي التَّنْزِيلِ، الْمُبْتَغِينَ الْفِتْنَةَ فِي التَّأْوِيلِ، فَادَّعَا أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ مِنَ الْإِلْحَادِ الَّذِي يَجِبُ تَرْكُهُ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُقَرُّ بِهِ، وَيُوحَّدُهُ بِالْقَوْلِ الْمَطْلُوقِ: قَدْ يُلْحِدُ فِي صِفَاتِهِ، فَيَكُونُ الْإِلْحَادُ فِي صِفَاتِهِ قَادِحًا فِي تَوْحِيدِهِ»<sup>(٢)</sup>.

بَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّة رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْإِلْحَادَ فِي الصِّفَاتِ قَدْحٌ فِي التَّوْحِيدِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ مُوصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، مِنْ غَيْرِ إِلْحَادٍ فِيهَا.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢١٤-٢١٥).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٧٢/٢-١٧٣).

قاعدة: «امتناعُ صرفِ دلالةِ الكتابِ والسنةِ  
عن ظاهرها المتبادرِ منها إلا بدليلٍ شرعيٍّ»

المعنى الإجمالي:

دلَّت هذه القاعدةُ: عَلَى أَنَّ اللَّهَ إِذَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَةٍ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا اللَّاتِقِ بِجَلَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَحَقِيقَتِهَا الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا إِلَى بَاطِنٍ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يُوجِبُ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا فِي الْعَقْلِ أَوْ الْقَرِينَةِ الْعَقْلِيَّةُ تَصْرِفُ النُّصُوصَ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى مَعْنَى يَخَالِفُ الظَّاهِرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّ كَلَامَهُ هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَخَاطِبَ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّ كَلَامَهُ بَلَاغٌ مُبِينٌ، وَهُدًى لِلنَّاسِ، إِذَا أَرَادَ بِكَلَامِهِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا بِمَثَلِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ الْعَقْلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ قَدْ بَيَّنَّ وَهُدًى، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ تَنْزِيهِهِ اللَّهُ وَرَسُولِهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنْ التَّأْوِيلُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَمَا وَجَدَ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ مِنْ تَفْسِيرِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ

بَابُ بَيَانِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَفْسِيرِ كَلَامِهِ، بِضَمِّ النُّصُوصِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا يَلِي:

وقال تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ وَصَفَ الْقُرْآنَ بِالْبَيَانِ وَالْهُدَى، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُبَيِّنٌ لِلنَّاسِ هَذَا الْكِتَابَ، وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ النُّصُوصَ مَبَيَّنَةٌ مَفْهُومَةٌ، فَلَوْ أُجْمِلَتْ النُّصُوصُ فِي مَوْضِعٍ لَجَاءَ الْبَيَانُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِّدَّبَرُواْءِ بَيْنَهُمْ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُواْ الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا أَنْ نَتَدَبَّرَ الْقُرْآنَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ لِنَعْقِلَهُ وَنَفْهَمَهُ، وَلَا يَكُونُ التَّدَبُّرُ وَالتَّعْقُّلُ إِلَّا لِكَلَامٍ بَيِّنَ الْمُتَكَلِّمُ مُرَادَهُ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِلَفْظٍ يَحْتَمِلُ مَعَانِيَ كَثِيرَةً، وَلَمْ يُبَيِّنْ مُرَادَهُ مِنْهَا، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَدَبَّرَ كَلَامُهُ وَلَا أَنْ يُعْقَلَ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

عن محمد بن أحمد الجوزجاني قال: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «أَنَّ

تَأْوِيلَ مَنْ تَأَوَّلَ الْقُرْآنَ بِلَا سُنَّةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهَا أَوْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ،  
أَوْ أَثَرٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ  
أَصْحَابِهِ، فَهُمْ شَاهِدُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَشَهِدُوا تَنْزِيلَهُ، وَمَا قَصَّهَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا  
عَنِ بِهِ، وَمَا أَرَادَ بِهِ، أَحَاصُ هُوَ أَمَّ عَامٌّ، فَأَمَّا مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بِلَا دَلَالَةٍ  
مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَهَذَا تَأْوِيلُ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ قَدْ  
تَكُونُ خَاصَّةً، وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمًا عَامًّا، وَيَكُونُ ظَاهِرُهَا عَلَى الْعُمُومِ،  
وَلِنَّمَا قُصِدَتْ لشيءٍ بَعِيْنِهِ.

ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَمَا أَرَادَ، وَأَصْحَابُهُ ﷺ  
أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنَّا لِمَشَاهِدَتِهِمُ الْأَمْرَ، وَمَا أُرِيدَ بِذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ تَأْوِيلَ أَهْلِ الْبِدْعِ هُوَ: تَأْوِيلُ مَنْ تَأَوَّلَ  
الْقُرْآنَ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا دَلَالَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَإِنَّ  
الرَّسُولَ ﷺ هُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَأَصْحَابُهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَقَدْ  
شَهِدُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَشَهِدُوا تَنْزِيلَهُ، وَمَا قَصَّهَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا عَنِ بِهِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، تُصَرَّفُ مَعَانِيهِ إِلَى  
أَشْهُرٍ مَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي لُغَاتِهَا، وَأَعْمَهَا عَنْدهُمْ، فَإِنْ تَأَوَّلَ مُتَأَوِّلٌ مِثْلَكَ  
-يعني: المريسي- جَاهِلٌ فِي شَيْءٍ مِنْهُ خُصُوصًا، أَوْ صَرَفَهُ إِلَى مَعْنَى بَعِيدٍ

(١) أخرجه الخلال في السنة (٢٣/٤).

عَنِ الْعُمُومِ بِلَا أَثَرٍ، فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ عَلَى دَعَوَاهُ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ أَبَدًا<sup>(١)</sup>.  
فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ  
صَرَفَ نَصًّا مِنَ النُّصُوصِ إِلَى مَعْنَاهِ الْبَعِيدِ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِأَثَرٍ وَبَيِّنَةٍ عَلَى  
دَعَوَاهُ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، فَيَجِبُ أَنْ تُصَرَفَ مَعَانِيهِ إِلَى أَشْهَرِ مَا  
تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي لُغَاتِهَا، فَلَا يُحَكَّمُ لِلْأَعْرَبِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَغْلَبِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريباً من ٣٦٠هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ الْكَرْجِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْكَلِمَةُ إِذَا كَانَ لَهَا ظَاهِرٌ مَعْرُوفٌ، وَبَاطِنٌ  
مُحْتَمَلٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ تُزَالَ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمَعْرُوفِ إِلَى بَاطِنِهَا الْمُحْتَمَلِ إِلَّا  
بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، أَوْ بِنَصِّ آيَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ»<sup>(٢)</sup>.

بَيَّنَ الْإِمَامُ الْكَرْجِيُّ أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ النُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَا يَجُوزُ  
صَرْفُهَا إِلَى بَاطِنِهَا الْمُحْتَمَلِ إِلَّا بِآيَةٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْإِجْمَاعُ كَمَا هُوَ  
مَعْلُومٌ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدًا إِلَى دَلِيلٍ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ،  
حَتَّى تَتَّفَقَ الْأُمَّةُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَجَازُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى اتِّبَاعِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١٥٧).

(٢) نكت القرآن (١/ ١٨٠).

إلا على ذلك، وإنما يُوجَّهُ كلامُ الله ﷻ إلى الأشهرِ والأظهرِ مِنْ وجْهِهِ، ما لم يمنعِ مِنْ ذلك ما يجب له التسليمُ.

ولو سَاغَ ادِّعَاءُ المجازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ، ما ثَبَتَ شيءٌ من العبارات، وَجَلَّ اللهُ ﷻ عن أَنْ يخاطَبَ إلا بما تفهَّمُهُ العَرَبُ في معهودِ مخاطباتها، مما يَصِحُّ معناه عند السامعين»<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أَنْ كَلامَ اللهِ ﷻ يُوجَّهُ إلى الأشهرِ والأظهرِ مِنْ وجْهِهِ ما لم يَمْنَعِ مِنْ ذلك ما يُوجِبُ له التسليمُ مِنْ نُصُوصِ الوَحْيَيْنِ، واللهُ مُنَزَّهٌ أَنْ يخاطَبَ عِبَادُهُ بما لا يفهمُونَ.



(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣١/٧).

قاعدة: «جَدُّ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ  
يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ»

المعنى الإجمالي:

دَلَّتْ هذه القاعدةُ: على أَنَّ إنْكَارَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ، فَمَنْ نَفَى الصِّفَةَ فَقَدْ نَفَى الْمَوْصُوفَ؛ لِأَنَّ مَا لَا صِفَةَ لَهُ هُوَ الْعَدَمُ، وَمَا لَا صِفَةَ لَهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَهُ إِلَّا فِي الذَّهْنِ وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ. ولهذا كَانَ أَيْمَةُ السَّلَفِ يُسَمُّونَ نِفَاةَ الصِّفَاتِ مُعْطَلَةً؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ تَعْطِيلُ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ نَفْيَ الصِّفَاتِ مُتَضَمِّنٌ لِنَفْيِ الذَّاتِ، لَكِنَّهُ لَا زِمَ لَهُمْ لَا مُحَالَةٌ<sup>(١)</sup>.

وبهذا يَتَّضِحُ: أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً بَيْنَ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، فَالذَّاتُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ مُسْتَلْزِمَةٌ لَصِفَاتِهَا، يَمْتَنِعُ وُجُودُهَا بِدُونِ تِلْكَ الصِّفَاتِ، وَإِذَا قُدِّرَ عَدَمُ اللَّازِمِ لَزِمَ عَدَمُ الْمَلْزُومِ، وَلَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ ذَاتٍ مَوْجُودَةٍ خَارِجَ الذَّهْنِ، مُنْفَكَّةً عَنِ لَوَازِمِهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢٦/٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (٣٠٧/١٠).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٠-٢١).

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

قد دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ لم يُخبر قط بذات مجردة عن الأسماء والصفات، بل النصوص مُضَافَةٌ بِاتِّصَافِ الرَّبِّ بِالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ عَدَمٌ مُحْضٌ، وبالتالي فَجُحُودُ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ مُسْتَلَزِمٌ لَجُحُودِ ذَاتِهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

قال الإمام حماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا يَدُورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ - يَعْنِي: الْجَهْمِيَّةُ -»<sup>(١)</sup>.

فقد بَيَّنَ الإمامُ حمادُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ غَايَةَ مَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِ كَلَامُ الْجَهْمِيَّةِ مِنْ نَفْيِهِمُ لِلصِّفَاتِ جَحْدُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ.

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١١٧/١) (ح ٤١) والأثر صحيح، وقد صححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨٣/٥).

[داود بن رشيد (٢٣٩هـ)]

وقال الإمام داود بن رشيد رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ، فَإِذَا نَفَى الصِّفَةَ فَقَدْ نَفَى الْمَوْصُوفَ، وَعَطَّلَ»<sup>(١)</sup>.  
فقد ذَكَرَ الإمامُ داودُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ حَقِيقَةَ نَفْيِ الصِّفَةِ هُوَ نَفْيُ لِلْمَوْصُوفِ، وَجَحْدُهُ، وَتَعْطِيلُهُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ مخاطبًا الجهمية منكرة الصفات: «إِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَنْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: نَعْبُدُ مَنْ يُدَبِّرُ أَمْرَ هَذَا الْخَلْقِ.  
فقلنا: هَذَا الَّذِي يُدَبِّرُ أَمْرَ هَذَا الْخَلْقِ هُوَ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ بِصِفَةٍ؟  
قَالُوا: نَعَمْ. فقلنا: قَدْ عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّكُمْ لَا تُثْبِتُونَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا تَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الشُّعْنَ بِمَا تَظْهَرُونَ»<sup>(٢)</sup>.

لَمَّا كَانَ الْمَعْطَلَةُ قَدْ نَفَوْا عَنِ اللَّهِ الصِّفَاتِ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَعْبُودَهُمْ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ بِصِفَةٍ، بَيَّنَّ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُثْبِتُونَ شَيْئًا، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا يَسْتَلْزِمُ إِنكَارَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ مَا لَا صِفَةَ لَهُ عَدَمٌ.

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٢٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٠٧-٢١١).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «فلم تَزَلْ عليه الأمة -أي: كون الله لم يزل عالماً- إلى أن تَبَغَّتْ هذه النابغةُ بين أظهرِ المسلمين، فَأَعْظَمُوا في الله القولَ، وَسَبَّوْهُ بِأَقْبَحِ السَّبَابِ، وَجَهَّلُوهُ وَنَفَّوْا عنه صِفَاتِهِ التي بها يُعْرَفُ صِفَةُ صِفَةٍ، حَتَّى نَفَّوْا عنه العلمَ الأوَّلَ السَّابِقَ، والكلامَ، والسمعَ، والبصرَ، والأمرَ كُلَّهُ، ثم جَعَلُوهُ كَلَّا شَيْءٍ، فقالوا في الجملة: ما نَعْرِفُ إِلَهًا غيرَ هذا الذي في كُلِّ مكانٍ، فإذا بَادَ شَيْءٌ صَارَ مكانَهُ.

فَنَظَرْنَا في صِفَةِ مَعْبُودِهِمْ هذا، فلم نجد بهذه الصِفَةَ شَيْئًا غيرَ هذا الهَوَاءِ القَائِمِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، الدَّاخِلِ في كلِّ مَكَانٍ، فَمَنْ قَصَدَ بَعَادَتِهِ إِلَى إِلَهٍ بهذه الصِفَةِ، فَإِنَّمَا يَعْبُدُ غيرَ الله، وليسَ مَعْبُودُهُ ذَاكَ بِإِلَهِ، كُفْرَانُهُ لَا غُفْرَانَهُ»<sup>(١)</sup>.

ذَكَرَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ المَعْطَلَةَ النَّافِينَ لِلصِّفَاتِ كَالكَلَامِ، والسمعِ، والبصرِ، وغيرها هُم في الحقيقة لَا يَعْبُدُونَ الله، فَإِنَّهُمْ نَفَّوْا الصِّفَاتِ التي يُعْرَفُ بها صِفَةُ صِفَةٍ، كما بَيَّنَّ أَنَّ صِفَةَ مَعْبُودِ الجَهْمِيَّةِ هذا، لَا يَوْجَدُ بهذه الصِفَةِ شَيْءٌ غيرَ هذا الهَوَاءِ القَائِمِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، الدَّاخِلِ في كلِّ مكانٍ، فَمَنْ قَصَدَ بَعَادَتِهِ إِلَى إِلَهٍ بهذه الصِفَةِ، فَإِنَّمَا يَعْبُدُ غيرَ الله، وليسَ مَعْبُودُهُ ذَاكَ بِإِلَهِ.

(١) الرد على الجهمية (ص ١٣٤-١٣٥).

## قاعدة:

«وَجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

## المعنى الإجمالي:

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ قَوَاعِدِ الاسْتِدْلَالِ، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ بَابُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ تَوْقِيفِيًّا، فَلَا يُثَبَّتُ لِلَّهِ إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ، وَلَا يُنْفَى عَنِ اللَّهِ إِلَّا مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ نَفَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ، وَجَبَ السُّكُوتُ عَمَّا لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ نَفْيُهُ أَوْ إِثْبَاتُهُ، فَإِنَّ تَكْلُفَ مَعْرِفَةِ مَا لَمْ يَصِفِ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، مِثْلُ إِنكَارِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَكَمَا يَعْظُمُ جَحْدُ مَا جَحَدَ الْجَا حِدُونَ مِمَّا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَكَذَلِكَ يَعْظُمُ تَكْلُفُ مَا وَصَفَهُ الْوَاصِفُونَ مِمَّا لَمْ يَصِفِ بِهِ نَفْسَهُ.

فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: مَا عَلِمَ ثُبُوتُهُ أُثْبِتَ، وَمَا عَلِمَ انْتِفَاؤُهُ نَفَى، وَمَا لَا يُعْلَمُ نَفْيُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ سَكَتَ عَنْهُ.

فَالْوَاجِبُ إِذْنُ السُّكُوتِ عَمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لَهُ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ.

فَكَمَا لَا يُثَبَّتُ إِلَّا بِنَصٍّ شَرْعِيٍّ، كَذَلِكَ لَا يُنْفَى إِلَّا بِدَلِيلٍ سَمْعِيِّ.

وهذا بخلاف ما يُناقض صفات الكمال، فإن هذا يجب نفيه عن الله ﷻ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إن هذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الردّ والمناظرة، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وجه الدلالة: دلت هذه الآية الكريمة على أن ما لا يعلم نفيه ولا إثباته وجب السكوت عنه، فإن الله حرّم القفوَ بلا علم سواء كان ذلك في الإثبات أو النفي.

قال قتادة رَحِمَهُ اللهُ عند تفسيره لهذه الآية: «لا تقل رأيت ولم تر، وسمعت ولم تسمع، وعلمت ولم تعلم، فإن الله سائلك عن ذلك كله»<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

وجه الدلالة: أن الآية فيها تقريرٌ وتوبيخٌ لمن تجاوزَ الكتاب والسنة في علم ما لم يعلم، ولم يسكت عما سكّت الله عنه ورُسُولُهُ ﷺ، وباب الأسماء والصفات من الأبواب التي يجب فيها السكوت عما سكّت الله عنه ورُسُولُهُ ﷺ؛ لأنه لا يصفُ الله أعلمُ بالله من الله، فالله ﷻ أعلمُ بنفسه وبصفاته ﷻ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦هـ)]

عن القاسم بن محمد رَحِمَهُ اللهُ أنه مرَّ بقوم يذكرون القدر، فقال: «تَكَلَّمُوا فيما سمِعْتُمُ اللهَ ذَكَرَ في كتابِهِ، وَكُفُّوا عَمَّا كَفَّ اللهُ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ: «وَعَلَى الْخَلْقِ جَمِيعًا أَنْ يُثْبِتُوا مَا أَثَبَتَ اللهُ، وَيُنْفُوا مَا نَفَى اللهُ، وَيُمْسِكُوا عَمَّا أَمَسَكَ اللهُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بين الإمامان القاسم والكناني أنَّ الواجب أن نَكُفَّ عَمَّا كَفَّ اللهُ عَنْهُ، ونَمْسِكَ عَمَّا أَمَسَكَ اللهُ، وَلَا نَتَكَلَّمُ إِلَّا فيما ذَكَرَهُ اللهُ في كتابه مِنْ جِهَةِ الْإِثْبَاتِ أَوِ النَّفْيِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم -رحمك الله- أنَّ العصمةَ في الدين أن تَنْتَهِيَ حيثُ انْتَهَى بك، فلا تُجَاوِزَ ما قد حُدَّ لك، فإنَّ مِنْ قِوَامِ الدين معرفةَ المعروف، وإنكارَ المنكر، فَمَا بُسِطَتْ عَلَيْهِ المَعْرِفَةُ، وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ الْإِفْتِدَاءُ، وَذُكِرَ أَصْلُهُ في الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَوَارَثَتْ عِلْمُهُ الْأُمَّةُ، فلا تخافَنَّ في

(١) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٦٧).

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٤٦).

ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عبثاً، ولا تتكلفنَّ لما وُصفَ لك من ذلك قدرًا، وما أنكرته نفسك، ولم تجد ذكره في كلام ربك، ولا في الحديث عن نبيك ﷺ، من ذكر صفة ربك فلا تتكلفنَّ علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الربُّ عنه من نفسه، فإنَّ تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه، مثل إنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحد الجاحدون مما وصفه من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام ابن بطه رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ العصمة في الدين إنما تحصل بالتقيّد بما ورد في الكتاب والسنة، والسكوت عما لم يرد، فصفة الربِّ إذا لم توجد في كلام الله وحديث النبي ﷺ، فالواجب السكوت وعدم تكلف علمها بالعقل، كما بين أنَّ تكلف معرفة ما لم يصف الله به نفسه، أو يصفه به رسوله ﷺ، كإنكار ما وصف الله به نفسه، أو يصفه به رسوله ﷺ، فكما يعظم جحد الجاحدون لما وصف الله به نفسه أو رسوله ﷺ؛ فكذلك يعظم تكلف ما وصف الواصفون به الله مما لم يصف به نفسه أو رسوله ﷺ.



(١) الإبانة عن شريعة الفرقه الناجية (٣/ ٦٨-٦٩).

## قاعدة:

«الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضِ»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة من أهم القواعد في باب الرد والمناظرة، ومن أهمها أيضا في بيان تناقض المخالفين لأهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات. ومضمون هذه القاعدة: أنه لا فرق بين الصفات الواردة في الكتاب والسنة، فمن أثبت شيئا مما أثبتته الله لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي، ومن نفى شيئا منها ألزم بنفي ما أثبتته وإلا كان متناقضا، فيجب إثباتها جميعا؛ لوجوب التسوية بين المتماثلات، فإن الأدلة قد جاءت بها من غير تفريق بين صفة وصفة، لأن الموصوف بها واحد.

والمخاطب بهذه القاعدة هو: من يفرق بين بعض الصفات وبعض، فمن نفى بعض الصفات وأثبت بعضا، فإنه يلزمه فيما أثبتته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه، وكذلك من أول صفة فإنه يلزمه فيما أوله نظير ما ظن أنه يلزمه فيما فر منه.

فلا يجوز التفريق بين المتماثلات، فثبت له إحدى الصفتين وتنفي الأخرى، وليس في العقل ولا في السمع ما يوجب التفريق؛ إذ إن أكثر ما

يُقَالُ إِنِّي أَثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَةَ بِالْعَقْلِ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

وقد دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَدَلَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَسَأَقْتَصِرُ هُنَا عَلَى ذِكْرِ بَعْضِ الْأَدَلَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وجه الدلالة: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالِاسْتَوَاءَ جَاءَتْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقُرْآنُ، فَدَلَالَةُ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّهُ رَحْمَنٌ، بَصِيرٌ، سَمِيعٌ كَدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ جِهَةِ النَّصِّ، فَوَجَبَ إِثْبَاتُهَا جَمِيعًا، فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ ذَمَّ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَيَتْرُكُونَ بَعْضًا، فَمَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ بَلَا تَأْوِيلٍ، وَخَرَّفَ بَعْضًا كَالِاسْتَوَاءِ وَغَيْرِهِ كَانَ كَمَنْ آمَنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَتِلْكَ جَاءَتْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقُرْآنُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[سليمان بن حرب (٢٢٤هـ)]

قال سليمان بن حرب رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْقُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

قيل له: إنك كنت لا تقول هذا، فما بدا لك؟

قال: استخرجته من كتاب الله ﷻ، قول الله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، والكلام والنظر واحد<sup>(١)</sup>.

فبين الإمام سليمان رحمه الله أن القول في الكلام والنظر واحد، لا يجوز التفريق بينهما لورود الأدلة بهما، فمن نفى النظر يلزمه أن ينفي الكلام، ومن أثبت النظر يلزمه أن يثبت الكلام؛ لأن القول فيهما واحد، والتفريق بينهما تحكّم.

[يحيى بن معين (٢٣٣هـ)]

قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: «إذا قال لك الجهمي: كيف ينزل؟ فقل: كيف صعد؟»<sup>(٢)</sup>.

بين الإمام يحيى رحمه الله أن قول الجهمي كيف ينزل؟ بمنزلة قوله: كيف صعد؟ فالقول في النزول كالقول في الصعود.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال: الإمام أحمد رحمه الله: «قال لهم -يعني: المعتصم- كلموه، فقال

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١٦١/١)، ومن طريقه أخرجه الخلال في السنة (١٣/٦)، وسند الأثر صحيح.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢٠٦/٣)، وسنده صحيح.

لي عبد الرحمن: مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ، فقلت: مَا تَقُولُ فِي عِلْمِ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ<sup>(١)</sup>.  
فقد بَيَّنَّ الإمامُ أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ  
أَلْزَمَ النَّافِيَ لَصِفَةِ الْكَلَامِ بِنَفْيِ صِفَةِ الْعِلْمِ، فَسَكَتَ الْمَنَازِعُ لَهُ.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وعن أحمد بن سعيد الرباطي قال: حَضَرْتُ مَجْلِسَ ابْنِ طَاهِرٍ، وَحَضَرَ  
إِسْحَاقُ فَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النَّزُولِ أَصَحِّحٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْقَوَادِ: كَيْفَ يَنْزِلُ؟ قَالَ: أَتَيْتُهُ فَوْقَ حَتَّى أَصِفَ لَكَ  
النَّزُولَ، فَقَالَ: الرَّجُلُ أَتَيْتُهُ فَوْقَ، فَقَالَ: إِسْحَاقُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ  
صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

فَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: هَذَا يَا أَبَا يَعْقُوبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ: وَمَنْ يَجِيءُ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ مَنْ يَمْنَعُهُ الْيَوْمَ؟<sup>(٢)</sup>

فَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْأَمِيرِ ابْنِ طَاهِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي  
الْمَجِيءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالْقَوْلِ فِي النَّزُولِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ  
الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، وابن الجوزي في مناقب أحمد (ص ٤٣٥)،

وهو صحيح.

(٢) أخرجه أبو القاسم التيمي (٢/ ١٢٩)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٩٣).

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ: «والذي عندي - والله تعالى أعلم - أنَّ الصورةَ لَيْسَتْ بِأَعْجَبَ مِنَ اليَدَيْنِ، والأَصَابِعِ، والعَيْنِ، وإنما وَقَعَ الإِلْفُ لتلك، لمجيئها في القرآن، وَوَقَعَتِ الْوَحْشَةُ من هذه؛ لأنها لم تَأْتِ في القرآن، ونحن نُؤْمِنُ بالجميع، ولا نَقُولُ في شيءٍ منه بِكَيْفِيَّةٍ ولا حَدٍّ»<sup>(١)</sup>.

فقد بيَّن الإمامُ ابن قتيبة أنَّ القولَ في الصورةِ كالقولِ في سائرِ صفاتِ الله، فنُؤْمِنُ بها جميعاً، كما بيَّن أننا لا نَقُولُ في شيءٍ منها بِكَيْفِيَّةٍ ولا حَدٍّ، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدة وهي: القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقولِ في بعضٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «فالحليمُ والعليمُ اسمانِ لمعبودنا - جل وعلا -، قد سَمَّى اللهُ بهما بعضَ بني آدَمَ، وَلَوْ لَزِمَ - يا ذوي الحجا - أهلُ السنة والآثارِ إذا أَثْبَتُوا لمعبودِهِم يَدَيْنِ، كما ثَبَتَهُما اللهُ لِنَفْسِهِ، وَثَبَتُوا لَهُ نَفْسًا - عَزَّ رَبُّنا وَجَلَّ -، وأنه سَمِيعٌ بصيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى ما ادَّعَى هؤلاءُ الجَهْلَةُ عليهم أنهم مُشَبَّهَةٌ، لِلزِّمِ كُلِّ مَنْ سَمَّى اللهُ مَلَكًا، وعَزِيزًا، وعَظِيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجَبَّارًا، ومتكبرًا، أنه قَدْ شَبَّهَ خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ، حاشَ اللهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ وَصَفَ اللهُ - جل وعلا - بما وَصَفَ اللهُ به نَفْسَهُ في كتابه، أو على لسانِ

(١) تأويل مختلف الحديث (ص ٣٢٢).

نبيِّه المصطفى ﷺ مُشَبَّهًا خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>.

فقد أَلَزَمَ الإمامُ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ من سَمَّى الله عزيزًا، وعظيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجبارًا، ومتكبرًا بالتَّشْبِيهِ كما أَلَزَمُوا هُم أَهْلَ السَّنةِ الذين أَثْبَتُوا لله يَدَيْنِ، وأنه سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ وَيَرَى بالتَّشْبِيهِ، وهذا منه تقريرٌ لقاعدة القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «والقول في كَيْفِيَّةِ النُّزُولِ كالقول في كَيْفِيَّةِ الاسْتِواءِ والمَجْيِئِ، والحُجَّةُ في ذلك وَاحِدَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

فقد بَيَّنَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ القولَ في كَيْفِيَّةِ النُّزُولِ كالقول في سائر كَيْفِيَّاتِ صفاتِ الله، فَتُثَبَّتُ جميعَ الصفاتِ بلا كَيْفٍ، فَإِنَّ الحُجَّةَ في جميع الصفات وَاحِدَةٌ.



(١) كتاب التوحيد (١/ ٧٥).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).

## قَاعِدَةٌ:

## «الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ»

المعنى الإجمالي:

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعدِ الردِّ في باب الأسماء والصفات، وهي تبينُ تناقضَ المخالفين واضطرابهم.

ومضمونها: أنَّ القولَ في الصِّفَاتِ كالقولِ في ذاتِ اللهِ ﷻ من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثباتِ الذاتِ ما يُفْضِي إلى التشبيه، فكذلك ليس في إثباتِ الصِّفَاتِ ما يُفْضِي إلى التشبيه.

ونكتةُ هذه القاعدة: أنَّ الصِّفَاتِ والأفعالَ تَتَبِعُ الذاتَ المتصفةَ الفاعلةَ، فإذا كانتَ ذاتُهُ ﷻ مَبَايِنَةً لَسَائِرِ الذَّوَاتِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا، لَزِمَ ضَرُورَةً أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ ﷻ مَبَايِنَةً لَسَائِرِ الصِّفَاتِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا.

ونسبَةُ صِفَاتِهِ ﷻ إلى ذاتِهِ كَنَسْبَةِ صِفَةٍ كُلِّ مَوْصُوفٍ إلى ذاتِهِ.

ولا ريبَ أنَّه العَلِيُّ الأَعْلَى العظيمُ، فهو أَعْلَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وأَعْظَمَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فلا تكونُ صِفَاتُهُ ﷻ إلا مَنَاسِبَةً لِدَاثِهِ ﷻ (١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٢).

والمخاطَبُ بهذه القاعدة هم: المعطلةُ والمشبَّهةُ، فكلُّ مَنْ أثبتَ لله ذاتًا لا تماثل ذواتِ المخلوقين فإنه يلزمه أن يثبتَ لله صفاتٍ لا تماثل صفاتِ المخلوقين.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدة العظيمة من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرة، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ نفى أن يكونَ لذاتهِ مثلٌ، ثمَّ أثبتَ لنفسه السمعَ والبصرَ، فإثباتُ السمعِ والبصرِ له ﷻ داخلٌ في نفيِ المماثلةِ لذاتهِ، فكما أنه ليسَ لذاتهِ مثلٌ فكذلك ليسَ لصفاتهِ مثلٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكلامَ في الصفاتِ كالكلامِ في الذاتِ.

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضَرُّوا اللَّهَ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبرَ في هذه الآياتِ الكريماتِ أنَّه لا مثلَ له، وهذا يعمُّ الذاتَ والصفاتِ، فالقولُ في الذاتِ والصفاتِ واحدٌ من حيثِ نفيِ المماثلةِ، وهذا ما تنصُّ عليه هذه القاعدة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللهُ: «فقلتُ له -أي: للمريسي- قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، أفنقول: إِنَّ نَفْسَ رَبِّ العالمين دَاخِلَةٌ في هذه النفوس التي تَذُوقُ الموت؟ فصاح المأمون بأعلى صوته وكان جَهِيرَ الصَّوْتِ: مَعَاذَ اللَّهِ مَعَاذَ اللَّهِ مَعَاذَ اللَّهِ، فقلت: إِذْنٌ وَرَفَعْتُ صَوْتِي: مَعَاذَ اللَّهِ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ اللَّهِ دَاخِلًا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ، كَمَا أَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ بِدَاخِلَةٍ فِي الْأَنْفُسِ الْمَيَّتَةِ، وكلامُهُ خَارِجٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ كَمَا أَنَّ نَفْسَهُ خَارِجَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ الْمَيَّتَةِ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الإمام الكناني رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي كَلَامِ اللَّهِ كَالْقَوْلِ فِي النَّفْسِ، فَكَمَا أَنَّ نَفْسَهُ -جل وعلا- خَارِجَةٌ عَنِ الْأَنْفُسِ الْمَيَّتَةِ فَكَذَلِكَ كَلَامُهُ خَارِجٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ، فَهُوَ يُقَرَّرُ أَنَّ الْقَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «الذي يَزْعُمُونَ بِشَاعَتِهِ مِنْ قَوْلِنَا فِي الصِّفَاتِ لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمُوهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا زِمَ لَهُمْ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص ٥٤).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٢٧).

فقد بين الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ ما يَرْعُمُونَ بِشَاعَتِهِ مِنْ قولنا في الصفاتِ لازِمٌ لهم في إثباتِ الذاتِ، فإذا كان إثباتُ الصفاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمثِيلَ فكذلك إثباتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمثِيلَ.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللهُ: «البارئُ ﷻ لا يُشَبِّهُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ صفاتِ الخلقِ، كما لا تُشَبِّهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخلقِ، قال اللهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾»<sup>(١)</sup>.

فقد صرَّح الإمام البغويُّ بتقريرِ هذه القاعدةِ، فذكرَ أَنَّهُ إذا كانتِ ذاتُ اللهِ لا تُشَبِّهُ ذواتِ المخلوقينَ، فكذلك صفاتُهُ، لأنَّ القولَ فيهما واحداً.



(١) شرح السنة (١/ ١٧٠).

## قاعدة:

«الصفة تدخل في مسمى الاسم»

المعنى الإجمالي:

دلّت هذه القاعدة: على أن الصفات ليست خارجة عن مسمى اسم الله ﷻ،  
فَعِلْمُ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ، وكلامُ اللَّهِ من اللَّهِ، كلُّ صفاته داخلة في مسمى اسمه ﷻ.

فإذا قلت: عبدتُ اللهَ فإنما عبدت ذاتاً مُتَّصِفَةً بصفات الكمال، ويمتنع  
وجودُ ذاته بدون صفاته اللازمة له.

ولا يفهم من تقرير هذه القاعدة أنه يجوز أن تدعى الصفة، فإن الصفة  
لا يجوز أن تدعى؛ وذلك لأن الصفة ليست هي عين الموصوف، فالرحمة  
والسمع والقدرة ليست هي الله، وإنما هي صفات لله.

وهذا لا يمنع أن تكون الصفات لازمة للموصوف، فصفتُ الربَّ  
اللازمة له لا تفارقه البتّة.

ولكن هنا يفرق بين دعاء الصفة وبين دعاء الله بالصفة، فدعاء الصفة  
لا يجوز لما تقدّم.

وَأَمَّا دُعَاءُ اللَّهِ بِالصِّفَةِ يَعْنِي: مِنْ بَابِ التَّوَسُّلِ فَيَجُوزُ، كَأَن تَقُولَ: اللَّهُمَّ  
اعْفُ عَنَّا بِعَفْوِكَ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْ هَذِهِ  
الْأَدْلَةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا يَلِي:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلِ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

وَجِهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ الْقَوْلَ خَرَجَ مِنْهُ، وَبَدَأَ مِنْهُ، فَدَلَّ عَلَى  
أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مُسَمًّى اسْمِهِ، وَلَيْسَ خَارِجًا عَنْ مُسَمَّاهُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ  
بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ  
مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ، وَعِزَّتِكَ وَيُرْوَى  
بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (ص ١١٤٨) (ح ٦٦٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه  
(ص ١١٥٠) (ح ٦٦٦١).

وجه الدلالة: دَلَّ هذان الحديثان على أَنَّ الحلفَ بصفاتِ الله كعِزَّةِ الله لا يخرجُهُ عَن كونه حَلِفًا بالله، فإنَّ النبي ﷺ الذي أَخْبَرَنَا أَنَّ الحلفَ لا يَكُونُ إلا بالله هو الذي أَخْبَرَنَا أَنَّ جَهَنَّمَ أَقْسَمَتْ بعِزَّةِ الله وهي صِفَةٌ من صفاتِ الله، وفي هذا دليلٌ على أَنَّ عِزَّةَ الله التي هي صِفَةٌ من صفاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مَسْمَى اسْمِهِ، ولهذا جازَ الحلفُ بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ؓ: «السَّيِّدُ الذي قد كَمُلَ في سُودَدِهِ، والشَّرِيفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعَظِيمُ الذي قد عَظُمَ في عَظَمَتِهِ، والحَلِيمُ الذي قد كَمُلَ في حَلَمِهِ، والغَنِيُّ الذي قد كَمُلَ في غِنَاهُ، والجَبَّارُ الذي قد كَمُلَ في جَبَروتِهِ، والعَالِمُ الذي قد كَمُلَ في عِلْمِهِ، والحَكِيمُ الذي قد كَمُلَ في حِكْمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسُّودَدِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صِفَتُهُ، لا تَبْغِي إِلا لَهُ»<sup>(١)</sup>.

فقد بَيَّن ابنُ عباس ؓ أَنَّ الله بصفَاتِهِ، فاللهُ صفَاتُهُ صفاتٌ كَمالٍ لا نَقْصَ فيها، وهي دَاخِلَةٌ فِي اسمِ الله، فَالعَظَمَةُ دَاخِلَةٌ فِي اسمِ الله العَظِيمِ، وَهَكَذَا بَقِيَةُ صفَاتِهِ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى اسْمِهِ، فاللهُ بصفَاتِهِ وليست صفَاتُهُ خَارِجَةً عَنْهُ.

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٨).

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «فَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ لَنَا لَمَّا وَصَفْنَا اللَّهَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ: إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ وَنُورُهُ، وَاللَّهُ وَقُدْرَتُهُ، وَاللَّهُ وَعَظَمَتُهُ، فَقَدْ قُلْتُمْ بِقَوْلِ النَّصَارَى حِينَ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَنُورُهُ، وَلَمْ يَزَلْ وَقُدْرَتُهُ.

فَقُلْنَا: لَا نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَقُدْرَتُهُ، وَلَمْ يَزَلْ وَنُورُهُ، وَلَكِنْ نَقُولُ: لَمْ يَزَلْ بِقُدْرَتِهِ، وَبِنُورِهِ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الصِّفَةَ مِنَ الْمَوْصُوفِ، فَلَا يَقَالُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ وَعِلْمُهُ، وَلَكِنْ يَقَالُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ بَعْلَمِهِ، فَتَكُونُ الْبَاءُ هُنَا لِلْمَصَاحَبَةِ، وَنَفَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنْ يُؤْتَى بِالْوَاوِ الَّتِي تَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمًّى الْمَوْصُوفِ، وَلَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْهُ.

[أبو بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)]

وقال الإمام أبو بكر الخلال رَحِمَهُ اللهُ: «الْقُرْآنُ مِنَ اللَّهِ ﷻ وَلَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ»<sup>(٢)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرَ الْإِمَامُ الْخَلَالُ رَحِمَهُ اللهُ مَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ اللَّهِ وَلَا يَكُونُ مِنَ اللَّهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ؛ لِدُخُولِ الصِّفَةِ فِي مُسَمًّى الْأَسْمِ.

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٨٠).

(٢) السنة (١٧/٦).

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «أسماءُ الله وصفاتُهُ وكَلَامُهُ منه وليسَ شيءٌ منَ الله مخلوقٌ»<sup>(١)</sup>.

بيِّنَ الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الصِّفَاتِ لَيْسَتْ بِأَيْنَةٍ منَ الله ولا مَنْفِصِلَةً عنه، وإنما هي مِنْهُ وهي صِفَاتُهُ، وَبَيَّنَ أَيْضًا أَنَّ أَسْمَاءَ الله وصفَاتِهِ منَ الله، فهي دَاخِلَةٌ في مُسَمَّى اسْمِهِ، وليسَ مِنَ الله شيءٌ مخلوقٌ.



(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٢١٣).

## قاعدة:

«صَدَقَ الْمُشْتَقُّ لَا يَنْفَكُ عَنْ صَدَقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ»

## المعنى الإجمالي:

مضمونها: أن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فالذات إذا لم تتصف بالمصدر لا يجوز الاشتقاق لها منه، فمثلاً: لفظ السميع والبصير مشتق من لفظ السمع والبصر، فإذا صدق على الموصوف أنه سميع بصير لزم أن يصدق حصول السمع والبصر له.

فهذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يُسمَّى بها من قام به مُسمَّى المصدر، فإنما يُسمَّى بالحي من قامت به الحياة، وبالعالم من قام به العلم، وبالقادر من قامت به القدرة، فأما من لم يقم به مُسمَّى المصدر فيمتنع أن يُسمَّى باسم الفاعل ونحوه.

## الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إن هذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الرد والمناظرة، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١].

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَنَّهُ عَلِيمٌ، وأنه رَحْمَنٌ رَحِيمٌ، وَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ الْعِلْمَ، وَالرَّحْمَةَ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، رَحِيمٌ بِرَحْمَةٍ، عَزِيزٌ بِعِزَّةٍ، فَإِنَّ لَفْظَ الْعَلِيمِ وَالرَّحِيمِ وَالْعَزِيزِ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ الْعِلْمِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعِزَّةِ، فَإِذَا صَدَقَ عَلَى الْمَوْصُوفِ أَنَّهُ عَلِيمٌ رَحِيمٌ عَزِيزٌ لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ حُصُولُ الْعِلْمِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعِزَّةِ لَهُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي سُودَدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرَفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ عَظُمَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حَلَمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرَوْتِهِ، وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّودَدِ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ

صِفَتُهُ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لَهُ»<sup>(١)</sup>.

فقد قرّر ابنُ عباسٍ رضي الله عنه أَنَّ اللهَ أسماء وله منها صفات، فاسم الحليم مُتَضَمِّنٌ لصفة الحلم، والعظيم مُتَضَمِّنٌ لصفة العظمة، وبالتالي إذا صَدَقَ على الله أَنَّهُ عليمٌ وحليمٌ فَيَجِبُ أَنْ يَصْدُقَ عليه الصِّفَاتُ التي اشْتُقَّتْ منها هذه الأسماء.

وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ تَقْرِيرُ ابنِ عباسٍ لهذه القاعدة، فَإِنَّهُ أَطْلَقَ عَلَى اللهِ الاسمَ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ مَا تَضَمَّنَهُ ذَلِكَ الاسمُ مِنْ مَعْنَى.

[عبد الله بن يزيد المقرئ (٢١٣هـ)]

وقال عبد الله بن يزيد المقرئ رحمته الله: «إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَعْنِي: أَنَّ اللهَ سَمِعًا وَبَصِيرًا»<sup>(٢)</sup>.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رحمته الله: «إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصِيرٍ، قَادِرٌ بِقُدْرَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

بَيَّنَ الإمامانِ المقرئ وإسحاق أَنَّ اللهَ سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصِيرٍ؛ وَذَلِكَ

(١) تقدم تخريجه (ص ٩٨).

(٢) سنن أبي داود (ص ٧٠٩).

(٣) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٥٠).

لأنَّ الاسمَ المشتقَّ من معنى لا يَتَحَقَّقُ بدونِ ذلك المعنى، فالسميعُ مُشتَقٌّ من السمع، والبصيرُ مُشتَقٌّ من البصر، فإذا صَحَّ أن يُقالَ اللهُ سميعٌ بصيرٌ فيلزمُ أن يصحَّ أن يُقالَ له سَمْعٌ وبَصَرٌ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام ابن جرير الطبري: «المعلومُ في الشُّوءِ والعادةِ أن كُلَّ شيءٍ مُسمًى بعالمٍ فإنما هو مُسمًى به مِن أجلٍ أنَّ له علماً»<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ سَمِيعًا اسْمٌ مَبْنِيٌّ مِنْ سَمِعَ، وَبَصِيرٌ مِنْ أَبْصَرَ، فَإِنْ يَكُنْ جَائِزًا أَنْ يُقَالَ: سَمِعَ وَأَبْصَرَ مَنْ لَا سَمْعَ لَهُ وَلَا بَصَرَ، إِنَّهُ لَجَائِزٌ أَنْ يُقَالَ: تَكَلَّمَ مَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، وَرَحِمَ مَنْ لَا رَحْمَةَ لَهُ، وَعَاقَبَ مَنْ لَا عِقَابَ لَهُ، وَفِي إِحَالَةٍ جَمِيعِ الْمَوَافِقِينَ وَالْمُخَالَفِينَ أَنْ يُقَالَ: يَتَكَلَّمُ مَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، أَوْ يَرَحِمُ مَنْ لَا رَحْمَةَ لَهُ، أَوْ يُعَاقِبُ مَنْ لَا عِقَابَ لَهُ، أَدُلُّ دَلِيلٍ عَلَى خَطَأِ قَوْلِ الْقَائِلِ: يَسْمَعُ مَنْ لَا سَمْعَ لَهُ، وَيُبْصِرُ مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فبيَّن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ صِدْقَ الْمَشْتَقِّ لَا يَنفَكُ عَنْ صِدْقِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّ شَيْءٍ مُسَمًى بِعَالَمٍ فَإِنَّمَا هُوَ مُسَمًى بِهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَهُ عِلْمًا»، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ الْمَوَافِقِينَ وَالْمُخَالَفِينَ يُحِيلُونَ أَنْ يُقَالَ: تَكَلَّمَ مَنْ لَا كَلَامَ لَهُ، فَكَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: يَسْمَعُ مَنْ لَا سَمْعَ لَهُ،

(١) التبصير في معالم الدين (ص ١٣٠).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص ١٤٣-١٤٤).

ويبصرُ من لا بَصَرَ له، فهذه القاعدةُ مُطَرِّدَةٌ في جميعِ الأسماءِ والصفاتِ،  
فلا اسمَ المشتقُّ من مَعْنَى لا يَتَحَقَّقُ بدونِ ذلكِ المعنى.



**قاعدة: «الصفة إذا قامت  
بمحل عاد حكمها على ذلك المحل»**

المعنى الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أن الصفة إذا قامت بمحل فلا بُدَّ من أربعة أمور:

الأمر الأول: اتَّصَفَ المحلُّ بتلك الصفة، فَالْعِلْمُ والْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ إِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ كَانَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْعَالَمَ وَالْقَادِرَ وَالْمُتَكَلِّمَ.

الأمر الثاني: أَنَّ حُكْمَ الصِّفَةِ لَا يَعُودُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَلَا يَكُونُ عَالَمًا يَعْلَمُ يَقُومُ بغيره، وَلَا قَادِرًا بِقُدْرَةِ يَقُومُ بغيره، وَلَا مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ يَقُومُ بغيره.

الأمر الثالث: أَنَّ يُسْتَقَّ لَذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْ تِلْكَ الصِّفَةِ اسْمٌ، إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الصِّفَةُ مِمَّا يُسْتَقُّ لِمَحَلِّهَا مِنْهَا اسْمٌ، كَمَا إِذَا قَامَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ بِمَحَلٍّ قِيلَ لَهُ: عَالِمٌ، أَوْ قَادِرٌ.

الأمر الرابع: أَنَّهُ لَا يُسْتَقُّ الْاسْمُ لِمَحَلٍّ لَمْ يَقُمْ بِهِ تِلْكَ الصِّفَةُ، فَلَا يُقَالُ لِمَحَلٍّ لَمْ يَقُمْ بِهِ الْعِلْمُ أَوْ الْقُدْرَةُ، إِنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (ص ١٤)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ٣٥٥).

فَالصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِاللَّهِ اتَّصَفَ بِهَا اللَّهُ وَلَمْ يَتَّصِفْ بِهَا غَيْرُهُ.  
وَالصِّفَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمَوْصُوفِ بِهَا، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ صِفَةً  
لِلْمَخْلُوقِ وَالْمَوْصُوفُ بِهَا الْخَالِقُ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

لَقَدْ دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ مِنْ قَوَاعِدِ الرَّدِّ وَالْمَنْظَرَةِ فِي بَابِ  
الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أُدِلَّةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَدِلَّةِ مَا يَلِي:  
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَتْهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ  
مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَ إِبْرَاهِيمُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

وَجِهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى، وَأَنَّهُ نَادَاهُ مِنْ شَاطِئِ  
الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَأَضَافَ الْكَلَامَ إِلَى نَفْسِهِ  
ﷻ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ الشَّجَرَةُ هِيَ الْمُتَصِفَةُ بِذَلِكَ  
الْكَلَامِ، لَكَانَتْ هِيَ الْقَائِلَةُ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا  
قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وَجِهَ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ أَضَافَ الْكَلَامَ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ أَوْجَدَهُ فِي  
غَيْرِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لِمُجْلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي

أَنْطَقَ كُلُّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢١﴾ [فصلت: ٢١].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَنْطَقَ هَذِهِ الْأَجْسَامَ، فَلَوْ كَانَ مَا يَخْلُقُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ النُّطْقِ وَالْكَلَامِ تَلَامًا لَهُ، لَكَانَ ذَلِكَ كَلَامَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يَنْطِقُ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَبَيْنَ مَا يَنْطِقُ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنه: «السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي سُودَدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرَفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ عَظُمَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حَلَمِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرَوْتِهِ، وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّودَدِ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَذِهِ صِفَتُهُ، لَا تَبْغِي إِلَّا لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فقد أثبت الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه الصِّفَةَ لِلَّهِ، كَالْحَلَمِ، وَالْغِنَى، وَالْعِلْمِ، وَالْحِكْمَةِ وَغَيْرَهَا، وَأَخْبَرَ أَنَّهَا لَا تَبْغِي إِلَّا لَهُ سُبْحَانَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ اتَّصَفَ بِهَا.

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٢٥).

(٢) تقدم تخريجه (٩٨).

[وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)]

قال الإمام وكيع رَحِمَهُ اللهُ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مِنْهُ - جَلَّ - وَتَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

فقد قرَّر الإمام وكيع رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ صِفَةَ الْكَلَامِ إِذَا قَامَتْ بِاللَّهِ اتَّصَفَ بِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «كُلُّ كَلَامٍ صِفَةٌ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ بِهِ، خَالِقٍ أَوْ مَخْلُوقٍ، غَيْرُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ بِهِ مِنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ سَائِرُ الصِّفَاتِ: مِنَ الْيَدِ، وَالْوَجْهِ، وَالنَّفْسِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي إِذَا بَانَتْ مِنَ الْمَوْصُوفِ وَاسْتَبَانَ مَكَانُهَا مِنْهُ، قَامَ الْبَائِنُ مِنْهُ بَعِيْنُهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَكَلَامٌ غَيْرُهُ مَخْلُوقٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ صِفَةٌ، لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يَقُولَ لَمَّا تَكَلَّمَ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْغِنَاءِ، وَالنَّوْحِ، وَالشَّعْرِ كُلِّهِ كَلَامُ اللَّهِ، وَهَذَا مُحَالٌ يَدْعُو إِلَى الضَّلَالِ»<sup>(٣)</sup>.

بَيَّنَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ أَنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ كَلَامَ غَيْرِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ اللَّهُ، وَهَذَا بَيَانٌ مِنْهُ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ: أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١٥٨/١)، عن أحمد الدورقي عن يحيى بن معين به، وسنده صحيح.

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص ٢٧٥).

(٣) نقض عثمان على المريسي (ص ٤٠٨).

قاعدة: «اسم الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ  
وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا»

المعنى الإجمالي:

دلَّت هذه القاعدة: على أن اسم الصِّفَةِ يُطْلَقُ على المصدرِ تَارَةً، ويُطْلَقُ على المفعولِ تَارَةً أُخْرَى.

فالأمرُ مثلاً: يُطْلَقُ ويُرَادُ به صِفَةُ اللهِ، ويُطْلَقُ ويُرَادُ به المأمورُ المخلوقُ، فيسمَّى الأمرُ الذي هو صِفَةُ اللهِ أمراً، ويسمَّى المأمورُ المخلوقُ أمراً، وكذلك الخلقُ، والقدرةُ، والرحمةُ، والكلمةُ، وغيرُ ذلك.

وَمِنَ المسائلِ التي تَنَدَرِجُ تحت هذه القاعدة: مَسْأَلَةُ اللفظِ، فإنَّ اللفظَ يُطْلَقُ ويُرَادُ به: مصدرٌ لَفْظٌ يَلْفِظُ لَفْظًا، ويُرَادُ باللفظِ أيضاً: الملفوظُ به، وهو نفسُ الحروفِ المنطوقةِ.

فَيَنْفَى اسمُ الخلقِ عَنِ الملفوظِ وهو القرآنُ الذي سَمِعَهُ جِبْرِيلُ عليه السلام مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَمِعَهُ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم مِنْ جِبْرِيلَ عليه السلام، وَإِنَّمَا المخلوقُ هو: تَلَفُّظُ العبدِ وَصَوْتُهُ وَحَرَكَتُهُ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الردِّ والمناظرة، قد دلت عليها الأدلة الشرعية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿إِنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١].

وجه الدلالة: أنَّ في الآية الأولى المراد بلفظ «الأمر» المصدر الذي هو صفة لله ﷻ، ولهذا عطف الله الأمر على الخلق بالواو، والأصل في الواو أنها للمغايرة، وأما في الآية في الأخرى فيراد به المفعول وهو المأمور به، فأطلق الله ﷻ على مصدر أمر: الأمر، كما أطلق على المأمور به وهو المفعول: الأمر، وبالتالي يكون اسم الصفة يقع تارة على المصدر، ويقع تارة أخرى على المفعول.

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

وعن أبي هريرة ؓ قال: قال النبي ﷺ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُورِثْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلْنِي إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟»

قال الله -تبارك وتعالى- للجنة: أَنْتِ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وقال للنار: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أَعَذَّبُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، ولكلِّ

واحدة منكما ملؤها.

فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رَجُلُهُ فَتَقُولُ: قَطَّ قَطَّ قَطَّ، فَهِنَاكَ تَمْتَلِي وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلَمُ اللَّهُ ﷻ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا. وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ المراد بالرحمة في الآية الكريمة المصدر الذي هو صفةُ اللهِ ﷻ، وَأَمَّا في الحديث النبوي فيرادُ به المفعولُ المخلوق الذي هو مِنْ أَثَرِ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَأُطْلِقَ اللهُ ﷻ عَلَى مَصْدَرِ رَحِمَ: الرحمة، كما أُطْلِقَ عَلَى الْمَفْعُولِ: الرحمة أيضًا، وبالتالي يكونُ اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الْمَصْدَرِ، وتارةً عَلَى الْمَفْعُولِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ يُرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ، فَهُوَ كَافِرٌ»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة ق (ص ٨٥٨) (ح ٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص ١٢٣٥) (ح ٧١٧٥).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٣٩).

مَرِيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيَمَ ﴿١﴾، فَالْكَلِمَةُ الَّتِي أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيَمَ حِينَ  
 قَالَ لَهُ: (كُنْ)، فَكَانَ عِيسَى بِ: (كُنْ)، وَلَيْسَ عِيسَى هُوَ ال: (كُنْ)، وَلَكِنْ بِال:  
 (كُنْ) كَانَ، قَالَ: (كُنْ) مِنَ اللَّهِ قَوْلٌ، وَلَيْسَ ال: (كُنْ) مَخْلُوقًا<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ اللفظَ مَخْلُوقٌ، وَيُرِيدُ بِاللَّفْظِ:  
 الْمَلْفُوظَ بِهِ وَهُوَ الْقُرْآنُ فَهُوَ كَافِرٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يُقَرِّرُ أَنَّ اللفظَ قَدْ يُرَادُ  
 بِهِ الْمَلْفُوظُ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ، فَقَوْلُهُ: يَرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ، بَيَانٌ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ  
 بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ اللفظِ تَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ، وَكَذَلِكَ تَحْتَمِلُ أَنْ  
 يُرَادَ بِهِ الْمَفْعُولُ.

كَمَا بَيَّنَّ أَنَّ الْكَلِمَةَ الَّتِي أَطْلَقَهَا اللَّهُ عَلَى عِيسَى يُرَادُ بِهَا الْمَفْعُولُ، فَإِنَّ  
 عِيسَى كَانَ بِ: (كُنْ)، وَلَيْسَ هُوَ نَفْسَ كَلِمَةِ اللَّهِ، فَالْكَلِمَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمَصْدَرِ،  
 وَتُطْلَقُ عَلَى الْمَفْعُولِ.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغُويُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ «تَحَا جَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتْ  
 النَّارُ: أُوتِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلْنِي إِلَّا  
 ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟

قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: لِلْجَنَّةِ أَنْتِ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءُ مِنْ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٥٠).

عبادي...»<sup>(١)</sup>: «سَمَى الْجَنَّةَ رَحْمَةً؛ لَأَنَّ بِهَا تَظَهَّرَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ  
كما قال: «أَرْحَمُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ»، وَإِلَّا فَارْحَمَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ  
بِهَا مَوْصُوفًا»<sup>(٢)</sup>.

فقد بَيَّنَّ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ أَنَّ الرِّحْمَةَ تُطْلَقُ عَلَى الصِّفَةِ، وَتُطْلَقُ عَلَى أَثَرِ  
الصِّفَةِ، وَلِهَذَا سَمَى اللَّهُ الْجَنَّةَ رَحْمَةً.



(١) سبق تخريجه (ص ٣٥٩).

(٢) شرح السنة (١٥/٢٥٧).

قاعدة: «وَجُوبُ التَّوَقُّفِ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ  
الَّتِي لَمْ يَرِدْ اثْبَاتُهَا وَلَا نَفْيُهَا»

المعنى الإجمالي:

هذه القاعدة مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ قَوَاعِدِ بَابِ الاسْتِدْلَالِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي اثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَوْ نَفْيِهَا هُوَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَمَا وَرَدَ مِنَ الْأَلْفَاظِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَجَبَ اثْبَاتُهُ بَلْفِظِهِ وَمَعْنَاهُ، وَمَا وَرَدَ نَفْيُهُ فِيهِمَا وَجَبَ نَفْيُهُ.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ نَفْيُهَا وَلَا اثْبَاتُهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهِيَ الَّتِي تَدُورُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْقَاعِدَةُ.

وَمَعْنَى الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ: هِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى نَفْيِهَا وَاثْبَاتِهَا، وَتَحْتَمِلُ حَقًّا وَبَاطِلًا.

فَاللَّفْظُ الْمُجْمَلُ لَهُ مَعْنَانِ: مَعْنَى صَحِيحٍ وَمَعْنَى بَاطِلٍ، وَلِهَذَا كَانَ أَصْلُ ضَلَالِ بَنِي آدَمَ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ وَالْمَعَانِي الْمَشْتَبِهَةِ.

وَمَوْقِفُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ: هُوَ التَّفْصِيلُ

والاستفسار، فهم يقولون: ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى حقاً قبل منه، وإن أراد بها معنى باطلاً رُدَّ عليه.

ثم التعبير عن تلك المعاني الصحيحة يكون بالألفاظ الشرعية؛ لأنَّ في إثبات الألفاظ المجملة إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، كما أنَّ بعض المثبتين للألفاظ المجملة يدخل لها معنى باطلاً؛ فلذا كان موقف أهل السنة والجماعة أنه يمنع من كلا الإطلاقين.

مثال يوضح القاعدة: لفظ «الجهة» معلوم أنه ليس في القرآن والحديث إثبات لفظ «الجهة» ولا نفيه.

فيقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة: الجهة الوجودية، وهي: ما كان موجوداً مخلوقاً، فلا شك أن هذا باطل؛ لأن الله ليس داخلياً في المخلوقات، أم تريد بالجهة: الجهة العدمية وهي: ما وراء العالم، فلا ريب أن هذا حق؛ لأن الله فوق العالم، مبين للمخلوقات.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إليك بعض الأدلة الدالة على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ وَاسْتَعِذْ وَاسْتَحْقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا

نُفِرَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَمْ مُسْلِمُونَ ﴿البقرة: ١٣٦﴾.

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ والتصديق بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَمَّا سِوَى مَا جَاءَ بِهِ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ أَصْلًا بِحَالٍ، وَلَا يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِلَفْظٍ لَهُ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ، فَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مُوَافَقًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَانَ مَقْبُولًا، وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا كَانَ مَرْدُودًا، وَإِنْ كَانَ مَجْمَلًا مُشْتَمِلًا عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يَجْزِ إِثْبَاتُهُ، وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ جَمِيعِ مَعَانِيهِ، وَإِنَّمَا يُسْتَفْصَلُ فِي الْمَعْنَى وَيُتَوَقَّفُ فِي اللَّفْظِ.

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤].

وجه الدلالة: أَنَّ الله ﷻ نَهَى عَنِ إِطْلَاقِ كَلِمَةِ «رَاعِنَا»؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَعْنَى صَحِيحًا وَمَعْنَى سَيِّئًا، فَقَدْ كَانَتْ الْيَهُودُ تُطْلِقُهَا وَتُرِيدُ بِهَا مَعْنَى سَيِّئًا، وَأَمَرَ اللهُ بِإِطْلَاقِ لَفْظٍ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى حَسَنًا، وَهَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي تَحْتَمِلُ حَقًّا وَبَاطِلًا يُتَوَقَّفُ فِي لَفْظِهَا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «ثُمَّ إِنَّ الْجَهْمِيَّ ادَّعَى أَمْرًا آخَرَ وَهُوَ مِنَ الْمُحَالِ، فَقَالَ: أَخْبِرُونَا عَنِ الْقُرْآنِ، أَهُوَ اللهُ، أَوْ غَيْرُ اللهِ؟ فَادَّعَى فِي الْقُرْآنِ أَمْرًا يُوهِمُ النَّاسَ.

فإذا سُئِلَ الجاهِلُ عن القرآن هو الله أو غيرُ الله؟ فلا بُدَّ له من أن يَقُولَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ فَإِنْ قَالَ: هو الله.

قال له الجهميُّ: كَفَرْتَ. وإن قال: هو غيرُ الله. قال: صدقتَ، فلم لا يَكُونُ غيرُ الله مخلوقاً؟ فَيَقَعُ في نفسِ الجاهِلِ مِنْ ذَلِكَ ما يَمِيلُ به إلى قولِ الجهميِّ.

وهذه المسألة من الجهميِّ هي من المغاليط.

فالجوابُ للجهميِّ إذا سَأَلَ فقال: أَخْبِرُونَا عن القرآن، هُوَ الله أو غيرُ الله؟ قيل له: إِنَّ الله -جل ثناؤه- لم يَقُلْ في القرآنِ إِنَّ القرآنَ أَنَا، ولم يَقُلْ إِنَّ القرآنَ غَيْرِي، وقال: هُوَ كَلَامِي فَسَمَّيْنَاهُ بِاسْمِ سَمَاءِ الله به، فقلنا: هُوَ كَلَامُ الله، فمن سَمَّى القرآنَ بما سَمَّاهُ الله به كان من المهتدين، ومن سَمَّاهُ باسمِ غيره كان من الضالِّينَ<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَلَمَّا خَنَفَتْهُ الْحَجَجُ قَالَ: إِنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَى إِلَّا أَنَّ كَلَامَهُ غَيْرُهُ».

فقلنا: وغيرُهُ مخلوق؟ قال نعم. فقلنا: هَذَا مِثْلُ قَوْلِكُمُ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّكُمْ تَدْفَعُونَ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الشُّنْعَةَ بما تُظْهِرُونَ<sup>(٢)</sup>.

لَمَّا سُئِلَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ عَنِ الْقُرْآنِ أَهْوَ اللهُ، أَوْ غَيْرُ اللهِ؟ تَوَقَّفَ فِي

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (٢٢١-٢٢٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص ٢٦٩).

هذا اللفظ، ولم يُجب بأيِّ الاحتمالين؛ لأنها تحتَمِلُ حقًا وباطلاً، وإنما عبَّرَ باللفظ الشرعيِّ، فبيَّن أنَّ القرآنَ كلامُ الله؛ لأنَّ الله سمَّاه بذلك، كما أنه استفصلَ في اللفظ المجمل؛ وذلك لما قالَ له الجهميُّ: إنَّ كلامَ الله غيرُهُ، فلفظُ «غيره» لفظٌ مجملٌ، استفصلَ منه الإمامُ أحمدُ فقالَ له: «وغيرُهُ مخلوقٌ؟ قال الجهمي: نعم. فقال الإمامُ أحمدُ: هَذَا مِثْلُ قَوْلِكُمُ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّكُم تَدْفَعُونَ عَن أَنْفُسِكُمُ الشَّنْعَةَ بِمَا تَظْهَرُونَ».

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا قَوْلُكَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ جِسْمٍ فَهُوَ كَافِرٌ. فَلَيْسَ يُقَالُ كَذَلِكَ، وَلَا أَرَاكَ سَمِعْتَ أَحَدًا يَتَّقُوهُ بِهِ كَمَا ادَّعَيْتَ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَشْكُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- دُونَ مَنْ سِوَاهِ، وَذِكْرُ الْجِسْمِ، وَالْقَمِّ، وَاللِّسَانِ خُرَافَاتٌ وَفُضُولٌ مَرْفُوعَةٌ عَنَّا، لَمْ نُكَلِّفْهُ فِي دِينِنَا، وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّ الْكَلَامَ يَخْرُجُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا مِنْ تِلْكَ الْفُضُولِ، وَمَا رَأَيْنَا أَحَدًا يَصِفُهُ بِالْأَجْزَاءِ وَالْأَعْضَاءِ -جَلَّ عَنْ هَذَا الْوَصْفِ وَتَعَالَى-، وَالْكَلَامُ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ لَا يُشَبِّهُ الصِّفَاتِ: مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَلَا يُشَبِّهُ الْكَلَامَ مِنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ سَائِرَ الصِّفَاتِ، وَقَدْ فَسَّرْنَا لَكَ ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ تَفْسِيرًا فِيهِ شِفَاءٌ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنْ قَالُوا: الْقُرْآنُ هُوَ اللَّهُ فَهُوَ كُفْرٌ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: هُوَ اللَّهُ، كَمَا

ادَّعَيْتَ، فَيَسْتَحِيلُ، ولا نقول: هو غيرُ الله فَيَلْزُمُنَا أن نقول: كُلُّ شَيْءٍ غَيْرُ اللهِ مخلوقٌ؛ كما لَزِمَكَ.

ولكنَّه كلامُ الله وصفةٌ من صفاته، خَرَجَ منه كما شاء أن يخرجَ، واللهُ بكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسلطانِهِ وجميعِ صفاته غيرُ مخلوقٍ، وهو بكمالِهِ على عرشِهِ»<sup>(١)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يُقَالُ أيُّها المعارض: إِنَّ القرآنَ هو اللهُ فَيَسْتَحِيلُ، ولا هو غيرُ الله فيلْزِمُ القائلُ به أَنَّهُ مخلوقٌ، ولكن يقال: كلامُ الله، علمٌ من علمِهِ، وصفةٌ من صفاته، واللهُ بجميعِ صِفَاتِهِ إِلَهٌ وَاحِدٌ غيرُ مخلوقٍ، لا شَكَّ فِيهِ، فافْهَمْ وَمَا أَرَاكَ تَفْهَمُهُ وَتَعْقِلُهُ، لأنك تقول: لا يجوزُ إِلَّا أن يُقَالَ: هو اللهُ، أو غيرُ اللهِ، فإن قال رجل: هو اللهُ أَكْفَرْتُهُ، وإن قال: غيرُ اللهِ قُلْتَ لَهُ: أَقَرَرْتَ بأنه مخلوقٌ، وَصَوَّبْتَ مذهبي، لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ غَيْرُ اللهِ مخلوقٌ.

فَيُقَالُ لك: أَخْطَأْتَ الطريقَ، وَغَلِطْتَ فِي التَّأْوِيلِ، لأنه لا يُقَالُ القرآنُ: هو اللهُ أو غيرُ اللهِ، كما لا يُقَالُ: علمُ اللهِ هو اللهُ، وقُدْرَةُ اللهِ هي اللهُ، وكذلك عِزَّتُهُ، ومُلْكُهُ، وسلطانُهُ، وقدرتُهُ لا يقالُ لشيءٍ منها هو اللهُ بَعِيْنِهِ وكمالِهِ، ولا غيرُ اللهِ، ولكنها صفاتٌ من صفاتِهِ غيرُ مخلوقةٍ، وكذلك الكلامُ، فافْهَمْ»<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ٥٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١٧-٣١٨).

تَوَقَّفَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي الألفاظِ المِجْمَلَةِ، كلفظِ: الجِسمِ، والجِزءِ،  
والتَّركِيبِ، وَغَيرِها، وَبَيَّنَ أَنَّها خِرافاتٌ وَفُضُولٌ مرفُوعَةٌ عَنَّا، لَمْ نُكَلِّفْهُ فِي  
دينِنا، وَإِنما يُعَبَّرُ بالألفاظِ الشرعيَّةِ، كما تَوَقَّفَ أَيضًا فِي إطلاقِ لفظِ «الغير»؛  
لأنَّه لفظٌ مُجْمَلٌ يَحتمِلُ حَقًّا وَباطِلًا، وَعَبَّرَ بِاللفظِ الشرعيِّ فَقَالَ: «القرآنُ  
كلامُ اللهِ».



**قاعدة: «مخاطبة أهل الاصطلاح  
باصطلاحهم ولغتهم سائغ عند الحاجة»**

المعنى الإجمالي:

مضمونها: جَوَّازُ مخاطبة أهل كلِّ اصطلاحٍ باصطلاحهم إذا كانَ يُحتَاجُ إلى ذلك، وَمِنْ ذلك أهلُ الكلام، فَإِنَّ مخاطبةَ أهلِ كلِّ اصطلاحٍ باصطلاحهم جَائِزٌ حَسَنٌ عند وجود الحاجة، وتوفُّر المصلحة؛ وذلك لأنَّ المعارضين إذا لم يُخاطَبُوا بلُغَتِهِمْ واصطلاحهم عند الحاجة والمصلحة لقالوا: إِنَّا لَا نَفْهَمُ مَا يُقَالُ لَنَا، أَوْ أَنَّ الْمَخَاطَبَ لَنَا وَالرَّادَّ عَلَيْنَا لَمْ يَفْهَمَ قَوْلَنَا.

وعليه؛ إذا عُرِفَتِ المعاني الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ بِالكِتَابِ وَالسَّنَةِ، فَإِنَّهُ يُعْبَرُ عنها بالمصطلحاتِ الكلاميةِ لِمَنْ لَا يَفْهَمُ إِلَّا هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ الْحَقُّ لَهُؤَلَاءِ، وَتُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ.

وَاسْتَخْدَامُ مُصْطَلَحَاتِ الْمَخَاطَبِينَ، وَالتَّعْبِيرُ بِهَا يَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثَةِ

أُمُورٍ:

الأمر الأول: معرفة معاني الكتاب والسنة.

الأمر الثاني: معرفة معاني المصطلحات الكلامية.

الأمر الثالث: اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني؛ ليظهر الموافق والمخالف.

فلا يجوز استخدام المصطلحات إلا باعتبار هذه الأمور الثلاثة مع وجود الحاجة، وتحقيق المصلحة لذلك.

كما أنه لا يجوز استخدام المصطلحات الكلامية عند تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة؛ لأنه لا حاجة لذلك، فالألفاظ الشرعية كافية في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة.

ثم إن المصلحة التي من أجلها يخاطب أهل كل اصطلاح باصطلاحهم تختلف، فإن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة، ويدعوه إليها، فإنه يعتصم بالكتاب والسنة، ويقول: لا أحييك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وكذلك إذا كان الإنسان في مقام النظر أو في مقام الدعوة لغيره والبيان له، فعليه أن يعتصم أيضاً بالكتاب والسنة، ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبين الحق الذي جاء به الرسول ﷺ بالأقيسة العقلية، والأمثال المضروبة.

وأما إذا كان المناظر معارضا للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة، مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعي أن الشرع خاطب الجمهور، ونحو ذلك، أو كان

الرَّجُلُ مِمَّنْ عَرَضَتْ لَهُ شُبْهَةٌ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ، فَهُوَ لَا بُدَّ فِي مَخَاطَبَتِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَعَانِي الَّتِي يَدْعُونَهَا : إِمَّا بِالْفَاطِطِهِمْ، وَإِمَّا بِالْفَاطِطِ يُوَافِقُونَ عَلَى أَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَاطِطِهِمْ.

الأدلة على تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْعَظِيمَةَ مِنْ قَوَاعِدِ بَابِ الرَّدِّ وَالْمَنَاظَرَةِ، قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةُ:

قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وجه الدلالة: أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ لِيَكُونَ حَكَمًا بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالْحُكْمُ بَيْنَ سَائِرِ الْأُمَمِ بِالْكِتَابِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ: يَكُونُ بِمَعْرِفَةِ الْمَعَانِي الَّتِي يُعْبَرُونَ عَنْهَا بِوَضْعِهِمْ وَعُرْفِهِمْ، وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ مَعَانِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، ثُمَّ اعْتِبَارَ هَذِهِ الْمَعَانِي بِهَذِهِ الْمَعَانِي لِيُظْهَرَ الْمَوَافِقُ وَالْمُخَالَفُ، وَيَتَبَيَّنَ مَا وَافَقَ الْحَقَّ مِنْ مَعَانِي هَؤُلَاءِ، وَمَا خَالَفَهُ، فَهُوَ مِنَ الْحُكْمِ بِالْكِتَابِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

وعن أم خالد بنت خالد رضي الله عنها قالت : أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ.

قال: «مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُوهَا هَذِهِ الْخَمِيصَةَ». فَأَسَكَتَ الْقَوْمُ قَالَ: «اتُّنُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ».

فَأَتَيْ بِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَلْبَسَنِهَا بِيَدِهِ وَقَالَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي». مرتين، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ وَيَقُولُ: «يَا أُمَّ خَالِد، هَذَا سَنَّا». وَالسَّنَّا بِلِسَانِ الْحَبَشِيَّةِ: الْحَسَنُ<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاطَبَهَا ﷺ بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ اللَّغَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مَخَاطَبَةِ أَهْلِ كُلِّ اصْطِلَاحٍ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ إِذَا احْتِيَجَ إِلَى ذَلِكَ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

إِنَّ النَّازِرَ فِي صَنِيعِ أئمةِ السلف وأقوالِهِمْ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّهم كَرِهُوا التَّكَلَّمَ بِالمصطلحاتِ الكلاميةِ الحادثةِ في موطنٍ، وتكلَّمُوا بها في موطنٍ آخر، وهذا مما يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً أَنَّ التَّكَلَّمَ بِالمصطلحاتِ الكلاميةِ، والتَّعْبِيرَ بها عن المعاني الصَّحيحةِ إنما تَكُونُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ والمَصْلَحَةِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: «الكَلَامُ فِي الدِّينِ أَكْرَهُهُ، وَكَانَ أَهْلُ بَلَدِنَا يَكْرَهُونَهُ، وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ، نَحْوُ الْكَلَامِ فِي رَأْيِ جَهْمٍ وَالْقَدَرِ، وَكُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب: ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً (ص ١٠٣٠)

وَلَا أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الدِّينِ، وَفِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،  
فَالسُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لِأَنِّي رَأَيْتُ أَهْلَ بَلَدِنَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الدِّينِ إِلَّا مَا  
تَحْتَهُ عَمَلٌ<sup>(١)</sup>.

فقد بين الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الدِّينِ بِالمصطلحاتِ الحادثةِ  
يُكره ولا يجوز، بل هذا عليه جماعةُ الفقهاء والعلماء قديماً وحديثاً من أهل  
الحديث والفتوى، وإنما خالف في ذلك أهل البدع، كما قال ذلك الإمام  
ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ فيما سيأتي نقله.

والمراد بكَراهة الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام في الدين، وفي الله عَزَّ وَجَلَّ هو  
الكلام بالمصطلحاتِ الحادثة التي ابتدَعها جَهمٌ ومن وافقه، ولهذا مثل  
برأي جَهم والقدر.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقُلْنَا لِلْجَهْمِيَّةِ: مَنْ الْقَائِلُ لِعِيسَى يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ؟» يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ؑ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اأَخْذُونِي وَأُمَيِّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ  
سُبْحَانَكَ ﴿[المائدة: ١١٦]﴾. أليس الله هو القائل؟ قالوا: يُكُونُ اللَّهُ شَيْئاً، فَيُعْبَرُ  
عَنِ اللَّهِ، كَمَا كَوَّنَ شَيْئاً فَعَبَّرَ لِمُوسَى!

فقلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسْتَأْذِنَ الَّذِيكَ أَرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَأْذِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٣٨/٢) بسند حسن.

فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴿ [الأعراف: ٦-٧] أليس الله هو الذي يسأل؟

قالوا: هذا كله إنما يكون شيئاً، فيعبر عن الله.

فقلنا: قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم، فشبهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله، لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك، ولا تزول من مكان إلى مكان<sup>(١)</sup>.

وعن أبي بكر المروزي رحمه الله قال: «أنكر أبو عبد الله على من ردَّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن فيها إمام مُقدَّم»<sup>(٢)</sup>.

فقد وافق الإمام أحمد الإمام مالكاً في هذه الكراهة، وقيد ذلك بقيد، وذلك لما أنكر على من ردَّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن له فيه إمام مُقدَّم، وهذا راجع لوجود المصلحة من عدمها، فإن الإمام أحمد رحمه الله استخدم بعض المصطلحات الكلامية عند مناظرته وردّه على الجهمية، حيث قال: «فشبهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله، لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك، ولا تزول من مكان إلى مكان»؛ أي: أن الله بخلافها.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رحمه الله: «فقال -أي: المعارض-: إن قالوا لك: أين الله؟ فالجواب لهم: إن أردتم حُلُولاً في مكانٍ دون مكانٍ، وفي مكانٍ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (٢٧٢-٢٧٥).

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٧/ ٩١) عن أبي بكر المروزي به، وسنده صحيح.

يَعْقِلُهُ الْمَخْلُوقُ، فهو المتَّعَالِي عن ذلك؛ لَأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَبِكُلِّ مَكَانٍ، لَا يُوصَفُ بِ: أَيْنَ.

فيقال لهذا المعارض: أَمَّا قَوْلُكَ كَالْمَخْلُوقِ، فهذه كُفْلَةٌ مِنْكَ وَتَلْبِيسٌ، وَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنَّهُ بِمَكَانٍ يَعْقِلُهُ الْمَخْلُوقُونَ الْمُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، دُونَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَمَكِنَةِ، وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَبِمَنْ هُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ، وَلَمْ يَدْرِ مَنْ يَعْبُدُ، وَمَنْ يُوحِّدُ<sup>(١)</sup>.

فَالْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا كَانَ فِي مَقَامِ الْمَنَظَرَةِ وَالرَّدِّ، وَاسْتَدَعَتْ الْحَاجَةَ عِنْدَهُ لاسْتِخْدَامِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْكَلَامِيَّةِ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ اسْتِخْدَامَ بَعْضِ تِلْكَ الْمَصْطَلَحَاتِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «فَالْجَوَابُ لَهُمْ: إِنْ أَرَدْتُمْ حُلُولًا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَفِي مَكَانٍ يَعْقِلُهُ الْمَخْلُوقُ، فهو المتَّعَالِي عن ذلك، لَأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَبِكُلِّ مَكَانٍ، لَا يُوصَفُ بِ: أَيْنَ».

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِكَلَامِ الْإِمَامِ مَالِكِ الْمَتَقَدِّمِ: «قَدْ بَيَّنَّ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ هُوَ الْمَبَاحُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَهْلِ بَلَدِهِ -يعني: العلماء منهم-، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الدِّينِ نَحْوَ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ، وَضَرَبَ مَثَلًا فَقَالَ: نَحْوُ رَأْيِ جَهْمٍ وَالْقَدَرِ.

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ٢٩٣).

والذي قَالَهُ مَالِكٌ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَتْوَى، وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدْعِ - الْمَعْتَزِلَةِ وَسَائِرِ الْفِرَقِ - وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ عَلَى مَا قَالَ مَالِكٌ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ أَحَدٌ إِلَى الْكَلَامِ فَلَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ إِذَا طَمِعَ بِرَدِّ الْبَاطِلِ، وَصَرَفَ صَاحِبَهُ عَنْ مَذْهَبِهِ، أَوْ خَشِيَ ضَلَالَ عَامَّةٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ شَرَحَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَقُولَةَ الْإِمَامِ مَالِكِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي قَالَهُ مَالِكٌ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَأَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ فِي هَذَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَسَائِرِ الْفِرَقِ، كَمَا بَيَّنَّ أَيْضًا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اضْطُرَّ لِلْكَلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ؛ وَذَلِكَ إِذَا طَمِعَ بِرَدِّ الْبَاطِلِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ، فَهُوَ يُقَرَّرُ جَوَازَ اسْتِخْدَامِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْكَلَامِيَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَذَلِكَ.



(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨).

## قواعد وضوابط باب الأسماء والصفات

قاعدة: «وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ».

قاعدة: «لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْآحَادِ».

قاعدة: «وَجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا».

قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ الْمَعَانِي وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ».

قاعدة: «الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «الْفِطْرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ

اللَّهِ وَصِفَاتِهِ».

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لَا تَقْصَرُ فِيهَا فَالْخَالِقُ

أَوْلَى بِهَا، وَكُلُّ مَا يُنَزَّ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لَا كَمَالٍ فِيهَا فَالْخَالِقُ

أَوْلَى بِالتَّنْزُّ عَنْهَا».

قاعدة: «دَلَالَةُ الْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قاعدة: «الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لَا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ غَيْرُ مُحْصَوْرَةٍ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ كُلُّهَا حُسْنَى».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ».

قاعدة: «كُلُّ مَا كَانَ مُسَمَّاهُ مُنْقَسِمًا إِلَى كَمَالٍ وَنَقْصٍ لَمْ يَدْخُلِ اسْمُهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى».

قاعدة: «لَا يُدْعَى اللَّهُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ لَا تَتَضَمَّنُ الشَّرَّ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ».

قاعدة: «وُجُوبُ إِجْرَاءِ الْأَسْمَاءِ الْمُزْدَوِجَةِ مَجْرَى الْأَسْمِ الْوَاحِدِ».

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ».

قاعدة: «الرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ الثَّبُوتِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِكَمَالِهِ وَمَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ».

قاعدة: «طَرِيقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْإِثْبَاتُ الْمَفْصَّلُ وَالنَّفْيُ الْمُجْمَلُ».

قاعدة: «صِفَاتُ الْكَمَالِ تَثْبُتُ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَاتِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ».

قاعدة: «نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنِ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ لِلَّهِ ﷻ».

قاعدة: «ثُبُوتُ الْكَمَالِ لِلَّهِ ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ».

قاعدة: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ بِأَسْمَائِهِ وَصَفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ».

قاعدة: «الْإِقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ».

قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ».

قاعدة: «وُجُوبُ الْإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاءَ عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا».

قاعدة: «صِفَاتُ اللَّهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ».

قاعدة: «أَفْعَالُ اللَّهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ».

قاعدة: «اللَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالْمُتَعَدِّي».

قاعدة: «الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ مُتَضَادَّيْنِ».

قاعدة: «الاشْتِرَاكُ فِي الْأَسْمَاءِ وَأَسْمَاءِ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَمَازُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ».

قاعدة: «اللهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ».

قاعدة: «مَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الْأَعْيَانِ فَهُوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ».

قاعدة: «الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلَّا الْحَادُّ يَجِبُ تَرْكُهُ».

قاعدة: «امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ».

قاعدة: «جَحْدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ انْكَارُ الذَّاتِ».

قاعدة: «وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ».

قاعدة: «الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ».

قاعدة: «الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ».

قاعدة: «الصِّفَةُ تَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الْأِسْمِ».

قاعدة: «صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ».

قاعدة: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ».

قاعدة: «اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا».

قاعدة: «وَجُوبُ التَّوَقُّفِ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهَا وَلَا نَفْيُهَا».

قاعدة: «مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ بِأَصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ».

ضابط: «مُسَمَّى الْكَلَامِ هُوَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا».

ضابط: «الْكَلَامُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا».

ضابط: «اللَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَبِمَا شَاءَ».

ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ».

ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ يَتَفَاضَلُ بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ».

ضابط: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ».

ضابط: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ حَيْثُمَا تَصَرَّفَ».

ضابط: «الْمُحَدَّثُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ بِمَعْنَى: الْمُتَجَدِّدُ».

ضابط: «لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ».

ضابط: «يَدُ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ لَا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ

حَقِيقَةٌ».

ضابط: «الاستواء المقيّد بـ»على« يُرادُّ به في جميع مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ:  
الْعُلُوُّ وَالْارْتِفَاعُ».

ضابط: «الاستواء مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ».

ضابط: «إِبْتِاثُ النَّزُولِ لِلَّهِ ﷻ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ خُلُوعُ الْعَرْشِ».

ضابط: «النَّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ».

ضابط: «اللَّهُ يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ عَيَانًا كَمَا يُرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ».

ضابط: «النَّظَرُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ وَعُدِّيَ بـ»إلى« اقْتَضَى نَظَرَ الْعَيْنِ».

ضابط: «تَخْصِصُ الْإِدْرَاكِ بِالنَّفْيِ لُغَةً وَشَرْعًا يَقْتَضِي أَنَّ مُطْلَقَ الرُّؤْيَةِ

لَيْسَ بِمَنْفِيٍّ».



## فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبید الله بن بطة العکبري، تحقيق د. يوسف بن عبد الله الوابل، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ
- إثبات صفة العلو، موفق الدين عبد الله بن قدامة، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم الجوزية، تحقيق عواد عبد الله العتيق، مكتبة الرشد الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمد يوسف موسى وعلى عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق سامي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ
- أصول الدين عند أبي حنيفة، للدكتور محمد الخميس، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- أصول السنة، ابن أبي زمنين، تحقيق عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٢٢٨هـ
- اعتقاد أهل السنة، أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق جمال عزون، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الطبعة الثامنة ١٤٢١هـ
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق د عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩هـ
- إثبات الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد ابن المرتضى المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ
- الإيمان، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تخرج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار

عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ

• البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ

• بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد

من القائلين بالحلول والاتحاد، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ

• بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، شيخ الإسلام أحمد

بن تيمية، مجمع الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤٢٦هـ

• تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد

محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ

• التبصير في معالم الدين، محمد بن جرير الطبري، تحقيق علي بن

عبد العزيز الشيل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ

• تحريم النظر في كتب الكلام، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق

عبد الرحمن بن محمد دمشقية، دار عالم الكتب الرياض، الطبعة الأولى

١٤١٠هـ

• التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر

والشرع، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي،

مكتبة العبيكان، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ

- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين، اعتنى به سيد بن عباس، مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام ابن عبد البر، تحقيق عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة، ١٣٩٩هـ
- التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ
- التوحيد، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق سمير الزهيري، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد،

محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ

- الثقات، محمد بن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ
- جامع الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، علق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى
- جامع الرسائل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار العطاء، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ
- جامع المسائل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. علي الألمعي ود. عبد العزيز العسكر ود. حمدان الحمدان، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي الشربجي وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل التيمي، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة للإمام عبد الله بن أحمد المقدسي موفق الدين ابن قدامة، تحقيق عبد الله الجديع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز بن يحيى الكنانى، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عمرو سليم، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي، من كتب الأشاعرة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية ١٤١١هـ

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط ١٩٩٣
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تعليق أبو جابر عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- الرد على الجهمية، الإمام ابن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
- الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من مشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، أحمد بن حنبل، تحقيق د. غش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الصمد الكتبي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق د. محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ
- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة

العلمية بيروت.

• الروح، ابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ

• روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، تعليق محمود حامد عثمان، دار الزاحم

• سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

• سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ

• السنة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق أ.د. باسم الجوابرة، دار الصميعي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ

• السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ

• السنة، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ

• سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حكم على أحاديثه

محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

• سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى

• السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن شلبي، إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ

• شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي

• شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ

• شرح السنة، الحسن بن علي البربهاري، تحقيق خالد بن قاسم الرادادي، دار السلف، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ

• شرح السنة، للبغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ

- شرح العقيدة الأصهبانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد السعوي.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة ١٤٠٨ هـ
- شرح قصيدة ابن القيم، للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ
- شرح الكوكب المنير، لابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ١٤١٨ هـ
- الشرح الكبير، لابن قدامة المقدسي، تحقيق د عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩ هـ
- شرح حديث النزول، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ
- شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ
- شرح مشكل الآثار، أحمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ

- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، د. عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ
- شفاء العليل في مشائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، للإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ
- الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق محمد الخميس، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- صريح السنة، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أكرم بن محمد الفالوجي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الصفدية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة

ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ

• الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ

• العجائب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ

• عداء الماتريديّة للعقيدة السلفية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية، الشمس السلفي الأفغاني، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ

• العرش، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

• العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ

• عقائد أئمة السلف، اعتنى به فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ

• العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي.

• عقيدة السلف أصحاب الحديث، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق بدر البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ

- العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال
- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن
- الفتوى الحموية الكبرى، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حمد التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ
- الفروق، للقرافي، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- قاعدة في المحبة، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق فواز أحمد زمرلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

- قواطع الأدلة في أصول الفقه، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد حكيم، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق الحسن العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد العزيز الجليل، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- مذكرة في أصول الفقه، محمد بن الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ
- المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، دار المعرفة
- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، من كتب الأشاعرة، تحقيق حمزة زهير حافظ، الجامعة الإسلامية
- مسند أحمد، بيت الأفكار الدولية، ط ١٤٢٢هـ
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي أبو يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ

- مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد ابن حبان البستي، تحقيق مرزوق علي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الالباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ
- المصنف، لأبي بكر ابن أبي شيبة، مكتبة الزمان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- المطالب العالية من العلم الإلهي لفخر الدين الرازي، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- معالم التنزيل، الحسين بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ
- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله، للدكتور محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، ط ١٤١٥هـ

- المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١٤٠٣هـ
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط ١٤٢٠هـ
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق محمود محمد قاسم.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ط ١٤١٩هـ
- الملل والنحل، أبو الفتح الشهرستاني، من كتب الأشاعرة، دار مكتبة المتنبي، الطبعة الثانية ١٩٩٢هـ
- مناقب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ
- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعت بجامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤١١هـ
- المنهاج شرح صحيح مسلم لمحيي الدين النووي، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، الطبعة الثامنة ١٤٢٢هـ
- الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق سعيد اللحام، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ
- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله في التوحيد، تحقيق منصور السماري، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، محمد بن علب الكرجي، تحقيق علي التويجري وشايع الأسمرى وإبراهيم الجنيدل، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- النكت على كتاب ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ

## فهرس الموضوعات

- ٥ ..... تقديم فضيلة الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي
- ١٠ ..... تقديم فضيلة الشيخ سليمان بن سليم الله الرحيلي
- ١٥ ..... المقدمة
- \* الفصل الأول: قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات ..... ١٩
- قاعدة: «وَجُوبُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لَا بِالْعَقْلِ» ..... ٢١
- قاعدة: «لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ..... ٢٦
- قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الْآحَادِ» ..... ٣٢
- قاعدة: «وَجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا» ..... ٣٩
- قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ  
المعاني وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ» ..... ٤٨
- قاعدة: «الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ..... ٥٣

قاعدة: «الْفِطْرُ السَّالِمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ

اللَّهِ وَصِفَاتِهِ» ..... ٥٨

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهَا

فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهَا، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ

لَا كَمَالَ فِيهَا فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنْزِهِ عَنْهَا» ..... ٦٣

قاعدة: «دَلَالَةُ الْأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ..... ٧٠

قاعدة: «الْمَقُولُ الصَّحِيحُ لَا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ» ..... ٧٥

\* الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بباب الأسماء ..... ٨١

– المبحث الأول: القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنی

وحصرها ..... ٨٣

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ» ..... ٨٥

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ غَيْرُ مُحْصَوْرَةٍ» ..... ٩٠

– المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنی ..... ٩٥

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ كُلُّهَا حُسْنَى» ..... ٩٧

قاعدة: «أَسْمَاءُ اللَّهِ أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ» ..... ١٠١

قاعدة: «كُلُّ مَا كَانَ مُسَمَّاهُ مُنْقَسِمًا إِلَى كَمَالٍ وَنَقْصٍ لَمْ يَدْخُلْ اسْمُهُ

١٠٦..... في الأسماء الحسنی «

قاعدة: «لا يُدعى الله بالأسماء التي ليس فيها ما يدل على

١٠٩..... المدح»

١١٢..... قاعدة: «أسماء الله لا تتضمن الشرَّ بوجه من الوجوه»

قاعدة: «وجوب إجراء الأسماء المزدوجة مجرى الاسم

١١٧..... الواحد»

١٢١..... قاعدة: «أسماء الله غير مخلوقة»

\* الفصل الثالث: القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات ..... ١٢٧

- المبحث الأول: القواعد المتعلقة بباب الصفات ..... ١٢٩

قاعدة: «الرَّبُّ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ التُّبُوتِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِكَمَالِهِ

١٣١..... وَمَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ»

قاعدة: «طَرِيقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الْإِبْتَاتُ

١٣٤..... الْمَفْصَلُ وَالنَّفْيُ الْمُجْمَلُ

١٣٨..... قاعدة: «صِفَاتُ الْكَمَالِ تَبَيَّنَتْ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَاتِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ»

قاعدة: «نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ

١٤٥..... ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ لِلَّهِ ﷻ»

- قاعدة: «ثُبُوتُ الْكَمَالِ لِلَّهِ وَحْدَهُ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ» ..... ١٤٩
- قاعدة: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ» ..... ١٥٤
- قاعدة: «الْإِقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ» ..... ١٦٠
- قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ» ..... ١٦٧
- قاعدة: «وُجُوبُ الْإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاءَ عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا» ..... ١٧٥
- قاعدة: «صِفَاتُ اللَّهِ ذَاتِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ» ..... ١٨١
- قاعدة: «أَفْعَالُ اللَّهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ» ..... ١٨٥
- قاعدة: «اللَّهُ مَوْصُوفٌ بِالْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالْمُتَعَدِّي» ..... ١٩٠
- المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بباب الصفات ..... ١٩٣
- المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام ..... ١٩٥
- ضابط: «مُسَمَّى الْكَلَامِ هُوَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا» ..... ١٩٧
- ضابط: «الْكَلَامُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا» ..... ٢٠٢

- ضابط: «الله لم يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ وَبِمَا شَاءَ» ..... ٢٠٧
- ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ» ..... ٢١٢
- ضابط: «كَلَامُ اللَّهِ يَتَفَاوَضُ بِحَسَبِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ» ..... ٢١٨
- المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بالقرآن ..... ٢٢٣
- ضابط: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ» ... ٢٢٥
- ضابط: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ حَيْثُمَا تَصَرَّفَ» ..... ٢٣٣
- ضابط: «الْمُحَدَّثُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ بِمَعْنَى:
- الْمُتَجَدَّدُ» ..... ٢٣٨
- المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بصفة الالهي ..... ٢٤٣
- ضابط: «لَفْظُ الْإِلَهِينَ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي
- الْقُدْرَةِ» ..... ٢٤٥
- ضابط: «يَدُ الْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ لَا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ
- يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ» ..... ٢٥٠
- المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بالاستواء ..... ٢٥٥
- ضابط: «الاستِوَاءُ الْمُقَيَّدُ بِ«عَلَى» يُرَادُ بِهِ فِي جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ:
- الْعُلُوُّ وَالْإِرْتِفَاعُ» ..... ٢٥٧

ضابط: «الاستواء مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيَّةِ» ..... ٢٦٢

المطلب الخامس: الضوابط المتعلقة بالنزول ..... ٢٦٥

ضابط: «إثباتُ النزولِ لله ﷻ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ خُلُوعُ الْعَرْشِ» ..... ٢٦٧

ضابط: «النزولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيَّةِ» ..... ٢٧٢

المطلب السادس: الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ ..... ٢٧٥

ضابط: «اللهُ يُرَى فِي الآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ عَيْنَانَا كَمَا يُرَى الشَّمْسُ

وَالْقَمَرُ» ..... ٢٧٧

ضابط: «النَّظَرُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْوَجْهِ وَعُدِّيَ بِهِ «إِلَى» اقْتَضَى نَظَرَ

الْعَيْنِ» ..... ٢٨٣

ضابط: «تَخْصِيصُ الْإِدْرَاكِ بِالنَّفْيِ لُغَةً وَشَرْعًا يَقْتَضِي أَنْ مُطْلَقَ

الرُّؤْيَةِ لَيْسَ بِمَنْفِيٍّ» ..... ٢٨٧

\* الفصل الرابع: القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب

الأسماء والصفات ..... ٢٩١

قاعدة: «الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِنَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ قَدْرٌ

مُشْتَرَكٌّ وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ مُتَضَادَّيْنِ» ..... ٢٩٣

قاعدة: «الاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات لا يستلزم تماثل

المسميات والموصوفات» ..... ٣٠١

قاعدة: «الله بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في

ذاته شيء من مخلوقاته» ..... ٣٠٧

قاعدة: «ما أضيف إلى الله من الصفات فهو صفة له غير مخلوقة،

وما أضيف له من الأعيان فهو بائن عنه مخلوق» ..... ٣١٣

قاعدة: «العدول بأسماء الله وصفاته عن معانيها وحقائقها الثابتة لها

إلحاد يجب تركه» ..... ٣١٧

قاعدة: «امتناع صرف دلالة الكتاب والسنة عن ظاهرها المتبادر منها

إلا بدليل شرعي» ..... ٣٢٠

قاعدة: «جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات» ..... ٣٢٥

قاعدة: «وجوب السكوت عما سكته الله عنه ورأسوله ﷺ» ..... ٣٢٩

قاعدة: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض» ..... ٣٣٣

قاعدة: «القول في الصفات كالقول في الذات» ..... ٣٣٩

قاعدة: «الصفة تدخل في مسمى الاسم» ..... ٣٤٣

- قاعدة: «صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لَا يَنْفَكُ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ» ..... ٣٤٨
- قاعدة: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ» ..... ٣٥٣
- قاعدة: «اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا» ..... ٣٥٧
- قاعدة: «وُجُوبُ التَّوَقُّفِ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ اثْبَاتُهَا وَلَا نَفْيُهَا» ..... ٣٦٢
- قاعدة: «مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الْأَصْطِلَاحِ بِأَصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ» ..... ٣٦٩
- \* قواعد وضوابط باب الأسماء والصفات ..... ٣٧٧
- \* فهرس المصادر والمراجع ..... ٣٨٣
- \* فهرس الموضوعات ..... ٤٠١

